وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:
- بوثلجة أمير
- غنو كريمة

تحت إشراف الأستاذ
- د/يونس مراد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: كعواش محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: يونس مراد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:بوزرب خير الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:
- بوثلجة أمير
- غنو كريمة

تحت إشراف الأستاذ
- د/يونس مراد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: كعواش محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: يونس مراد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:بوزرب خير الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على القوة والصبر الذي منحنا اياهما لأقوم

بهذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف"يونس مراد" على كل ما

قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة طيلة فترة الإشراف ساهمت في إثراء موضوع

دراستنا بمختلف جوانبها.

كما نتقدم بخالص التقدير والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، دون نسيان كل من

تزودت بعلمهم من الطور الابتدائي إلى أخر مشواري الدراسي وكل من ساعدنا في انجاز

هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

نقول لكم شكرا جزيلا على مجهوداتكم

إهـــــــداء

إلى من قال تعالى فيهما

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾الإسراء (24)

إلى أحلى عطور الورد التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي

والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي إلى التي لم تبخل علينا بنصيحة أو دعوة صالحة إلى نبع الحنان الفياض "أمي الحبيبة"

حفظها الله، إلى الذي أشعل نفسه شمعة لتنير دربنا،

إلى من اذكره ولا أنساه وتدمع عيني لذكراه إلى الذي تمنيت الآن أن يكون بقربي لكنه الآن في رحمة الله "أبي الغالي" رحمه الله.

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من علموني علم الحياة إلى

إخوتي وأخواتي كل باسمه ومقامه

إلى أستاذي القدير"يونس مراد" الذي كان بمثابة السند الدائم لي حفظه الله

إلى أهلي وأقربائي وأصحابي

أمير

كما أهدي تحياتي إلى كل من بسط لي يد

العون من قريب أو من بعيد وكل من كان له الفضل.

إهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى كل من ينبض قلبه بحب الله ورسوله - ﷺ –

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء ولم يبخلا بشيء من أجل دفعي إلى سلم النجاح إلى والدي العزيزين.

إلى إخوتي وأصدقائي فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في استكمال البحث، ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي الكرام ممن كان لهم الدور الأكبر في مدي بالمعلومات القيمة.

أهدي لكم بحث تخرجي آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

داعية المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالجنة.

كريمة

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات: .....

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة	8-41
تمهيد	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة	10-19
المطلب الأول: نشأة وتطور الموازنة العامة	10
المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة	12
المطلب الثالث: أنواع الموازنات العامة	16
المبحث الثاني: أساسيات حول الموازنة العامة	20-33
المطلب الأول: دورة الموازنة العامة	21
المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة	23
المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة	24
المطلب الرابع: التفرقة بين الموازنة العامة وما يختلط بها	32
المبحث الثالث: تحليل نظري لعجز الموازنة	34-41
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة	34
المطلب الثاني أنواع عجز الموازنة العامة	35
المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة	36
المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن عجز الموازنة العامة وأساليب تمويله	37
خاتمة الفصل	41
الفصل الثاني: تحليل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	42-89
تمهيد	43
المبحث الأول: تحليل إصلاحات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2020	44-62
المطلب الأول: المخططات التنموية للفترة(1962-1979)	44

فهرس المحتويات: .....

المطلب الثاني: المخططات التنموية للفترة(1980-1989)	49
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية خلال سنوات التسعينات في ضل الفترة الانتقالية	52
المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية خلال في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)	55
المبحث الثاني: تحليل الهياكل القطاعية في الاقتصاد الجزائري	63-75
المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	63
المطلب الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر	68
المطلب الثالث: قطاع الخدمات في الجزائر	70
المبحث الثالث: تحليل دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	76-89
المطلب الأول: إمكانيات الجزائر النفطية	76
المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	77
المطلب الثالث: تداعيات انخفاض أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري	82
خاتمة الفصل	89
الفصل الثالث: تحليل آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	90-131
تمهيد	91
المبحث الأول: تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021	92-106
المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021	92
المطلب الثاني: تجليل تطور النفقات العامة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021	98
المطلب الثالث: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021	104
المبحث الثاني: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	107-115
المطلب الثاني: الضرائب ودورها في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	110
المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة بالوسائل التقليدية خلال الفترة 2000-2021	113

فهرس المحتويات: .....

المبحث الثالث: التمويل الغير بنكي لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	116-130
المطلب الأول: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	116
المطلب الثاني: القرض السندي كوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر	120
المطلب الثالث: دور التمويل الغير تقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	125
المطلب الرابع: البدائل المستدامة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر	128
خاتمة الفصل	131
خاتمة	133
قائمة المراجع والمصادر	138
الملاحق	

فهرس الأشكال

فهرس الجداول:.....

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم الإنفاق الاستثماري(بالسعر الجاري)	46
2	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	50
3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	56
4	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009	58
5	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي لدعم التنمية الاقتصادية 2010-2017	60
6	القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001-2018	65
7	تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة 2000-2019	66
8	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2020	76
9	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	77
10	مساهمة النفط في حجم الصادرات للفترة 2008-2019	79
11	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2018	82
12	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2012-2020	83
13	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2016	84
14	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2016	85
15	تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2004-2016	86
16	تطور قيمة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2004-2016	87
17	تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021	92
18	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	98
19	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	100
20	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	102
21	تطور رصيد الموازنة العامة خلال في الجزائر في ظ تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021	105
22	تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2014-2021	109

23	دور الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	112
24	تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة 2001-2021	114
25	دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	118
26	تطور حصيلة القرض السندي خلال سنوات إصداره 2016-2017	123

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال: .....

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الدائرة البيانية لبنية الاستثمار الصناعي	47
2	نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات 1985-1989	51
3	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات للفترة 2010-2019	74
4	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل	75
5	مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017	78
6	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة 2000-2016	80
7	تطور حجم إيرادات الجباية البترولية في الجزائر في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021.	94
8	تطور حجم الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	95
9	تطور حجم الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	97
10	تطور حجم نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	99
11	تطور حجم نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	101
12	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	103
13	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	106
14	تطور مجموع الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2021	115
15	حجم حصيلة القرض السندي خلال الفترة 2016-2017	124

مقدمة

تمهيد:

يعد عجز الموازنة العامة المشكلة المحورية لمعظم دول العالم لما له من آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي، خاصةبعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم، لذلك فان التصدي لمشكلة عجز الموازنة يجب أن يحتل مكانا بارزا في أي برنامج من برامجالاقتصادي لان المشكلة أصبحتصعبةتحول دون تمكين حكومات تلك الدول من الإنفاق على الأمور المهمة في حياة الفرد والمجتمع، مما جعلها تهتم كثيرا بالوسائل الكفيلة لتمويل وعلاج هذا العجز بأقل تكلفة وضرر ممكن أو التخفيض من حدته.

ويعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية من تفاقم عجز الموازنة العامة، نتيجة لارتباطه بقطاع المحروقات، ومع حلول سنة 1986 وحدوث بما يعرف بالصدمة النفطية المعاكسة تزعزع الاقتصاد الجزائري وطهرتالإختلالات في الاقتصاد الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية موسعة، مما أدىإلى تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية سياسة الميزانية للإيرادات النفطية، لكن انخفاض أسعار البترول سنة 2014، جعل الجزائر تعاني من عجز هيكلي مزمن في موازنتها مما أدىإلى تبني مجموعة من الآليات من اجل تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره تتبلور لنا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة الممتدة من 2000-2021 ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة في الجزائر؟
- ما هي أهم أساليب علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر؟
- إلى أي حد ترتبط الموازنة العامة في الجزائر بمداخيل قطاع المحروقات؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من أهمالأسباب التي تؤديإلى حدوث عجز الموازنة العامة في الجزائر.
- يعتبر التمويل الغير بنكي من أهم الوسائل التي اعتمدتها الجزائر في علاج عجز الموازنة العامة لديها.

- باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، فان الجباية البترولية لها دورا هاما ومحوريا في إيرادات الموازنة العامة.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أهم احدث المشكلات الاقتصادية التي تمس اقتصاد الدولة الجزائرية وهي عجز الموازنة، حيث يركز على أهم الآليات المعالجة لهذا العجز باعتبار هذا الأخير يؤثر على الوضعية العامة للدولة في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الأساسي للبحث في معرفة ما يلي:

- معرفة الأسس النظرية للموازنة العامة.
- إدراك مفهوم عجز الموازنة العامة.
- إبراز أهم التدابير والإجراءات التي تبنتها الجزائر في علاج وتغطية عجز موازنتها العامة.

5. منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ قمنا بتتبع مفهوم الميزانية ومفهوم عجز الميزانية، وكذلك تحليل الظاهرة المدروسة إلى جانب تحليل البيانات الإحصائية الموجودة في الجداول والمنحنيات البيانية

6. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- الميولات الشخصية لهذا النوع من المواضيع.
- أهمية النفقات العامة كونها مكون من مكونات الموازنة العامة للدولة.
- معرفة طبيعة الاقتصاد الجزائري وأسبابالإختلالات التي تضرب الموازنة العامة في الجزائر.
- إيجاد حلول مناسبة لعلاج عجز الموازنة العامة مع تزايد حجمه وتأثيراته.
- معرفة دور الإيرادات العامة في تمويل الميزانية العامة.
- كونه المشكل الراهن الذي تعاني منه معظم الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص في الجزائر.

7.حدود الدراسة:

لكل دراسة هناك إطار زماني ومكاني عرضناها فيما يلي:

- **الإطار المكاني:**اقتصر الإطار المكاني للدراسة على دولة الجزائر.
- **الإطار الزماني:** شملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية ودولية وذلك من خلال الفترة 2000-2021، من جهة أخرى الفترة المستهدفة شهدت صدمات على مستوى أسعار النفط العالمية(صدمة 2008 وأزمة 2014 وأخيرا الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19).

8. الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو احد الجوانب المتعلقة به فيما يلي:

- **دراسة الباحث محمد ماحي:** طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، والتي مست جانب كبير من دراستنا في إطار التطرق إلى جانب مهم من السياسة المالية، يتعلق الأمر بطبيعة الموازنة العامة للدولة في الجزائر، وكذا دور القطاع النفطي في تمويل عجز الموازنة العامة، وكان الاختلاف بين دراستنا ودراسة الباحث محمد ماحي في فترة الدراسة حيث امتدت دراستنا من سنة 2000-2021 في حين اقتصرت دراسة الباحث على الفترة الممتدة من 2009-2021، وجاءت أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:
- عجز الميزانية العامة في الجزائر هو عجز هيكلي وليس عجز ظرفي، ومن تم فان العمل على الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري هو العلاج الأنسب لعجز الميزانية فيه، في حين أنالإجراءاتالأخرى ليست إلا حلول على المدى القصير.
- **دراسة الباحث لحسن دردوري:**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2013-2014، حيث خلصت هذه الدراسة إلى الدور الذي تقوم به سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012، مع توضيح التطور الاقتصادي للدول النامية وخاصة الجزائر وتونس والتوجه نحو اقتصاد السوق والذي دفع بالدولتين إلى تغيير مجرى سياسة الموازنة خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لديهما واللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، ويكمل الفرق بين دراستنا ودراسة الباحث لحسن دردوري في فترة الدراسة حيث توقفت دراسة الباحث في سنة 2012 في حين امتدت دراستنا إلى غاية سنة 2021 كما اختلفت دراستنا عن دراسة الباحث في الإطار المكاني حيث خصص دراسته على إجراء مقارنة بين الجزائر وتونس في حين اقتصرت دراستنا على الجزائر فقط، وتم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:
- إن عشرية الثمانينات نقطة تغير لسياسة الميزانية في الجزائر وتونس بعد انفجار أزمة المديونية وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال السياسات التصحيحية التي قامت بها الجزائر وتونس انخفضت نسب نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات بنسب متفاوتة وانعكس هذا إيجابا على رصيد الموازنة العامة، تختلف نسب العجز بين الجزائر وتونس وذلك بسبب طبيعة واختلاف هيكل الإيرادات.

- **دراسة الباحثين عماد غزازي، بولصنام محمد:** 2020، بعنوان" **العجز الموازني في الجزائر: أسبابه واليات تمويله**"، دراسة تحليلية للفترة(2000-2019)، مقال في المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد12، العدد4، جامعة المدية، تضمنت الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي العوامل الرئيسية المسببة للعجز الموازني في الجزائر، وما مدى فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تغطيته وتمويله للفترة(2000-2019)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العجز الموازني وتشخيص أسبابه في الجزائر للفترة 2000-2019، والتعرف على الأساليب التي انتهجتها السلطات المالية في الجزائر لمواجهة العجز من خلال توضيح دور صندوق ضبط الإيراداتفي تمويله وتغطيته، ويتمثل الفرق بين دراسة الباحثين والدراسة التي قمنا بها هو تركيز الباحثين على العوامل الرئيسة المسببة للعجز الموازني في حين امتدت دراستنا إلى البحث في التركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري ومعرفة الخلل الهيكلي الذي يؤدي إلى حدوث عجز الموازنة العامة وإعطاء أهم الأساليب المتبعة من طرف الجزائر في علاجه، حيث توصلت دراسة الباحثين إلىأن:
- العجز الموازني في الجزائر يمثل اختلالا هيكليا ناتجا عن ارتفاع النفقات العامة المرتبطة بتمويل المخططات التنموية وتراجع الإيرادات المرتبطة بأسعار النفط، مع عدم فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الميزانية العامة في ظل انهيار أسعار النفط و ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة لاستدامة تمويل الميزانية العامة.

9. صعوبات الدراسة:

- تضارب الإحصائيات حول الموضوع.

10. هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول وخاتمة، والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية، والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

فقد خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للميزانية العامة، حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل لدراسة الموضوع وإعطاء صورة شاملة حول الميزانية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، فالمبحث الأول يتضمن الإطار العام للموازنة العامة، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أساسيات حول الموازنة العامة، أماالمبحث الثالث يتمثل في تحليل نظري لعجز الموازنة العامة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لمراحل تطور الاقتصاد الجزائري حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث،

المبحث الأول تناولنا فيه تحليل للإصلاحات الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى تحليل الهياكل القطاعية للاقتصاد الجزائري، إضافةإلى دراسة تحليل دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال المبحث الثالث.

وأخيرا الفصل الثالث وهو الذي خصصناه إلى تحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث قسمناه إلىثلاث مباحث، تناولنا من خلال المبحث الأول تحليل لتطور بنية الموازنة العامة في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، في حين خصصنا المبحث الثالث للحديث عن التمويل الغير بنكي كآلية لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر.

الخاتمة تتمحور حول مجموعة من النتائج والتوصيات وعرض لآفاق الدراسة المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للموازنة العامة

تمهيد:

أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم، مهما كان نوع نظامها الاقتصادي وشكل الحكومة الموجودة فيها، حيث أنه بدون الموازنة العامة يصعبإدارة سياستها المالية مما ينتج عن دلك صعوبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية .

نحاول تحليل هدا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للموازنة العامة.

المبحث الثاني: أساسيات حول الموازنة العامة.

المبحث الثالث: تحليل نظري لعجز الموازنة العامة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للموازنة العامة للدولة

لقد احتلت الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة من اجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، و بدلك سنتناول في هذا المبحث كل الجوانب المفاهمية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الموازنة العامة

أولا: نشأة الموازنة العامة في العالم الغربي

لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك في العصور القديمة، فقد كانت ماليتهما تختلط معا، بحيث ينفق الملك أو الحاكم على دولته كما ينفق على أسرته.

وتعتبر فكرة إعداد الموازنة العامة لنفقات الدولة وإيراداتها، محسوبة لفترة مقبلة,وبالصورة المعروفة حاليا فكرة حديثة العهد إذ يرجع تاريخها إلى عام 1628في انجلترا،عندما أصبح اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية(ممثلي الشعب) والإذن للملك "شارل الأول" بجباية الضرائب لتمويل النفقات العامة والى سنة 1789في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة، من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية، وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب(المال العام)، ومناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة الإيراداتوالنفقات الخاصة بالدولة ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام، ولقد كانت تعنى كلمة الموازنة حقيقة النقود أوالمحفظة التي تستخدم لحفظ كشوف إيرادات الدولة ونفقاتها، واستخدم ذلك التعبير في انجلترا لوصف الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير المالية عند ذهابه إلى البرلمان، كما استخدمت هذه الكلمة للتعبير عن المستندات التي تحفظ في هذه الحقيبة، وهي تحتوي الخطة المالية التي تعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها.[1]

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014، ص31.

ثانيا:مراحل تطور الموازنة العامة

يمكن النظر إلى تطور الموازنة العامة للدولة من خلال المراحل التالية :[1]

1. **مرحلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاجأو بين الدخل والإنفاق:** وهذه الفكرة قديمة حيث يشير بعض الباحثين إلى النبي يوسف عليه السلام عندما وازن بين سنوات الرخاء والوفرة في إنتاج القمح.
2. **مرحلة العصور الوسطى** : كانت إيرادات الدولة تعتمد بالدرجة الأساسية على غلة المحاصيل الزراعية والأملاك العامة التي كانت تعتبر ملكا خاصا للحكومة، وكانوا يعتمدون على هذه الإيرادات للإنفاق على الجيوش والمنشآت العامة.
3. **مرحلة الدولة الإسلامية** : تعددت مصادر الإيرادات العامة، وحصيلتها كانت كبيرة في ذلك الوقت، وهنا ظهر نظام الحسبة والتفكير في طرق توزيع الإيرادات، وقد ظهر الفكر المالي والإداري في الدولة الإسلامية نتيجة أهمية الموازنة بين حصيلة الإيرادات واتجاه إنفاقها حيث عرفت بالموازنة العامة في الوقت الحاضر.
4. بداية ظهور أسلوب الموازنة العامة يعود إلى القرن الثامن عشر, حيث بدأت بريطانيا في تطبيق الفكرة في عام 1733، وعملت على إعداد موازنة تغطية سنة مالية مقبلة يتم إعدادها وتنفيذها تحت مراقبة البرلمان وقد اتسع انتشار الفكرة في القرن التاسع عشر، فعملت فرنسا على تطبيق أسلوب الموازنة العامة السنوية بدءا من عام 1820، وفي روسيا عام 1836، وفي مصر 1880.
5. ظهر أول قانون للموازنة والمحاسبة على مستوى القومي في الو.م.أ سنة 1920، ومند ذلك التاريخ شهدت الموازنة العامة تطورات هامة وواسعة نظرا لتطور المجتمعات.
6. شهد القرن الثالث عشر صراعات بين الملك والمجتمع حول موضوع الرقابة على أموال الملوك، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بمراقبة الخزانة العامة والأموال العامة وتفوق السلطة التشريعية على الملك بهذا الشأن.
7. شهدت الموازنة العامة تطورا كبيرا وخاصة في بريطانيا عبر ثلاث مراحل هي:

أ. إقرار البرلمان للضرائب والإيراداتوالمصادرالأخرى.

ب. إقرار البرلمان للنفقات.

ت. المناقشة السنوية من قبل البرلمان لإيرادات ونفقات الدولة على شكل خطة مالية.

8. تزايد النشاط الحكومي والزيادة في الدين العام مطلع القرن العشرين أدىإلىإصلاحات في مجال الموازنة العامة.
9. في ثلاثينيات القرن العشرين بدأ الاهتمام بشكل كبير و متسارع في الموازنة العامة مما انعكس ذلك على تطور الموازنة العامة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهورها مآخذ كثيرة على الفكر الكلاسيكي التقليدي.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،**المرجع السابق**، ص ص 27-34.

المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة

أولا: تعريف الموازنة العامة

1. تعريف الموازنة العامة في التشريعات الغربية

تعددت تعاريف الموازنة العامة باختلاف التشريعات الحكومية للدول إلاأنها تصب في نفس المعنى منها:[1]

عرف القانون الفرنسي الموازنة العامة بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة ومواردها، ويؤدن بها ويقررها البرلمان في القانون الذي يعبر عن الأهداف الحكومية والاقتصادية والمالية ، كما عرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية ومواردها، بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراحات الجباية المبسوطة فيها، أما فيما يخص دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة عرف الموازنة العامة بأنها عملية سنوية للتخطيط والتنسيق والرقابة على استخدام الموارد في الدولة بكفاية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

2. تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

لقد تأخر اهتمام المشرع الجزائري بوضع قانون شامل يوضح مختلف جوانب ومراحل الموازنة العامة، إلا انه حاول في عدة مناسبات تحديد مفهوم الموازنة العامة من خلال النصوص القانونية للمحاسبة الحكومية ومنها:[2]

أ. المادة (6) من قانون 17/84 المؤرخ في 07جويلية 1984 والذي يعتبر:"أن الموازنة العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

ب. عرفها القانون رقم 21/90 بأنها"الوثيقة التي تقدر للسنة المدينة بمجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات الرأسمالية وترخص بها".

3. تعريف الموازنة العامة في كتب المالية العامة

أما في كتب المالية العامة فقد جاءت تعاريف للموازنة العامة تتماشى مع النظرة الحديثة لمفهوم الموازنة العامة وعلاقته بسياسة و وظائف الدولة حيث عرفت الموازنة العامة بأنها وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف

[1] لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص39.

[2] لعمارة جمال، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص113.

لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات عن مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلىالأهداف المرسومة ، كما عرفت الموازنة بأنها توقع وإجازة للنفقات والإيرادات العامة لمدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة، كما أنه هناك من ينظر إلى الموازنة على أنها بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها.[1]

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الموازنة العامة هي عبارة عن برنامج عمل، يتضمن تقدير الإنفاق العام والإيرادات العامة للدولة لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسئولة على تنفيذه أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة لأي دولة, ويظهر ذلك من خلال بنودها, والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و بتالي فان الموازنة تكتسب أهمية كبيرة يمكن حصر هذه الأهمية في العناصر التالية:[2]

1. الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

تظهر لنا الأهمية الاقتصادية للموازنة من خلال الدور الذي تلعبه الدولة في التأثير على الحياة الاقتصادية، ففي الدول المتقدمة أصبحت الموازنة العامة وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، وتفعيل القوى الاقتصادية العاطلة وزيادة الدخل الوطني ورفع مستويات المعيشة، لذلك أصبح من أهم أهداف الموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو استلزم ذلك الخروج عن مبدأ التوازن، ففي حالات الرواج وعند تزايد قوى التضخم تستدم الموازنة العامة في سحب جزء من القدرة الشرائية من اجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد، وبالتالي يمكن الحد من موجات التضخم، أما في فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز من اجل رفع النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية، وبالتالي تظهر لنا مدى أهمية الموازنة العالمة بالنسبة للدولة، والتأثير فيها يمكن الوصول لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية.

[1] لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)**، مرجع سابق، ص ص 40-42.

[2] حمو زعبي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية (دراسة بعض الدول الإسلامية والغربية)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2016، ص8.

2. الأهمية السياسية للموازنة العامة

تظهر الأهمية السياسية للموازنة العامة من خلال ممارسة السلطة التشريعية لرقابتها على السلطة التنفيذية، فالموازنة العامة للدولة يتم اعتمادها من قبل البرلمان،بالتالي مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، فهي تحتوي على مؤشرات إنفاقية، وموارد مالية تبين لنا اتجاه السياسة العامة للحكومة اتجاه الأفراد.[1]

3. الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة

تتبين لنا الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال تخصيص مشاريع التنمية للمناطق الفقيرة من اجل خلق فرص النمو المتوازن بين مختلف المناطق،وأساسالأهمية الاجتماعية ترتكز على مفاهيم العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق بين طبقات المجتمع, حيث تقوم الحكومة بوضع اعتمادات مالية في الموازنة العامة من اجل دعم الرفاه الاجتماعي ورفع الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

إضافة إلى ذلك فان الموازنة العامة تلعب دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة زيادة الخدمات الصحية والترفيهية والموجهة لأصحاب الدخل المحدود أو عن طريق السياسة الضريبية، والتي من خلالها تقوم الدولة بتطبيق الضرائب التصاعدية من اجل تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.[2]

2. الأهمية المحاسبية للموازنة العامة

تمر الموازنة بعدة مراحل عند إعدادها من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

إن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة جليا من خلال تحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من النفقات والإيرادات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراجالحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

[1] حمودي زعبي، **المرجع السابق**، ص8.

[2] **المرجع نفسه**، ص9.

مما سبق يتضح أنه حتى تؤدي الموازنة أهدافها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين مستوى الأنظمة الإدارية والمحاسبية.[1]

ثالثا: خصائص الموازنة العامة

تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص وهي كالآتي:

1. الموازنة العامة خطة مالية:

تعتبر الموازنة العامة للدولة خطة مالية ذات أهداف اقتصادية وسياسية ومالية واجتماعية في إطار ترسمه لها الخطة المالية الاقتصادية[2]، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة، التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة ووسائل تمويلها(الإيرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات وبذلك فان الموازنة العامة ينظر إليها بأنها الأداة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد[3].

2. الصفة التقديرية للموازنة العامة

تعد الموازنة العامة سجلا لما تتوقع الحكومة إن تنفقه، وما سوف تتحصل عليه من إيرادات خلال مدة زمنية مقبلة، فلا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي تتحصل عليها الدولة إلابعد انقضاء هذه المدة الزمنية، ولكن قد يمكن تحديد جزء من النفقات بشكل تقريبي مثل نفقات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين وأقساط الدين العام، ولكن النفقات الأخرى لا يمكن تحديدها بدقة مسبقا لأنها تقوم على افتراضات متشعبة نفس الشيء بالنسبة للايرادت العامة فبعضها يمكن تقدير حصيلتها العامة مثل بعض الضرائب أما الإيرادات الأخرى فيصعب تقديرها نضرا لصعوبة الإحاطة بكل المؤشرات الاقتصادية وبالتالي فالتقدير هي خاصية بارزة في الموازنة العامة سواء من جانب الإيرادات أو النفقات العامة.[4]

3. الموازنة العامة وثيقة تقرها السلطة التشريعية:

الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية، فهي السلطة التي تعطي الضوء الأخضرلهذه الوثيقة فتوافق على تقديرات وتوقعات الحكومة للنفقات والإيرادات للسنة المقبلة فالحكومة ليس لها الحق بمباشرة تنفيذ الموازنة العامة إلا بموافقة السلطة التشريعية فلا يمكن لها أن تصبح وثيقة رسمية إلا عد جوازها من قبل

---

[1] حمودي الزعبي، **المرجع السابق**، ص10.

[2] عبد الباسط علي جاسم، **المرجع السابق**، ص51.

[3] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص4.

[4] **المرجع نفسه**، ص4.

السلطة التشريعية والتي تمثل الشعب، وتعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الموازنة العامة والتي تميزها عن غيرها من الموازنات.[1]

4. سنوية الموازنة العامة

تحضر الموازنة العامة للدولة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم، فيكون التقدير في الموازنة العامة سنة،حيث يعطي الإذن بالجباية والإنفاق عن سنة واحدة ولقد تم ترسيم سنوية الموازنة العامة بسبب أن تحضير الموازنة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا لا يمكن أن يتم إذا ما كانت المدة اقل ووضع موازنة عامة لفترة غير محدودة.[2]

5. الموازنة العامة تعكس الأهداف التي تتبناها

للموازنة العامة عدة أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مالية تهدف الدولة إلى تحقيق جميع هذه الأهداف لما لها من أهمية كبيرة للدولة لتحقيق الصالح العام والخاص، حيث يظهر هدفها السياسي من خلال فرض البرلمان الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية واختيار النظام المالي وكذلك يظهر لنا هدفها من الناحية الاقتصادية من خلال مواجهة التقلبات الاقتصادية والتضخم والانكماش أما من الناحية الاجتماعية فهدفها النهوض بالمستوى المعيشي للفرد من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، أما من الناحية المالية فهي توضح مركز الدولة المالي فهي الأداة الإستراتيجية للتخطيط المالي[3].

المطلب الثالث: أنواع الموازنات العامة

عرفت الموازنة العامة أثناء تطورها مراحل عديدة ميز من خلالها المفكرون الاقتصاديون عدة أنواع للموازنة العامة من أهمها مايلي:

أولا: الموازنة التقليدية(موازنة البنود1921-1949)

تعتبر الموازنة التقليدية النموذج الأول للموازنة العامة الذي طبق في الو.م.أ كونها الرائد الأول في تطوير أفكار الموازنات الحديثة وكان ذلك عام 1921، حيث يرتكز هذا النوع على الرقابة والسهولة في إعدادها، كما تعتمد أيضا على التبويب النوعي للنفقات والإيرادات في مجموعات وبنود حتى يمكن التعرف

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،**المرجع السابق**، ص53.

[2] محمد شاكر عصفور، **المرجع السابق**، ص4.

[3] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص ص 53-54.

على العناصر التفصيلية للنفقات ومصادر الإيرادات،بالإضافة إلى الاستعانة بتبويبات أخرى فرعية كالتبويب الإداري والتبويب الاقتصادي[1].

ثانيا: موازنة البرامج والأداء(1949-1960)

تمثل هذه الموازنة المرحلة الثانية في تطور الموازنة العامة في أمريكا، وهدفها لايقتصر على الرقابة المالية على النفقات العامة، ولكن يمتد ليشمل عنصر الكفاءة الإدارية في انجاز الأعمال, فهي تهتم بوظيفة الرقابة الإدارية،ويكفيه استخدام الإمكانيات الرشيدة أي الاستخدام الرشيد الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء، بتحديد التكاليف المختلفة ووضع مستويات الأداء النمطية لكل نشاط من الأنشطة لكي يتم على أساسها تقييم الأداء الفعلي.[2]

ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة(1960-1970)

يمثل نظام البرمجة والتخطيط المرحلة الثالثة في تطوير الموازنة العامة, حيث ترتكز هذه المرحلة على ضرورة الربط بين التخطيط والموازنة العامة، وتهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لمستخدمي القرار لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والسعي لاستخدام الإمكانيات المالية المتاحة بفعالية وكفاءة لإشباع اكبر قدر ممكن من حاجيات المواطنين.[3]

رابعا: موازنة الإدارة بالأهداف(1970-1975)

تمثل الإدارة بالأهداف المرحلة الرابعة في تطوير الموازنة العامة، فبعد توقف تطبيق نظام موازنة البرامج في أجهزة الحكومة الفدرالية الأمريكية بسبب الصعوبات التي واجهت التطبيق في أوائل السبعينيات ومن هنا كانت الرغبة في تقديم التصنيفات الحديثة للموازنة من خلال فكرة الإدارةبالأهداف التي تتطلب أن يتم تخصيص اعتمادات الميزانية وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل إدارةأو مصلحة حكومية تحقيقها،أيأن يقوم بتحديد الأهدافأولا، ثم يقوم كل رئيس قسم أوإدارة في المرفق بتحديد أهدافه الفرعية، كما يركز هذا النظام أيضا على عنصر الكفاءة الإدارية مثل موازنة الأداء، كما يهتم بالتخطيط لمساعدة الإدارة في تحقيق الأهداف قصيرة المدى، وهو يؤكد على قياس الإنتاجية وتقييم البرامج ووضع مؤشرات لقياس فعالية هذه البرامج.

[1] محمد شاكر عصفور، **المرجع السابق**، ص ص 201.

[2] **المرجع نفسه**، ص202.

[3] **المرجع السابق**، ص203.

خامسا: الموازنة الصفرية(1975-1981)

تدور فكرة الموازنة الصفرية حول مبدأ وجوب إجراء مراجعة وتقييم شامل لجميع البرامج والمشاريع التي تنفذها الأجهزة الحكومية أي ضرورة تحليل البيانات ودراسة الجدوى وتقييم كافة الأنشطة والبرامج سنويا، على اعتبار أنها برامج وأنشطةجديدة غير مرتبطة باعتبارات سابقة، وهي تؤدي إلى تطوير وتحسين البرامج أو إلغاء النشاط أو البرنامج نفسه إذا ثبت عدم جدواه، بغض النظر عن المرحلة التي وصل إليها تنفيذ البرنامج، كما تمكن من توزيع الموارد وفق الأولويات العامة.[1]

المطلب الرابع: أهداف الموازنة العامة

لا تعبر الموازنة العامة على الإيرادات والنفقات العامةفي شكل قيم مالية فقط بل تعبر أيضا عن مختلف التوجهات العامة للحكومة بحيث تجعلها أداةللتأثير على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة ونجد من بين الأهدافالتي تصبو إليها الموازنة العامة ما يلي:[2]

أولا: الأهداف الاقتصادية

لم يعد الهدف من الموازنة العامة تحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات العامة بل تهداه إلى أن أصبح أداة للمحافظة على التوازن الاقتصادي من خلال تدخل السياسة المالية عن طريق الموازنة العامة في توجيه الحياة الاقتصادية.[3]

ثانيا: الأهداف المالية

تعد الموازنة العامة المرآة العاكسة التي تعكس المركز المالي للدولة فهي وثيقة مالية تفصل وتعدد مصادر الإيرادات العامة خلال السنة المالية كما أنها تضع الجداول المقصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت من اجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية

الموازنة العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية وتوجهها ويظهر ذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل التي تنفذها الحكومة بواسطتها فالميزانية وجهه الاجتماعي فهي كالمصفاة التي يمكن بواسطتها إقامة العدالة الاجتماعية ولكن لا يمكن الاعتماد على الميزانية العامة وحدها في تحقيق ذلك, ويظهر جليا هذا

[1] محمد شاكر عصفور، **المرجع السابق**، ص204.

[2] محمد ماحي، **طبيعة الموازنة العامة في ضل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر 2020/2009**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص ص 51-52.

[3] **المرجع نفسه**، ص51.

الهدف من خلال الاعتماد المالية التي تخصصها الحكومات للتحويلات الاجتماعية من خلال عمليات التضامن الوطني.

رابعا: الأهداف السياسية

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعيتها من طرف البرلمان, وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها، ويمكن القول أن الميزانية العامة للدولة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة والمحافظة عليها من جهة أخرى كما تعنى الميزانية العامة أيضا بالسلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.[1]

[1] محمد ماحي، **المرجع السابق**، ص52.

المبحث الثاني:أساسيات حول الموازنة العامة للدولة

تتشابه دول العالم في المراحل التي تمر بها موازنتها إذ تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل، والتي تتجسد من خلالها الخطط على أرض الواقع الفعلي وبالتالي تزايد دور الموازنة العامة التي تضم الإيرادات العامة ونفقاتها التي ترتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة.

الأول المطلب: دورة الموازنة العامة

دورة الموازنة ما هي إلا عمليات متتالية تتالى زمنيا وتتكرر كلسنة، ولكل مرحلة متطلباتها وخصائصها واهم مفكري المالية العامة اعتمدوا في دراستهم على أربعة مراحل تمر بها الموازنة:

مرحلةالإعداد، مرحلةالاعتماد، مرحلةالتنفيذ، مرحلةالمراقبة.

أولا: مرحلة إعداد الموازنة العامة

يعتبر إعداد الموازنة العامة من احد وظائف السلطة التنفيذية, الحكومة عادة هي المحولة بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل الضرورية من اجل إشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنة على ضوئها ,فجرت التقاليد في اغلب الدول أن يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذيةلأنها هيا المسئولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من اجل إنفاقها فتقوم وزارة المالية بإرسال تعميم لكل الوزارات والهيئات العامة من اجل وضع تقديرات للاعتمادات المالية التي تحتاجها,فتقوم هذه الوزارات بنفس الخطوة مع كل الإدارات التابعة لها.فمرحلة إعدادالموازنة العامة للدولة يبدأ عادة على اصغر الوحدات الحكومية,حيث ترسل كل وحدة تقديراتها إلى الوزارة التابعة لها وتقوم بإرسالها إلى الوزارة المالية ومن هنا يأتي الدور الحقيقي لوزارة المالية حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتتماشى مع السياسة الميزانية للدولة والموارد المالية لها والخطة الاقتصادية والإنمائية للدولة وحجم إيراداتها من أهم الركائز الأساسية في إعداد الموازنة العامة للدولة.[1]

وهناك عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة وتتمثل في طريقة التقدير المباشر ،طريقة إضافة الزيادات وطريقة التقدير الآلي،إضافة إلى تقدير النفقات العامة التي تتم في هذه المرحلة إذ يترك للقائمين في التقدير

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013-2014، ص ص105-106.

مسألة دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتقدير الإنفاق العام للسنة المالية ناهيك عن تجميع وتوحيد التقديرات في نفس المرحلة ويتم ذلك في ديوان كل وزارة مالية.[1]

ثانيا: مرحلة اعتماد الموازنة

يقصد باعتماد الموازنة العامة إقرارها،أو إجازتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة، إلا أنه قد تناط بالسلطة التنفيذية صلاحية إصدارالأنظمة وبهذا فإن السلطة التنفيذية تقوم بمهام اعتماد الموازنة.

ويعتبر اعتماد الموازنة العامة المرحلة الثانية في دورة الموازنة،التي تلي مرحلة تحضيرا لموازنة فبعد الانتهاء من التحضير,تعرض الموازنة على الجهة المختصة باعتماد الموازنة لاعتمادها وتتولى اللجنة المالية فيها دراسة مشروع نظام الموازنة العامة,وتوصى في معظم الأحيان بالموافقة على الموازنة العامة للدولة للسنة المالية القادمة ويجرى بعد ذلك التصويت على محتوياتها و لا سيما على أرقام الدولة من نفقات وإيرادات ويكون التصويت إماأجماعيا أو تفصيليا،ويتم ذلك وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة في البلاد.[2]

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

عندما يتم اعتماد مشروع قانون المالية من قبل السلطة التشريعية،يتم إقرارها ونشرها قبل أن تصبح صالحة لتنفي، وتنفيذ الموازنة معناه فيمكن للوزارات والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشاريع وتسيير الخدمات التي اعتمدتها السلطة التشريعية مراعية في ذلك ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ وانخفاض التكاليف أما فيما يخص تحصيل الإيرادات العامة فتتولى الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختلفة تحصيلها، حيث يتم إتباع قواعد أساسية في عملية التحصيل وهي قاعدةالعدالة،اليقين،العمومية،الوضوح,الاقتصاد والوحدة وغيرها من القواعد التي تكون التحصيل الإيجابي للإيرادات العامة، فيتطلب تحصيل كل إيرادتنفيذ عمليتين فالأولى تتولى الإداري وهو التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة، أما الثانية فهي جباية وتحصيل المبالغ المحققة وفيما يخص تنفيذ النفقات العامة لا يعني مجرد فتح الاعتماد في الموازنة العامة تنفيذه فعملية التنفيذ مقيدة بقواعد ترمي وتهدف إلى مراقبة الأموال العمومية.[3]

---

[1] بوبلوطة عبد الحكيم، بلغياط كريمة، **تقييم أساليب تمويل عجز الموازنة في الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات (2000-2016)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017-2018، ص17-18.

[2] محمد شاكر عصفور، **المرجع السابق**، ص102.

[3] فتيحة بومزبر، صورية بلهولة، **الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية –دراسة حالة النرويج، أبو ظبي – الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادةالماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل– ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021، ص18.

رابعا: مرحلة مراقبة الموازنة العامة

معناه أن العمل يجري لمراقبة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا أوإيرادا،وفق ما قرره قانون الموازنة العامة إذا كان الهدف منها هو فحص الحسابات العامة فحصا حسابيا ومراجعتها مراجعة مستنديه دقيقة للتأكد من مطابقتها للأصول العالمية المحاسبية والتحقق من صحة تطبيق القوانين و اللوائح والتعليمات المالية وهذه الرقابة على تنفيذ الميزانية تتكون من ثلاثة أنواع تتمثل في النوع الأول وهو الرقابة الإدارية، والتي تنقسم بدورها إلى قسمين هما رقابة لاحقة للصرف ورقابة سابقة للصرف، أما النوع الثاني فهو الرقابة البرلمانية أو التشريعية وآخر نوع هو الرقابة على طريق هيئة مستقلة.[1]

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة

أولا: مبدأ السنوية

مدة سريان الميزانية هي سنة كاملة، حيث يتمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في إطار هذا المبدأ خلال فترة السنة ومبدأ السنوية ليس مطلقا حيث ترد فيه بعض الاستثناءات مثل ميزانية الإثنا عشر في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية إذ ترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة.[2]

ثانيا: مبدأ الوحدة

يقصد بهذا المبدأ وضع كافة بنود الإيرادات العامة والنفقات العامة في بيان واحد دون توزيعها على بيانات مختلفة يمثل كل منها في ميزانية مستقلة، والغاية من إظهار الميزانية في بيان واحد هو سهولة عرضها على البرلمان وتحديدها للمركز المالي.

ويترتب على تطبيق مبدأ وحدة الميزانية نتيجة هامة تتمثل في قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، أي عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة والهدف من ذلك هو تسهيل عملية ضبط مجاميع الإيرادات والنفقات ومعرفة مدى توازن الميزانية وتحديد العجز والفائض، كما يسهل هذا المبدأ عمليات الرقابة الممارسة من الهيئات المعنية على التصرفات المالية للدولة ومطابقتها مع الأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية.[3]

---

[1] بوبلوطة عبد الحكيم، بلغياط كريمة،**المرجع السابق**، ص ص 18-19.

[2] لويزي سارة، بن حبيلس بشرى، **آلية تمويل عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري 2008-2017**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص9.

[3] **المرجع نفسه**، ص10.

ثالثا: مبدأ العمومية:

وهو أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يعبر إجراء المقاصة حيث تنضح جليا جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر المصروفات ودون أن تتم مقاصة بين المصروفات والإيرادات وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات.[1]

رابعا: مبدأ التوازن

ويعني هذا المبدأ أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة, وتأسيسا على ذلك فلا تعتبر الموازنة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن عجز في الموازنة وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض في الموازنة.[2]

خامسا: مبدأ عدم التخصيص

المقصود بمبدأ التخصيص هو أن لايخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق وهدا يعني أن تقوم الدولة بمواجهة جميع مصروفاتها بواسطة جميعإيراداتها، وأن لا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة أو تخصيص حصيلة رسوم لإنشاء الطرق و صيانته.[3]

المطلب الثالث:هيكل الموازنة العامة

أولا: النفقات العامة

1. **تعريف النفقات العامة:**

النفقات العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على ثلاثة عناصر وهي:

أ. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي ما دامت كلالمعاملات والمبدلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي, وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد وعليه فالنفقات العامة تتم دائما بشكل نقدي

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1992، ص77.

[2] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت،2002،ص494.

[3] حياة بن إسماعيل ، **تطور إيرادات الموازنة العامة للدولة**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص ص8-9.

ب. **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها جمهورية كانت أو ملكية أو رئاسية ,ومن استبدادية إلى ديمقراطية والحكومات المركزية والمحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة الدّاخلة في الاقتصاد العام ذات الشخصية المعنوية.

ت. **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين، أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد، أما السند الثاني يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.[1]

2. تقسيمات النفقات العامة

أ. **التقسيم النظري للنفقات العامة:**

❖ **تقسيم النفقات العامة وفقا لمدى تكرارها الدوري في موازنة الدولة:**

وفقا لهذا التقسيم تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية:

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري و منظم سنويا مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة و نفقات العدالة وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية لأنها تتكرر بصورة دورية وتنفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للسنوات السابقة.
- **النفقات الغير عادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة، فهي نفقات لا تتميز بالدورية وتحدث بشكل غير منتظم وتنفق بصورة عرضية ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا لذلك تسمى بالنفقات الاستثنائية.

❖ **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:**

إن الغاية من قيام الدولة بالإنفاق هو تحقيق العديد من الأهداف، قد تكون إدارية أو اقتصادية أو مالية أو عسكرية و استنادا لهذه الأهداف تقسم النفقات حسب أغراضها إلى:[2]

- **النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة، وتشمل الرواتب والأجور والمكفآت...الخ والنفقات الإدارية لاتتضمن أي تحويل في رأس المال وتسمى أيضا بنفقات التسيير.

---

[1] شباب سيهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة :دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر 1980-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2018-2019، ص ص39-40.

[2] حمودي زعبي ، **المرجع السابق** ، ص ص13-14.

- **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تستهدف في الأساس النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة وتقوم هذه الأخيرة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وتشتمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم.
- **النفقات المالية:** وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط و فوائد الدين العام.
- **نفقات عسكرية:** وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية فهي نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات العسكرية بجميع متطلباتها.

❖ **تقسيم النفقات حسب طبيعتها:**

يرتكز هذا التقسيم على تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني وتقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى:[1]

- **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج وتتمثل في النفقات التي تقدمها للدولة مقابل حصولها على سلع وخدمات، مثل أجور الموظفين وشراء السلع والخدمات اللازمة لسير المرافق العامة.
- **النفقات التحويلية:** وهي التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج، بل تقتصر وظيفتها على تحويل القدر الشرائية من فئة إلى أخرى وتتم دون مقابل، مثل فوائد الدين والإعانات الاجتماعيةوالاقتصادية...الخ.

❖ **تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها :**

وتنقسم إلى:[2]

- **النفقات الوطنية(المركزية):** وهي النفقات التي نجدها مدرجة في موازنة الدولة وتكون موجهة لخدمة المرافق العامة و التي ينتفع بها جميع أفراد المجتمع، حيث تتولى الحكومة المركزية القيام بها ومثالها نفقات الدفاع والخارجية، فهذا النوع من الإنفاق موجه لمصالح الأمة كلها والهدف منه هو تحقيق المصلحة العليا للدولة.
- **النفقات المحلية (الإقليمية):** وتكون من اختصاص الجماعات المحلية مثل البلدية والولاية،فهي نفقات موجهة إلى منطقة معينة، وتقوم الإدارات العمومية بالإشراف على هذه النفقات وتكون واردة في موازنتها فالهدف منها هو خدمة سكان منطقة معينة، مثل نفقات إيصال الكهرباء و نفقات المواصلات وتوزيع الماء وشق الطرق..الخ

[1] أولاد يحي سعد، **دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2008، ص19.

[2] حمود علي ، **موجز في المالية العامة** ، الدار الجامعة الجديدة ،الأزاريطة ،2004، ص213.

ب- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة :

وتنقسم إلى:[1]

1- **التقسيمالإداري:** يتم التقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق, وهذه الجهات ممثلة في الإدارات العمومية و الوزارات, مثل وزارة التعليم و الصحة...الخ و يكون التوزيع داخل وزارة حسب هيكلها التنظيمي.

2- **التقسيم الوظيفي:** يستند هذا التقسيم إلى نوع الوظيفة أو الخدمة التي تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، مثل الإنفاق على الخدمات الصحية و الدفاع والأمن والتعليم وغيرها ويعتبر هذا التصنيف حديثا نسبيا.

3- **التقسيم الاقتصادي:** يستند تقسيم النفقات إلى طبيعة النفقة العامة الاقتصادية وآثارها في مختلف البنيالاقتصادية، حيث يعتمد على المهام والأعمال المتنوعة التي تقوم بها جميع إدارات الدولة وذلك بتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات مختلفة و متعددة للوظيفة الواحدة .

❖ ومن أهم تقسيمات النفقة العامة و التي تفسر كثيرا أثر النفقة العامة على الاقتصاد الوطني :[2]

- **نفقات التسيير:** ويقصد بها النفقات الضرورية التي تتضمن سير الجهاز الإداري للدولة بصورة مستمرة مع العلم أن هذا النوع يعمل على إبقاء نشاط الهياكل بحيث هذه النفقات في ميزانية الدولة وحسب كل دائرة ووزارة.
- **نفقات التجهيز أو النفقات الرأسمالية** : هدفها الرئيسي هو تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، فهي تمثل تلك العملية التي تساهم في إنشاء دخل جديد ناتج عن النفقة الأولية الأصلية، وأهم ما يميز نفقات التجهيز هو ترك شيء يستمر بعدها خلافا لنفقات التسيير التي لا يبقى منها شيء .
- **الإعانات:** تتمثل في إعانات بعض الصناعات الوطنية الناشئة لصمودها أمام مناقشة السلع الأجنبية، كما تعطي للأفراد والهيئات التي تقوم بأعمال ذات منفعة عامة.
- **نفقات خدمة الدين:** وهي بالأساس نفقات سداد القروض العامة الدّاخلية أو الخارجية، سواء تعلق الأمر بأصل الدين أو بالفوائد المترتبة على الديون.

[1] عبد الله الشيح، محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992، ص129.

[2] حيطة علي، **أثر الإنفاق العام على معدل التضخم**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسة اقتصادية-2/26، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص ص133-134.

3- أسباب تزايد النفقات العامة :

وتتمثل فيما يلي:[1]

أ. **أسباب حقيقية:** تعني بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، وزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة كما تسير دائما إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ب. **أسباب اقتصادية:** من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي تتمثل في زيادة الدخل القومي، والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية، ومن الواضح أن المرونة الدّاخلية للطلب على السلع والخدمات تكون عالية وبالتالي فإن أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع والخدمات العامة، وهذا الشيء يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي لإشباع هذه الطلبات.

ت. **أسباب اجتماعية:** هنالك الكثير من الأسباب الاجتماعية التي ساهمت بصورة مباشرة في زيادة النفقات العامة أهمها مايلي :

- ❖ زيادة عدد السكان بصورة مرتفعة في كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية مما يترتب عليه زيادة مماثلة في كمية ونوعية الخدمات المطلوبة من الدولة، مما يستدعي زيادة النفقات العامة في هذا المجال.
- ❖ انتشار التعليم ونمو الوعي الجماهيري، مما أدى إلى زيادة طموحات الجماهير وتطلعاتها إلى مزيد من الخدمات العامة من ناحيتي الكم والكف .
- ❖ ازدياد عدد المدن وانتشارها وتكدسها بالسكان مع زيادة عدد المناطق الصناعية والتجارية مما يستدعي بذل كثير من الجهود, وتكبد كثير من النفقات المالية.

ث. **أسباب سياسية:**من أهم هذه العوامل ما يلي:[2]

- ❖ انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، مما يحتم على الدولة زيادة الاهتمام أكثر بالفئات الاجتماعية لاسيما الفقيرة منها، وذلك بسبب رغبة الحكومات في كسب ود الناخبين في الاستحقاقات القادمة.
- ❖ نمو مسؤولية الدولة كتعويض المتضررين من الحروب، والمتضررين أثناء تأدية الخدمات العامة أو عندما تتطلب المصلحة العامة الاستيلاء على أملاك الأفراد .
- ❖ زيادة نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج كفتح السفارات لتمثيل البلد في الدول الأجنبية، وكذلك زيادة عدد المنظمات الدولية والإقليمية و ضرورة الاشتراك فيها كل ذلك أدى إلى زيادة النفقات العامة.

د. **أسباب إدارية:** تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي:

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **آثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2010 ،،ص113.

[2] **المرجع نفسه**، ص113.

- ازدياد عدد الموظفين الحكوميين إما لمواكبة التوسع في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة و إما رغبة الدولة في محاربة البطالة.
- التباطؤ في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومن ثم تراكم الأعمال ومحاولة معالجة مثل هذا الوضع عن طريق زيادة الموظفين.
- تبني مستوى الكفاءة الإنتاجية للعاملين .
- الزيادة المستمرة في مرتبات الموظفين ومخصصاتهم الأخرى دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة في الإنتاج أو الخدمات التي يتولون مسؤولية تقديمها.

ذ. **أسباب مالية:** وتتمثل فيما يلي:

- **سهولة الإقراض:** إن تطور سوق الائتمانومتقدمه الدولة من امتيازات للمقرضين مثل الإعفاء من الضرائب وعدم الحجر وسيولة السندات , جعل لها قدرة كبيرة في الحصول على القروض العامة التي تمكن الدولة من التوسع في الإنفاق, ويترتب على هذه القروض في السنوات القادمة تحمل الدولة لنفقات إضافية هي تسديد الدين وفوائده .
- **وجود فائض في الإيرادات العامة:** حيث يؤدي هذا الفائض إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في مجالات غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة ومن الصعوبة إنقاص النفقات العامة في السنوات اللاحقة بسبب مرونة الإنفاق العام ارتفاعا وعدم مرونته انخفاضا، وتبرز خطورة هذا الوضع عندما تستوجب السياسة الاقتصادية و المالية الرشيدة خفض النفقات العامة لمكافحة التضخم مثلا.

ر. **أسباب ظاهرية** : يقصد بالزيادة الظاهرية تلك التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة حيث تتمثل في ما يلي:[1]

- **تدهور قيمة النقود:** يلاحظ بشكل عام أن القيمة الشرائية للنقود تميل للانخفاض على مر السنوات، مما يؤدي إلى زيادة المبالغ النقدية التيتدفع من قبل الدولة للحصول على سلعة أو بل خدمة معينة كانت تحصل عليها في السابق بكلفة أقل قبل التضخم، ومن هنا فإن ارتفاع الأسعار يستدعي المزيد من الإنفاق العام على القدر نفسه من السلع والخدمات، ويعني ذلك أن هذه الزيادة سببا في ارتفاع الأسعار لا زيادة كمية السلع والخدمات .
- **اتساع إقليم الدولة و زيادة عدد السكان:** إن اتساع المساحة الإقليمية للدولة نتيجة ضم مناطق جديدة لها يترتب عليه زيادة النفقات العامة لمواجهة زيادة الخدمات العامة التي يجب على الدولة القيام بها لخدمة هذه المناطق الجديدة، حيث أن زيادة عدد السكان يزيد من الطلب على الخدمات العامة، وهكذا نرى أن حجم النفقات ينمو مع حجم السكان ويتضخم هذا الحجم مع الدولة المتوسعة .

[1] حنيش أحمد، **دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق الحكومي دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2015-2016، ص42-43.

- **تغيير قواعد الفن المالي:** كان المتبع قديما أن يقيد في الميزانية صافي الإيرادات ولا تدرج المؤسسات الحكومية جميع نفقاتها في موازنتها الخاصة بها، بل تطرح النفقات التي تستطيع تغطيتها من إيرادات المؤسسة وتدرج النفقات الباقية في الموازنة الخاصة بها وبذلك لا تظهر في الموازنة العامة إلا المبالغ الصافية للإنفاق العام.

ثانيا: الإيرادات العامة

1. تعريف الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي أحد عناصر علم المالية العامة الثلاثة إضافة إلى النفقات العامة والموازنة العامة، فقيام الدولة بوظيفتها المالية تتطلب أن تعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة حيث أن التنوع السديد لمصادر الإيرادات العامة استلزم تقسيمها وفقا لطبيعة كل منها.[1]

2. تقسيمات الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة وفقا لطبيعة كل منهاإلى:

أ. الإيرادات من ممتلكات الدولة :

تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسين وهما الإيرادات من الدومين العام والإيرادات منالدومين الخاص:

- **الدومين العام:** يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة، والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومثال هذه الممتلكات الموانئ و الحدائق العامة والطرق ...الخ والقاعدة التي تحكم الدومين العام هي مجانية الانتفاع، ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع من هذه الممتلكات والهدف الرئيسي من ذلك الحصول على إيراد، ومنه يمكن القول أن الدومين العام ليس مصدرا رئيسا من مصادر الإيرادات العامة للدولة،ومن أهم مميزات الدومين العام لا تملكه بالتقادم، ولايمكن بيعه مادام مخصصا للمنفعة العامة.
- **الدومين الخاص:** الدومين الخاص هو كل ماتملكه الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر إيرادا لميزانية الدولة، فيشمل الدومين الخاص كل ممتلكات الدولة التي تهدف إلى تحقيق مردود مالي اقتصادي، فالدومين الخاص لا يكون مخصصا للمنفعة الخاصة , لذلك تعتمد عليه الدولة كمصدر من المصادر المهمة التي تدر عليها أموالا مهمة تغطي لها نفقاتها العامة وينقسم الدومين الخاص إلى :[2]

[1] محمد خير العكام، **المالية العامة 1**، الجامعة الافتراضية السورية ، الطبعة الاولى، 2018، ص103.

[2] لحسن دردوري، **المرجع السابق**،ص63

- **الدومين العقاري:** ويتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والمناجم المملوكة للدولة حيث أن هذا النوع من الإيراد كان له أهمية كبيرة في تغطيةنفقات الدولة في السابق، ولكن تناقصت أهميته في الوقت الحالي وأصبح لايمثل إلا جزء صغير من إيرادات الدولة.[1]
- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويتكون هذا الدومين من كل المنشآت الصناعية التي تدرها الدولةوالتي تكون مستندة للأساليب المجتمعة في النشاط والهدف من هذا النوع من الدومين هو هدفمالي حيث نلاحظ أن أغلبية الدول تحتكر منتوج معين وتدر هذه المشاريع إيرادات هامة للدولة.
- **الدومين المالي:** هو عبارة عن تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة منتعاملها بالأوراق المالية، سواء كانت سندات حكومية أو أنونات خزينة أو أسهمحيث تعرف بمحفظة الأوراق المالية ويكون الإيراد هنا عبارة عن الأرباح التي يجنيها من الأسهم والفوائد التي تحصل عليها من خلال السندات.
- **الدومين الاستخراجي:** يعني هذا الدومين مستخرجات المناجم والمحاجر وآبارالبترول والغازالطبيعي ...الخ حيث تعتبر إيرادات هذا النوع من الدومينمنأهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية
- **الدومين الزراعي** : يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية والأراضي.[2]

ب. **الإيرادات السيادية:**

تعني الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد, وتعتمد في ذلك على عنصر الإجبار لمالها من سلطة على الأفراد وحق السيادة وتتمثل في:[3]

❖ **الضرائب والرسوم:**

- **الضرائب:** تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[4]
- **الرسوم:** هو مبلغ من المال تجنيه الدولة أو أحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من الخدمة.[5]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص230.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، الطبعة الأولى، 2000، ص92.

[3] محمد شاكر عصفور، **المرجع السابق**، ص ص 201-204.

[4] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة،الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،2009،ص217.

[5] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2007، ص84.

❖ **الغرامات والإتاوات:**

- **الغرامات:** وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية, الهدف منها هو ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات وليس الهدف منها الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات.[1]
- **الإتاوات:** وهي ماتحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية من أصحاب العقارات و الأراضي، مقابل النفع المادي الخاص الذي يعود عليهم من جراء قيامها بأعمال ذات نفع عام، فعندما تقوم الدولة بتبليط الطرائق و شبكات الكهرباء...الخ، فإن أصحاب العمارات والأراضي سوف تزداد قيمتها الرأسمالية وتزداد إجارتها لذلك تجبرهم الدولة على دفع إتاوة تناسب مع مقدار النفع الذي حصلوا عليه .[2]

ج. **القرض العام:** يعرف القرض العام بأنه دين مالي تسندينه الدولة أوإحدىهيئاتها العامة من الجمهور أو المصاريف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمة ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض.[3]

د. **التمويل التضخمي أو الإصدار النقدي:** هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات فيالاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع إقراض ثبات سرعة تداول النقود .

المطلب الرابع: التفرقة بين الموازنة وما يختلط بها من المصطلحات المالية

أولا: الموازنة العامة و الحساب الختامي

الموازنة العامة كما أشرنا إليها سابقا تتعلق بمدة مقبلة ومستقبلية تعتمد على تقديرات يمكن تحققها من عدمه، بينما الحساب الختامي فهو بيان لنفقات وإيرادات الدولة الفعلية والتي أنفقت خلال فترة زمنية سابقة، ومنه نلاحظ أن الموازنة العامة توضع لسنة مالية بينما يوضع الحساب الختامي لسنة مالية منتهية.

ثانيا: الموازنة العامة والموازنة النقدية

تبين الموازنة النقدية ذلك البيان الذي يتضمن تقديرات للموارد من النقد الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومجالاته وأوجه استعمالات هذه الموارد خلال فترة زمنية مقبلة وعادة ما تكون سنة، وعندما تقوم بالمقارنة بين الموازنة العامة والموازنة النقدية نجد أن أرقام الموازنة العامة وحساباتها تكون بالعملة المحلية بينما تكون أرقام الموازنة النقدية بالعملة الأجنبية، ومن جانب آخر نجد إن الموازنة العامة تتعلق بالنشاطالحكومي، أما الموازنة النقدية تتعلق فهي تتعلق بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص وجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي،**المرجع السابق**،ص87.

[2] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011،ص182.

[3] أعاد حمود قسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2000، ص71.

نلاحظ أن وزارة المالية هي التي تقوم بوضع مشروعه الموازنة، أما الموازنة النقدية فهي من اختصاص البنك المركزي .[1]

ثالثا: الموازنة العامة والحسابات الوطنية وموازنة الاقتصاد الوطني

الموازنة الوطنية ويقصد بها التقديرات الكمية المتوقعة للنشاط الكلي للبلد بجميع قطاعاته في علاقاته الدّاخلية والخارجية خلال فترة مقبلة هي السنة، وتختلف عن الموازنة العامةباعتبارها أكثر شمولا من حيث ماتتضمنه من أرقام وبيانات من تلك الأرقام الموجودة في الموازنة العامة، والموازنة الوطنية لا تحتاج إلى إجازة السلطة التشريعية على عكس الموازنة العامة .

أما فيما يتعلق بالحسابات الوطنية فهي عبارة عن مجموعة من الحسابات التي تحتوي على تسجيلات لمختلف أوجه نشاط الاقتصاد الوطني, وهذا من خلال حسابات الدخل الوطني ومكوناته وتوزيعه وهذه الحسابات هي حسابات فعلية، أما حسابات الموازنة العامة فهي تقديرية .

رابعا: الموازنة العامة والموازنات التقديرية للمشروعات العامة

موازنة المشروعات العامة هي عبارة عن تقدير لأهداف هذه المشروعات و كيفية بلوغها ، وهي و إن كانت تحتوي على تصور دقيق للإنفاق الضروري لتحقيق هذه الأهداف و للإيرادات اللازمة تمويلها ، إلا أنها تفتقر إلى عنصر الإلزام الذي تتميز به الموازنة العامة عند اعتمادها, فتخصص هذه الموازنات للمشروعات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ، وتعد هذه الموازنات بشكل مستقل عن موازنة الدولة فتنفيذها لايحتاج لموافقة السلطة التشريعية وتسمى بالموازنات المستقلة .[2]

خامسا: الموازنات الملحقة والحسابات الخاصة على الخزانة

توضع الموازنات الملحقة خصيصا لبعض المرافق العامة التابعة للدولة، والتي ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، فهي تقوم ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية والتي لا تتعلق برفاهية الأفراد، أما فيما يخص الحسابات الخاصة على الخزينة العمومية فهي تلك الحسابات التي تخصص من أجل إيرادات ونفقات لا تعتبر بطبيعتها نفقات وإيرادات عامة لأنها تبقى في هذه الحسابات مدة زمنية ثميتم إرجاعها لأصحابها مثل مبالغ التأمينات للمقاولين...الخ حيث تتعهد الدولة برد هذه المبالغ عند انجاز ما تم التعهد به فعلا .[3]

[1] لحسن دردوري، **المرجع السابق**،ص100.
[2] **المرجع نفسه**، ص98.

المبحث الثالث:تحليل نظري للعجز الموازنة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا في الاقتصاديات الحديثويتم تناوله عادة حين الحديث عن السياسات الاقتصادية حيث يعتبر كمقياس لتقييم أثر الموازنة العامة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى في المدى القصير لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز وذلك بواسطة التعرف على العجز وأنواعه وأسبابه وآثاره وهذا ماسوف نتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة

هناك تعريفات متعددة ومختلفة لعجز الموازنة العامة تستخدم في مجالات و أغراض مختلفة كمؤشر مهم لأثر الموازنة العامة على الاقتصاد من عدة نواح وبتالي يمكن القول بأن المفهوم العام لعجز الموازنة العامة للدولة تمثل الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله.[1]

ويعرف العجز الموانى أيضا بأنه قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة[2]، كما عرفه ماريو بليجربأنهالفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية.[3]

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:" العجزالموازني هو ذلك النقص في الإيراداتالحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة, كقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة".

المطلب الثاني:أنواع عجز الموازنة العامة

يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من العجز الموازني:[4]

أولا: العجز الموازني

تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي بداية السنة المالية.

ثانيا: العجز البنيوي

يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.

---

[1] كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص ص134-135.

[2] حسن راتب، يوسف ريان،**عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس، الأردن،1999، ص92.

[3] ماريو بليجر، أوربين نشبيستي، **كيف يقاس العجز المالي**، مجلة التمويل والتنمية،1992، ص40.

[4] **المرجع نفسه**، ص139.

ثالثا: عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية للبلد المعني

يظهر هذا النوع في نهاية السنة المالية ولم يكن موجودا في بداية تنفيذ الموازنة، وفي غالب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلىالانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة.

كما يمكن أن نعدد أنواع العجز الموازني من الناحية المحاسبية كما يلي:[1]

1. **العجز الجاري:**

ويعبر عن صافي مطالب القطاع العمومي من الموارد يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواعالإنفاقوالإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

2. **العجز الأساسي:**

يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول إلا أن الديون في الواقع هي تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية, ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية إذن:

العجز الأساسي = العجز الجاري –الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا.

3. العجز الشامل:

يتكون القطاع المركزي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فان العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

4. العجز الهيكلي

ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة لانحراف المتغيرات الاقتصادية دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل, وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.

[1] ماريو بليجر، أوربين نشبيستي، **المرجع السابق**، ص ص 139- 140.

5. العجز الطارئ

ويحدث نتيجة حدوث أمور غير متوقعة لم تكن معروفة أو متوقعة عند إعداد الموازنة مثل تغير كبير وغير متوقع في الأسعار خلال السنة المالية وبعد إقرار الموازنة كانخفاض أسعار البترول أو حدوث كوارث طبيعية أو الحروب، ويعرف كذلك بالعجز المؤقت أو الموسمي وهذا النوع يزول بزوال مسببات حدوثه ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

6. العجز المقدر

ويسمى أيضا العجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات موضوعية ودقيقة في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطولأو يقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي دفعت بالدولة إلى افتعاله. **سابعا: العجز التشغيلي**

يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم، يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية للفوائد وأقساط القروض المستحقة, ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد، مما يجعل البعض إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح الأسعاروكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز الموازنة العامة وهذه الأسباب يمكن إجمالها في سببين رئيسيين هما:[1]

أولا: زيادة النفقات العامة

المتتبع لطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات تعود لأحدالأسباب التالية:

1. الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما يترتب عنها من ندرة توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين وكذا إقامة المشاريع.
2. زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصا الرواتب والأجور.
3. زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية.

[1] وعيل ميلود وآخرون، **العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020، الصفحة 35.

4. تزايد أعباء الدين العام والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة.
5. الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من قحط وفيضانات.

ثانيا: قلةالإيرادات

السبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة، من هذه الحالات التي ينجم عليها قلة الإيرادات مايلي:[1]

1. انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي.
2. عدم كفاءة وفعالية الجهات المسئولة عن جمع وتحصيل المال العام.
3. انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطيلها.
4. الضغط في المعبئ الضريبي وفرض الضرائب الغير عادلة تحدث نزعة عند الكثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب.
5. التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبة عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر

أولا: الآثار المترتبة عن العجز الموازني

يحدث عجز الموازنة آثار متعددة تتحدد بطريقة تمويله،فإذا تم الاعتماد على الاقتراض الداخلي الذي يتطلب نجاحه جملة من العوامل من بينها استقرار قيمة العملة ونشاط الأسواق المالية وثقة الحكومة ومن أهم نتائجه هو زيادة عبئ الدين المحلي، وارتفاع معدلات الفائدة والذي يترتب عليه تأثيرات سلبية، أما إذا مول عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي فانه يؤدي إلى التضخم مما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لغالبية المواطنين وتدهور صرف العملة المحلية يرافقه نتائج سلبية على أسعار الاستيراد ويؤدي أيضاإلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل القومي مما يجبر الحكومة على تقليص مشاريعها تبعا لزيادة كلفة الإنشاءوالإنتاج.

ويعتبر التمويل الغير التضخمي إذا تم التمويل من مصادر خارجية نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة أوإتباع السياسات الانكماشية يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة من سنة إلى أخرى وتحوله إلى عجز هيكليمستمر ذو

[1] وعيل ميلود وآخرون، **المرجع السابق**، ص35.

تكلفة باهظة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، مما يهدد الاستقرار المالي والنقدي، أما القروض الخارجية فتكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة

يتم تمويل عجز الموازنة العامة بعدة طرق من بينها:

1. **تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض:**

من بين الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة والتخفيض منه هو الاقتراض بجميع أنواعه، سواء داخليا أو خارجيا:[2]

أ. **الاقتراض الداخلي(المحلي):**

هناك العديد من أشكال الاقتراض المحلي نوجزها فيما يلي:

- **الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة, ومصدرا هاما من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة إلى دعم مالي تغطي به عجز ميزانيتها وتدعم به نفقاتها، يقوم البنك المركزي بتقديم قروض كي تواجه العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية شريطة ألا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها.
- **الاقتراض من البنوك التجارية:** ويكون ذلك حسب استطاعتها على تمويل الائتمان الإضافي دون تخفيض الاقتراض للقطاعات الأخرى، حيث انه عندما يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات التي يمكن استخدامها من اجل زيادة في العرض الكلي للائتمان، فان زيادة الاقتراض الحكومي سوف يكون على حساب القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى.
- **الاقتراض من الجمهور:** تقوم الدولة بطرح أنونات الخزينة للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق، حيث تعتبر هذه الأداة فعالة إذا تمكنت الحكومة من جعل دخل هذه السندات مغريا، حيث أن نجاح هذه الوسيلة لابد أن يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا أي أعلى من معدل التضخم, حيث يساعد على نجاح هذه الوسيلة توفير سوق واسعة للأوراق المالية تتداول فيها هذه السندات وما يشجع الأفراد على شراء هذه السندات هي السيولة العالية التي تتمتع بها.

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر– تونس)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص 127–128.

[2] لحسن دردوري، **عجزالموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد14، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013، ص ص 111–113.

ب. **الاقتراض الخارجي:**

يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من اجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، فلقد أصبح للمؤسسات الدولية أهمية واسعة في جانب التمويل الدولي من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يقوم البنك الدولي بتحقيق أهدافه من خلال دوره في الاقتراض الذي يساعد الدول التي تعاني من المديونية بواسطة القروض التي يقدمها وذلك ما يمكن الدولة من تخفيض العجز في الميزانية العامة من خلال مديونيتها،أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فيتدخل من خلال عملية التصحيح الهيكلي من خلال برامجه، وذلك من خلال علاج الاختلالات المالية الخارجية، حيث تقوم هذه السياسات في هذا الأساس على تحقيق المستوى العالمي وتحرير السوق الداخلي.

ت. **الإصدار النقدي الجديد:**

يرتبط الإصدار النقدي لدى العامة بفكرة طبع نقود جديدة،ويسمى كذلك بالتمويل التضخمي،ويتم استخدامه من قبل الدول خاصة النامية نتيجة نقص في حصيلة الضرائب، بحكم محدودية الدخول والنشاطات الاقتصادية والتي بدورها تحدد القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية،بالإضافةإلى محدودية قدرتها على الاقتراض الداخلي والخارجي، وتمثل عملية الإصدار النقدي دينا على الاقتصاد القومي، لان وحدة النقد الجديدة هذه تعتبر قوة شرائية تفقد قيمتها إن لم تجد سلعا وخدمات يطرحها الإنتاج القومي وبالتالي هي تمثل دينا ينبغي الوفاء به من خلال دعم القدرة الإنتاجية للمجتمع قبل التفكير في أمر تغذية الدورة النقدية بأي إصدار نقدي جديد، وإلا تحقق الاتجاه العكسي، وهذا يعرض الاقتصاد لخطر التضخم.[1]

ث. **ترشيد الإنفاق العام:**

يقصد بترشيد الإنفاق العام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم من رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تنفق من تفضيلات أفراد المجتمع، حيث يعمل ترشيد الإنفاق العام على معالجة عجز الميزانية وذلك من خلال خفض الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية. [2]

[1] لحسن دردوري، **عجزالموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**،المرجع السابق، ص 118.

[2] **المرجع نفسه**، ص 110.

ج. **معالجة العجز بواسطة الضرائب:**

تعتبر الضرائب من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة، فتجد أن معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من اجل تحصيل اكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبة، وتعمل جاهدة على مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه، حيث تؤدي هشاشة الأنظمة الضريبية إلى تحصيل إيرادات محتشمة من الضرائب عكس الدول المتقدمة التي تسعى إلى تطوير منظومتها الضريبية من أجل تحصيل نسبة عالية من إيرادات الضرائب لذلك فان إعادة إصلاح الأنظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع الضريبييساعد على علاج العجز الموازني الذي تعاني منه الدول وخاصة الدول النامية.[1]

[1] لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، المرجع السابق, الصفحة 114.

خلاصة الفصل:

تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة ، والتي تتكون من النفقات والإيرادات العامة،فالموازنةالعامة للدولة تمر عملية إعدادها بالعديد من المراحل أبرزهاعملية الرقابة على تنفيذها،فاستعمالها الرشيد يعني سلامة سياسةالميزانية وسلامة المركز المالي، أما فيما يخص العجز في الموازنة عندما تفوق النفقات مجموع الإيرادات، وقد يكون هذا العجز متوقعا ومخططا له أو هيكليا وهو الأخطرلما يترتب عنه من آثار سلبية عديدة.

الفصل الثاني:

تحليل مراحل طور الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

انتزعت الجزائر استقلالها من فرنسا سنة 1962 وخرجت من قبضة الجاهلية الفرنسية منهكة القوى تعاني من مشاكل عديدة وتخلف في جميع المجالات، دفع بها إلى الدخول في معركة جديدة ضد الظروف القاهرة التي خلفها المستدمر الفرنسي فسعت إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية من أراضي ومحروقات إلى غاية قيام الدولة بمختلف مؤسساتها ومن تم وضوح الرؤية الاقتصادية بتبني نظام التخطيط لتجسيد التنمية الاقتصادية وكان ذلك في الفترة الممتدة من 1967-1989، وفي أواخر الثمانينات عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل الاقتصادية ، والتي وقفت أمام تقدمه، ما دفع بالدولة الجزائرية إلى التوجه نحو نظام اقتصاد السوق وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية وكان ذلك تحت رقابة المؤسسات النقدية الدولية، ومع مطلع الالفينات إلى غاية وقتنا الحالي ضلت الجزائر تحاول بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات من خلال المشاريع التنموية الكبيرة المبرمجة لتحقيقالنمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كون الوضعية الاقتصادية للبلاد مرتبطة بهذا المورد الاقتصادي الهام وان أي تقلب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل إبرازأهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع التعقيب إلىأهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة للاقتصاد الجزائري، وكذا مكانة ودور قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول : تحليل إصلاحات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2020

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير مفاهيم الأيديولوجيات وكذا إستراتيجية، وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، حيث شاهدت سنة 1967 البداية الحقيقية لتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال أسلوب التخطيط بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية إلى غاية سنة 1989، حيث اصطدمت عشرية الثمانينيات من التخطيط بصعوبات مالية ناتجة عن انهيار أسعار المحروقات، ونظرا للمشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي وقفت أمام تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية، وتغير الظروف الدولية، اتخذت الجزائر أسلوب مخالف للسنوات الماضية، إذ أخذت على عاتقها سياسات وإصلاحات اقتصادية كبرى تهدف إلى توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق لسياسات التحرير الاقتصادي والتجاري.

المطلب الأول: المخططات التنموية للفترة من (1962-1979)

تبنت الجزائر بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي، حيث تجلى ذلك في المخططات التنموية، وانعكس هذا على كل القطاعات الاقتصادية في الدولة.[1]

أولا: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال المرحلة الانتقالية (1962-1966)

بعد خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر سنة 1962 ترك ورائهم اقتصادا هشا ومشوه بعد 132 سنة من الاحتلال، واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جدا تتميز بما يلي:[2]

1. تحويل كل الإدخارات والأموال إلى الخارج، وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملة الصعبة.
2. خروج الإطارات واليد العاملة المؤهلة من الإدارة خصوصا وتفريغها من الوثائق الضرورية لشل الجهاز الإداري، حيث تم تسجيل خروج 50000 إطار رفيع المستوى 35000 إطار متوسطة المستوى و 100000 عامل مهني.
3. ترك 900000 هكتار أكثر من الأراضي الفلاحية الخصبة التي كانت مملوكة من طرف المعمرين، مع ترك الصناعات التحويلية الحرفية في حالة شغور من أجل شل الإنتاج الوطني.
4. يتكون الاقتصاد في عمومه من النشاط الفلاحي ومن النشاط الصناعي الاستخراجي بنسبة 80%.
5. ترتبط المبادلات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 85% ونسبة 80% من الواردات تأتي من فرنسا كذلك.
6. بني قاعدية ضعيفة لا تشجع على تحسين النشاط الإنتاجي.
7. قطاع مالي ومصرفي في يمثل امتدادا لفروع بنوك أجنبي وبالخصوص الفرنسية.

---

[1] مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ضل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014،ص146.

[2] نصير أحمد، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة:1990-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص 234-235.

8. حالة اجتماعية صعبة مثل ارتفاع معدلات البطالة الفقر الأمية صاحبة ركود اقتصادي، شح الموارد المالية وضعف الإنتاج، وأمام هذا الوضع تطلب الأمر من السلطات اخذ بعض التدابير في المجال المالي والتقني تتمثل على العموم في:

أ. التسيير الذاتي الوحدات الاقتصادية وتحويل كل ما تركه المعمرون تحت التصرف الدولة.

ب. اعتماد نهج الاشتراكية كخيار سياسي لضمان العدالة الاجتماعية.

ت. التخطيط المركزي الذي يمثل أداة الدول الاشتراكية لتحقيق أهدافها.

ث. القيام بسلسلة من التأميمات والاحتكارات للأراضي والمناجم التي أصبحت تسير ذاتيا.

ثانيا:المخططات التنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979

امتازت الفترة من 1967 إلى 1979 لكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني.[1]

1. المخطط الثلاثي الأول 1967 1969:

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر مستقلة وهو مخطط قصير الأجل، وقد انصب موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصميم، وذلك لان الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنميه، حيث بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دينار جزائري، أما تكاليف البرمجة فقدرت ب 19.58 مليار دينار، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا تدعى بالاستثمارات الباقي انجازها وقدرت ب 10.52 مليار دينار ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاث مجموعات هي :[2]

أ. الاستثمارات الإنتاجية المباشرة(والمنتجات الزراعية والصناعية)6.79 مليار دينار موزعه على الزراعة ب 1,88 مليار دينار،والصناعة ب 4.91مليار دينار.

ب. الاستثمارات الغير إنتاجية المباشرة(المدارس مثلا) 2.06 مليار دينار موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دينار، البنية التحتية الاجتماعية ب 1,73 مليار دينار.

ت. الاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات 0,36 مليار دينار.

الجدول التالي يعطس الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية وبمليارات الدينارات[3]:

---

[1] نصير أحمد، **المرجع السابق**، ص236.

[2] **المرجع نفسه**، ص237.

[3] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري: (محاولتان من أجل التنمية 1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص151.

الجدول رقم 01: حجم الإنفاق الاستثماري (بالسعر الجاري). **الوحدة:** مليار دينار جزائري.

قطاعات النشاط	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	2.3	4.6	19.5
صناعات إنتاج وسائل الإنتاج (قاعدية)	1.4	5.5	18.5
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	1.0	2.3	9.6
الزراعة والري	1.9	4.1	16.6
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
السكن	0.4	0.9	8.3
التكوين	1.0	3.3	10.0
الصحة	0.3	1.5	5.7
أخرى	0.9	1.3	5.4

المصدر:سعدون بوكبوس،**الاقتصاد الجزائري:(محاولتان منأجل التنمية 1962-1989، 1990-2005)**،دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص151.

نستنتج من خلال الجدول رقم01 أن قطاع المحروقات قد تحصل على اكبر حجم من الإنفاق الاستثماري، ويعود ذلك لإنشاء قاعدة هيكلية مرتبطة بإمكانية تصدير البترول الخام، وهو إنفاق يمكن اعتباره من ضمن الاستثمار في إقامة بناء تحتي بالرغم من أن هذا البناء وطبيعته مرتبطة بقطاع محروقات.

عموما فإن بنية الاستثمار الصناعي في المخطط كانت على النحو التالي:

الشكل رقم01:الدائرة البيانية لبنية الاستثمار الصناعي.

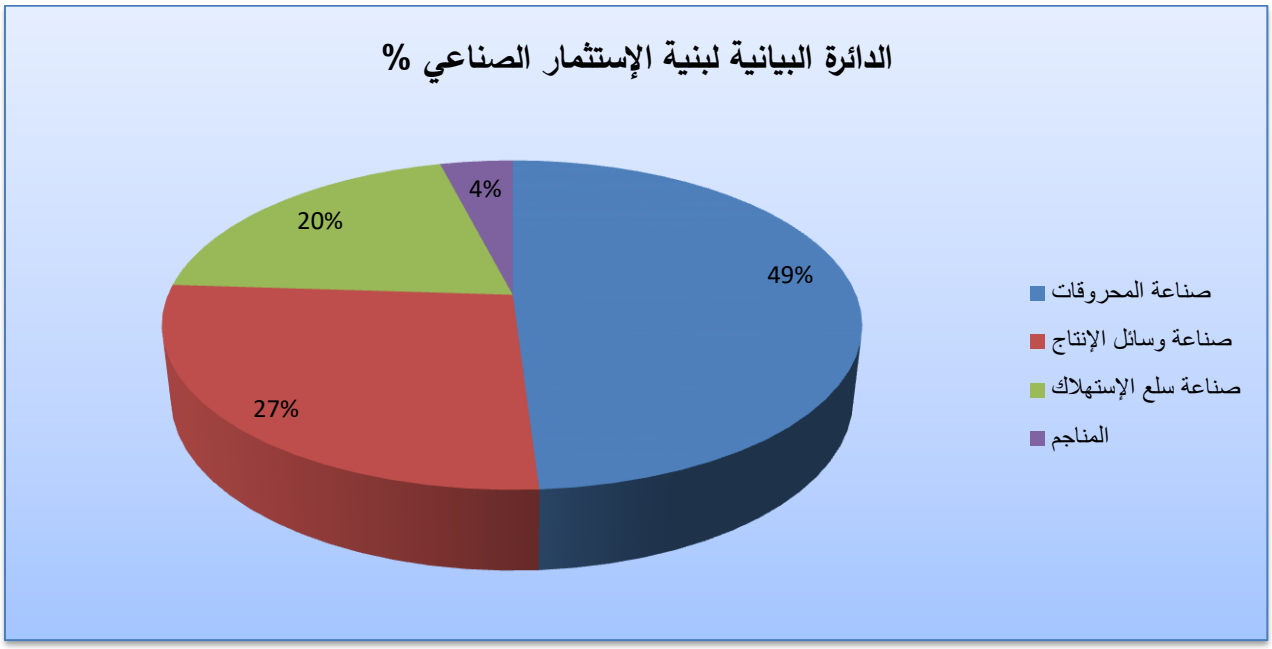

المصدر: سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري:(محاولتان منأجل التنمية 1962-1989، 1990-2005)**،دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص152

حيث ينظر معظم الاقتصاديين إلى هذا المخطط بأنه خطة تنموية أولية سبقت المخططات التي أعقبتها، من خلال النسب الموضحة في الدائرة، نستخلص أن هذه الخطة هي عبارة عن أرضية استثمارية وضعت لبناء المخططات اللاحقة المتضمنة لأهداف إستراتيجية وتنموية محل الدراسة.

2. المخطط الرباعي الأول(1970-1973):

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من التنمية الاقتصادية، حيث قامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 56.68مليار دينار جزائري، والسبب هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، ولقد سعى هذا المخطط الى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[1]

أ. تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9%من الناتج المحلي الخام.

ب. تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعات الثقيلة.

ت. تحسين ورفع مستوى معيشة السكان عن طريق دعم المواد واسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

[1] مراد جنيدي، **الإصلاحاتوالإنعاش الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص 113.

3. **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**

لقد سجل هذا المخطط أكبر قفزة استثمارية كمية ونوعية وهو ثالث مخطط اعتمدت عليه الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، وتتلخص الاتجاهات الأساسية لهذا المخطط بشكل عام حول المحاور التالية:[1]

أ. **تدعيم التغيرات الاجتماعية:** ويقصد بها تجنيد نشاط العمل من اجل انجاز عمل التنمية في المخطط الرباعي الثاني لتمكين من السيطرة على وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

ب. **تطوير القاعدة المادية:** فقد إهتم هذا المخطط بتحسين الشروط المادية للمواطنين، فقرر ضمن أهدافه:الطب المجاني، توسيع هياكل التعليم والتكوين، تنشيط سياسة التعريب، ومن أهم توجهاته:

- ❖ إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح الأراضي وتغيير شروط الإنتاج والاستغلال الزراعي.
- ❖ توسيع القاعدة الصناعيةبإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ت. **اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي:** حيث إهتم المخطط الرباعي الثاني باللامركزية باعتبارها السياسة الناجحة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة والارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى الأكثر تطورا في المجتمع.

ث. **التعاون بين دول العالم الثالث:** على الصعيد الدولي تكرر من خلال هذا المخطط أن على الدولة الجزائرية تقوية التعاون والتشاور بين بلدان العالم الثالث من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون متعدد الأطراف ومعالجة مشكلة التبادل الغير متكافئ.

حيث أسفر المخطط الرباعي الثاني على النتائج التالية :[2]

- ❖ بلغ حجم الاستثمار الفعلي 121,23 مليار دينار جزائري مقابل مبلغ مقدر هو 110.22 مليار دينار جزائري ، واحتل القطاع الصناعي النصيب الأكبر من هذا الإنجاز ليأتي كل فرع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية.
- ❖ ارتفعت نسبة أسعار السلع إلى ما نسبته 17.5% بسبب التفاوت في سرعة إنجازه.
- ❖ تم خلق حوالي 486 ألف وظيفة عمل جديدة.
- ❖ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 1977 حوالي 72.8 مليار دينار مقابل 30.5 مليار دينار سنة 1973.
- ❖ ارتفعت دخول العائدات من 27.8 مليار دينار إلى 45,1 مليار دينار جزائري.

---

[1] سلامة وفاء، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الاوروموتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016، ص 153.

[2] ترع نورة، **إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرةماجستير في العلوم الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011، ص 67.

4. **نتائج المرحلة التكميلية 1978 1979:**

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني وبداية المخطط الخماسي الأول، حيث كان المبلغ المخصص لسنة 1978 حوالي 52.65 مليار دينار، وحظيا النشاط الصناعي في حوالي 32.5 مليار دينار، وشهدت الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية، ارتفاع هي الأخرى من0.57 مليار دينار من مخطط الثلاثي إلى 11.98 سنه 1978، كما زاد حجم الاستثمارات الكلي خلال هذه الفترة، أما استثمارات سنة 1979 فبلغت 54,78 مليار دينار كما يلي:[1]

الفلاحة والري 3.71 مليار دينار جزائري.

أ. الصناعة 34.1 مليار دينار جزائري.

ب. مقاولات الإنجاز 1.46 مليار دينار جزائري.

ت. خدمات 2.67 مليار دينار جزائري.

ث. الهياكل الأساسية 12.84 مليار دينار جزائري.

حيث شهدت انخفاض محسوس في قطاع الزراعة والخدمات مما ينعكس سلبا على مسيرة التنمية والتوزيع والتموين.

المطلب الثاني: المخططات التنموية للفترة(1980-1989)

أولا: المخطط الخماسي الأول(1980-1984)

سعت الدولة من خلال هذا المخطط و الذي تضمن توجيهات المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان ،1980 والذي يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترة ما بين 1967 و 1978[2]، حيث تم تخصيص ما يقارب 197 مليار دينار من أجل استكمال المشاريع الغير منتهية، كان نصيب الصناعة منها حوالي 80 مليار دينار، بينما تم توزيع مبلغ إجمالي يقدر ب 363 مليار دينار على المشاريع الجديدة المبرمجة خلال سنوات المخطط كان نصيب القطاع الصناعي من البرامج الجديدة 132.2 مليار ما يوضح الاستمرار على نفس الإستراتيجية السابقة المعتمدة على قطاع الصناعة ويشير العمود الأخير في الجدول رخصه الإنفاقإلى حجم التنفيذ الفعلي للبرامج المسطرة في هذا المخطط، والتي لم تتجاوز أكثر من 400.6 مليار، أي ما يوازي 28.55% من الاستثمارات المخصصة في بداية الفترة.[3]

[1] ترع نورة، **المرجع السابق**، ص 68.

[2] سعدون بوكبوس، **المرجع السابق**، ص181.

[3] محمد عوامر، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الإختلالات الاقتصادية في الجزائر:دراسة قياسية للفترة(1980-2017)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلالي بونعامة، الجزائر، 2018-2019، ص 132.

كما حدد المخطط أهداف أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

1. تدعيم الاستقلال الاقتصادي عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني.
2. تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.
3. تكييف بنيه الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخر في بعض القطاعات.
4. تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.
5. تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط لما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر للمسؤوليات واستعمال أفضل للآليات في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

والجدول التالي يوضح توزيعالاستثمارات خلال المخططالخماسي(1980-1984):

الجدول رقم02: استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 **الوحدة:** مليار دينار جزائري.

البرامج	برامج الاستثمارات			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	1980-1984	مابعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
القطاع الشبه منتج	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
القطاع الغير منتج	26.6	50.5	87.1	54.2	22.9

المصدر:التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الجزائر، ص50.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

يعتبر هذا المخطط الخطة الخماسية الثانية قد شكلت مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية مسيره التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد[2]، حيث يهدف هذا المخطط إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال سلبيا الاحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، وكذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرارات الدولة لاسيما في التوازنات المالية والخارجية .[3]

[1] سعدون بوكبوس، **المرجع السابق**، ص ص 181-182.

[2] **المرجع نفسه**، ص 186.

[3] نصير أحمد، **مرجع سابق**، ص 242.

وما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما:[1]

1. نمو ديموغرافي مضطرب صاحبه حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي مما أدىإلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988.
2. كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر ب 550 مليار دينار، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية.

❖ وقد خص هذا المخطط باعتماد يقدر ب828.38 مليار دينار جزائري، كما خصصت ما نسبته 55% من النفقات لإنهاء البرنامج الجاري إنجازه، لهذا سنحاول التعرف على نسب هياكل المصاريف المتراكمة للبرنامج الخماسي الثاني لكل قطاع على حذاء وهذا حسب الشكل التالي:[2]

الشكل رقم02: نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات 1985-1989. **الوحدة:**%.

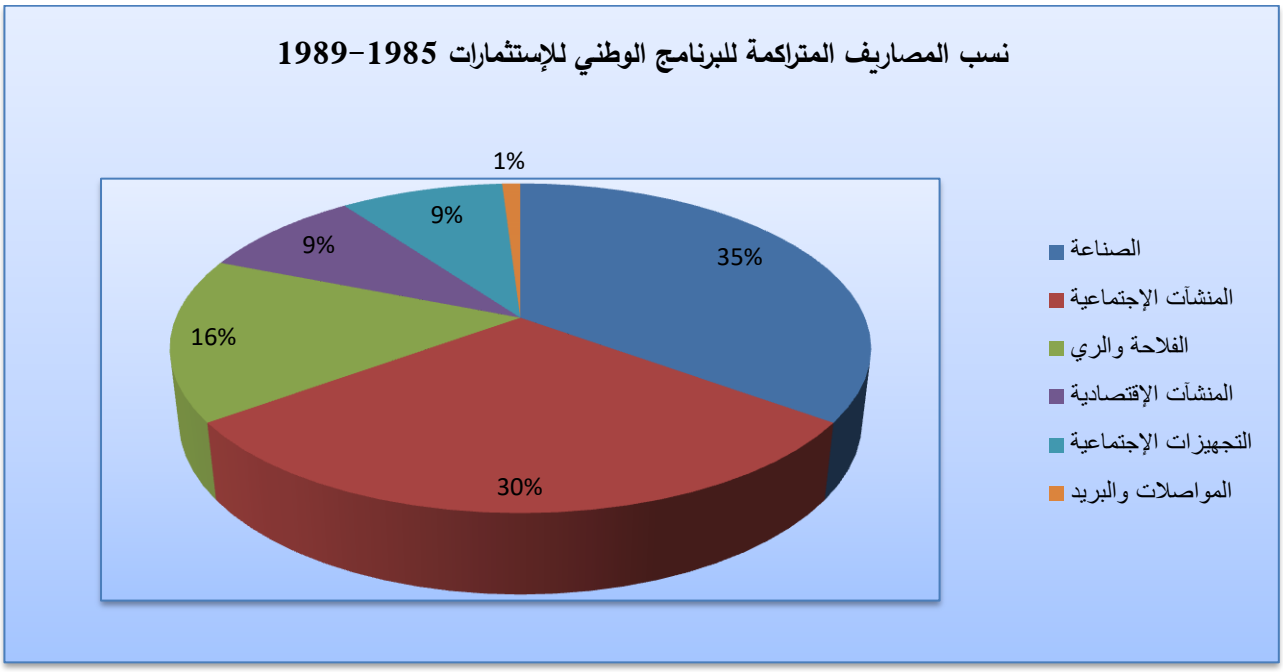

المصدر:التقريرالسنوي1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، جانفي1985، الجزائر، ص 173.

فمجموع المصاريف المتراكمة للفترة 1985-1989 قدرت ب 550 مليار دينار من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة أخذ حصة الأسد ب35% من إجمالي المصاريف المتراكمة في حين أن ثقله في النفقات الاجتماعية يبقى كبيرا سواء بالنسبة للتقديرات أو الإنتاج، أما فيما يخص قطاع المنشآت الاجتماعية فقد

[1] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر(1967-2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،جامعة المسيلة،العدد الرابع،2014،ص ص 218-219.

[2] نصير أحمد، **المرجع السابق**، ص 244.

خصص 30% يليه قطاع الفلاحة والري ب79مليار بنسبة 16% وهذا تعبير عن الأهمية الممنوحة لهذا القطاع خلال فترة المخطط.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية خلال سنوات التسعينات في ضل الفترة الانتقالية:

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الدين الخارجي، وارتفاع نسب الاعتماد على الخارج في الحصول على الاحتياجات من السلع، دفعت الدولة إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي، تهدف إلى تصحيح الإختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، حيث حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك بإبرام مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون ثم إعادة جدولتها ابتداء من سنة 1994 حيث تمثلت أهم هذه الاتفاقيات في: [1]

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:

أبرمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي (STANDBY 1) في 30 ماي 1989 والتزمت بالتحقيق الشروط التالية:

1. إتباع سياسة نقدية حذرة أكثر تقييدا.
2. تقليص العجز في الميزانية العامة.
3. متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار).
4. العمل على بداية تحرير الأسعار.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري فبدأت خلال سنة 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار السلع والخدمات الأخرى وبالتالي التوجه نحو اعتماد نظام اقتصاد السوق.

[1] سلامة وفاء، **المرجع السابق**، ص ص 162-163.

ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني:

كان الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي(STANDBY 2) (FMI) في 30 جوان 1991، وجاء ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الإنجازات المحققة كالأتي :[1]

1. تحرير أكثر من 75%من الأسعار الخاصة بفروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992.
2. إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد والتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
3. الدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.
4. إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال التغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة .

وقد عادت الأوضاع المالية والاقتصادية في الجزائر لتأزم في سنتي 1992 و 1993 وهذا راجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1992 إلى 14.9 في سبتمبر 1993، مع تزايد الأعباء المتزايدة لخدمات الديون الخارجية بالاضافه إلى التوقف الذي حدث في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية مع الثمار عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي(أفريل1994-مارس1995):

لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي بطلب إعادة جدول ديونها، وهذه العملية أعطت الضوء الأخضر للجزائر إبرام اتفاقيات عديدة، وكانت مدة الاتفاق سنه، وتتمحور أهداف برنامج التكرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط المادة يهدي إلى استرجاع النمو الاقتصادي وتوزيعه بطريقة، البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية، خاصة السكن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحكم في التضخم، تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، وارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور أهمها:[2]

1. وضع إستراتيجية تنموية تقوم على فكرة التوزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية.
2. رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا.
3. التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3% و4%.
4. المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التصحيحات الهيكلية.
5. تخفيض التوازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد.
6. تخفيض سعر صرف الدينار في ابريل 1994 بنسبة 40.17% إلى غاية الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل للدينار.

[1] سلامة وفاء، **المرجع السابق**، ص ص 163-164.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 167-165.

7. تخفيض عجز الموازنة إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات الميزانية، تجميد الأجور، الضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

ويبدو من خلال الشروط والإجراءات المطبقة سيكون لها تأثير على الفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة من خلال تخفيض تأثير سعر الصرف وإلغاء إعانات الدعم العامة خلال عام 1994 في إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

حددت مدة ثلاث سنوات لتطبيق هذا البرنامج الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإيرادات تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الإختلالاتألاقتصاديهوالمالية وإقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق ولقد تضمن هذا البرنامج أهداف عديدة منها[1]:

1. وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن من جهة الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة، ومن جهة ثانيه يحقق نموا اقتصاديا من اجل استيعاب الزيادات في القوى العاملة.

2. تقليص الضغط التضخمي من أجل مقاربة معدلات السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

3. الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحفيز القطاع الخاص على الدخول في نشاطات إنتاجية وهذا بتوفير عوامل أساسية تتمثل في:

أ. ارتفاع معدل الادخار المحلي.

ب. تحقيق نمو في رأس المال البشري.

ت. الاستقرار السياسي.

ولتحقيق تلك الأهداف كان تمويل البرنامج بمشروطية صندوق النقد الدولي.

خامسا:أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري:

تمكنت إصلاحات في المدعمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من تحقيق بعض التقدم في النمو الاقتصادي ومواجهة أسعار البترول المتقلبة وتحقيق نتائج إيجابية في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تمثلت أساسا في[2]:

1. تحسين الميزان التجاري بانتقاله من حاله العجز ب 4.64%و2.87%سنتي 1994 و 1995 إلى وضع موجب بتحقيقه فائضا قدره 33%و37% خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي.

2. نجم عن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي تراجع معدل التدخل من 39% إلى 4% في نهاية سنة 1997 إثر تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

[1] سلامة وفاء، **المرجع السابق**، ص ص 165-166.

[2] **المرجع نفسه**، ص 166.

3. ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار إلى 8 مليار دولار مع نهاية سنة 1997.

4. انتقال وضعية الميزانيةالعامةللدولة من حاله العجز الذي صدر سنة 1993 ب9% إلى فائض 2.4%سنة 1997.

5. حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو بلغ 3% سنويا.

6. تحسن الوضعية الخارجية للجزائر بعد انخفاض الضغط المديونية الخارجية وذلك بعد إعادة جدول ديونها وارتفاع أسعار النفط العالمية.

7. تحسن في المؤشرات الاجتماعية من بطالة وتحسن المستوى المعيشي للسكان، صاحبه انخفاض مستويات الأمية بعد التحسينات التي أدخلت على التعليم.

المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

تميز العقد الأول من الألفية الثالثة في الجزائر بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز مكانة الاقتصاد الجزائري دوليا، وذلك بوضع إستراتيجية لمحاربة الفقر في الجزائر عن طريق مجموعة من البرامج أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي لدعم التنمية 2010-2015، وأخيرا برنامج توطيد النمو الذي جاء خلال الفترة 2015-2019 وهو من أكبر المخططات التنموية التي شهدتها الجزائر حيث بلغت قيمته 286 مليار دولار، تمكنت هذه البرامج من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عوائد المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى.[1]

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005

1. تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل في 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه اساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعيه، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.[2]

2. أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية للمشروع فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:[3]

أ. تنشيطالطلب الكلي.

---

[1] محمود عوامر، **المرجع السابق**، ص 137.

[2] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي2020، ص 20.

[3] **المرجع نفسه**، ص 30.

ب. دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي مؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

ت. تهيئة وإنتاج هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياطات الضرورية للسكان.

ث. تنميه الموارد البشرية. تمثل الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدل نمو الناتج المحليالخام وتخفيض معدلات البطالة.

3. مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي

إن هذا البرنامج موجه أساسا العمليات والمشاريع الخاصة بالمؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى الري، انك...الخ، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسيةموضحة في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004. **الوحدة:** مليار دج.

السنة / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1%
التنمية المحلية والبشرية	17.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.8	20.3	22.5	12	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	225	100%

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، الجزائر،2012،ص252.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على اكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلافا ماليا قدره210مليار دج أي مايعادل 40.1% من إجماليالمبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات

[1] نسيمة بن يحيى، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ضل العولمة: دراسة قياسية تحليلية للفترة(1980-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019،ص63.

الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل وتقليص حجم البطالة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204.2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 38.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12.4% و 8.6% على التوالي منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.[1]

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

1. تعريف برنامج دعم النمو الاقتصادي:

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو الاقتصادي على أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق، عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول الى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الإنتاج والإنتاجية، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي.[2]

2. أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي:

هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[3]

أ. استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص والأجنبي.

ب. مواصلات تطبيق الأداةالاقتصاديةوالماليةالوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاجأو بالإصلاح المالي والمصرفي.

ت. انتهاج سياسة تزكية الشراكة والخوصصة والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة.

ث. تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة الغير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

[1] نسيمة بن يحيى،**المرجع السابق**، ص 64.

[2] **المرجع نفسه**، ص65.

[3] هدى بن محمد، **المرجع السابق**، ص 33.

3. مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي:

اهتم هذا البرنامج بالقطاعات الموضحة في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 04: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي. **الوحدة:** مليار دينار جزائري.

القطاع	حجم النفقات المخصصة له	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.8%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8%
تطوير التكنولوجيا الحديثة والإعلام والاتصال	50	1.1%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
المجموع	4202.7	100%

المصدر:نسيمة بن يحيى، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ضل العولمة:دراسة قياسية تحليلية للفترة(1980-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019،ص65.

يتبين لنا من خلال الجدول أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج الى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف السكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلاف مالي قدره 1905.5 مليار دينار أي ما يعادل نسبته 45.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركيه النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 1703,1 مليار دينار نظرا للأهمية التي توليها الدولة للقطاع البني التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خصص له غلاف مالي قدره 203.9 مليار دينار وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جميع القطاعات، ناهيك عن دعم التنمية الاقتصادية التي تسعى من خلالها الدولة إلى زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت في الدخول والثروات.

[1] نسيمة بن يحيى، **المرجع السابق**، ص 66.

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014:

1. تعريف البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية:

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية، حيث خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، يعتبر البرنامج الخماسي التنمية اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها.[1]

2. أهداف البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية:

يهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

أ. دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.

ب. مكافحة البطالة من خلال03 ملايين منصب شغل جديد.

ت. تحسين ظروف العيش في الريف من خلال التزود بالمياه الصالحة للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

ث.ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم التعليم وتكنولوجيات الاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

ج.تحسين مناخ الاستثمارات واستخدام التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

خ.الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والاداه الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

د.مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

ذ.تثمين القدرات السياحة والصناعة التقليدية.

ر.الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

---

[1] نسيمة بن يحيى، **المرجع السابق**، ص 66.

[2] شريط عادل، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،دت، ص ص 96-97.

3. مضمون البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية:

ركز هذا البرنامج على القطاعات التالية والموضحة بالجدول الموالي:

الجدول رقم05: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي لدعم التنمية الاقتصادية 2010-2014 **الوحدة:**مليار دج.

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية	**9696**	45.37%
- السكن	3700	
- التربية والتعليم العالي والتكوين	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1679	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	39.5%
- قطاع الأشغال العمومية	5500	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**3150**	16.05%
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
المجموع	**21214**	**100%**

المصدر: نسيمة بن يحيى، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ضل العولمة،دراسة قياسية تحليلية للفترة(1980-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019، ص67.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خصص له غلافا ماليا قدره 96960 مليار دج ما يعادل نسبته 45.5 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، أمابالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر، وعموما يمكن القول أن

التوزيع القطاع للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

1. تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية، تفرض معدلات سنويا للمخططات المالية قدره 54.4مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز ...الخ.[1]

2. أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى تحقيق المكاسب التالية:[2]

أ. الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان.

ب. العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

ت. تنويع الاقتصاد ونمز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ث. استحداث مناصب الشغل.

ج. استهداف بلوغ نسبة نمو7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

ح. تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

خ. ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجياالقوية ودعم المؤسسات المصغرة.

د. عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزيمع القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

ذ. العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ووفقا لهذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من اجل الاستجابة لانشغالات الأساسية لقطاع السكن والصيد البحري:[3]

- ❖ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء(65مليار دولار) والهادف إلىانجاز 1.6مليون وحدة سكنية جديدة أفق 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع ادماج التكنولوجيا الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب.
- ❖ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 2015-2020 الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني(200الف طن سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي تشمل 70%من

[1] نسيمة بن يحيى،**المرجع السابق**، ص 68.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 68-69.

[3] **المرجع السابق**، ص69.

الإنتاج وسيشجع المخطط على مواكبة الشركات الحديثة وتفريغ نظام التكوين من اجل تطوير مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700هكتار مقابل 20الف هكتار بالمغرب و330الف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية، ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات، بهدف ترشيد النفقات العامة ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 2016/12/31 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300مليار دينار، والذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية(2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد الإنفاق العمومي من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولية وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج الخاصة منها ماهو متعلق بالنمو والتشغيل.

المبحث الثاني: تحليل الهياكل القطاعية في الاقتصاد الجزائري

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ولعل أهم مورد في الجزائر هي المحروقات إلا أنه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات وتقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة و الصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكن أن تحل محل المحروقات.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم قطاعات الاقتصاد في الجزائر من حيث أهميته في تحقيق الأمن الغذائي للأفراد ويجسد أعلى مستويات الركيزة في تنويع مصادر الناتج الوطني واستيعابه لقوى العمل، وأهميته في الميزان التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية.

أولا: مقومات قطاع الزراعة في الجزائر:

يقوم قطاع الزراعة في الجزائر على مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي:[1]

1. **الأراضي الزراعية:**

حيث تقدر المساحة الزراعية الإجمالية ب42.5مليون هكتار والتي تمثل18%من المساحة الكلية للبلاد، وتقدر المساحة الزراعية المستغلة ب8.5مليون هكتار، كما تمتلك الجزائر نحو20مليون هكتار من السهول، وهذا ما نتج عنه تنوع في الإنتاج الزراعي حيث وصل هذا الأخير سنة2015 إلى37610ألف هكتار من الحبوب، 124693ألف هكتار من المشروعات البقولية،13299 ألف هكتار من الزراعات الصناعية ،13420ألف هكتارمن الحمضيات،33221ألف هكتارمن زراعة الأشجار و5681ألف هكتارمن زراعة الكروم.

2. **الموارد المائية:**

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين الشمال والجنوب، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب20 مليار من حجم الموارد المائية السطحية بالشمال و7مليار متر مكعب، منها 13مليار متر مكعب حجم الموارد المائية الجوفية و75% من هذه الموارد قابلة للتجديد.

[1] حميد باشوش، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** "دراسة حالة للفترة (2000-2015)، جامعة الجزائر 03، مجلة دفاتر بوداكس، العدد06، 2016، ص31.

3. الثروة الحيوانية:

يقدر إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر بمليوني رأس من الأبقار وعشرون ألف رأس من الأغنام وخمس ملايين رأس من الأغناموخمس ملايين رأس من الماعز مقابل خمسين ألفرأس من الخيول بمختلف سلالتها،حيث تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع،بوجود النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار ،إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج الذي تتسع وتتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدتإلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من الحليب،البيض،اللحوم البيضاء واللحوم الحمراءحيث قدر الإنتاج الوطني لكل من (لحم الأبقار، أغنام،الماعز ،ولحم الإبل) سنة2016بنحو500ألف طن سنويا،155ألف طن منها لحم أبقار أي31%من الإنتاج الإجمالي،ولقد أشارت الدراسات أن الجزائر تحتلالمرتبة الثانية في إنتاج الأغنام وذلك بنسبة10.5%من ثروة العالم العربي.

4. الثروة الغابية:

تمثل الثروة الغابية في الجزائر مايقارب11%من المساحة الإجمالية أي مايعادل4.2 مليون هكتار ،حيث ساهمت هذه المساحة في تكوين غطاء نباتي متنوع يتمركز في شمال البلاد، ومن أهم مقومات هذه الغابات أشجار الفلين،أشجار الصنوبر، أشجار البلوط وأشجار الزيتون،حيث بلغ إنتاج الفلين الخام 49334 قنطار إنتاج فحم الخشب بلغ2482 قنطار، ووصل إنتاج خشب العمل64137م سنة2015.[1]

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر

1. القطاع الفلاحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر[2]:

[1] حميد بابوش، **مرجع سابق**، ص14.

[2] سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**، جامعة أحمد زبانة، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، 2021، ص39.

الجدول رقم06: القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001-2018. **الوحدة:**(مليار دينار جزائري).

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة	السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة
2001	1.412	**2010**	3.1015
2002	2.417	**2011**	2.1183
2003	3.515	**2012**	7.1421
2004	5.580	**2013**	1640
2005	6.581	**2014**	2.1772
2006	3.641	**2015**	1.1935
2007	1.708	**2016**	3.2140
2008	4.727	**2017**	1.2219
2009	3.931	**2018**	9.2426

المصدر: سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**، جامعة أحمد زبانة، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، 2021، ص39.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 346.2 مليار دينار في سنة 2000إلى مايقارب 2318.9 مليار دينار في سنة 2017، أي ارتفع حوالي بنسبة18% وفي المقابل خلال نفس الفترة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حوالي بنسبة 25% ليصل في سنة 2017 إلى مايقارب 18906.6 مليار دينار وهو مايوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي.[1]

2. القطاع الفلاحي وتوفير مناصب الشغل:

للقطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة حوالي29%من إجمالي عدد السكان في سنة 2015 وهو مابين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص حيث وصلت في

[1] سفيان الشارف بن عطية، **المرجع السابق**، ص40.

2019 إلى 9% من إجمالي المشتغلين،هذا راجع إلى مايعرف بالنزوح الريفي،البطالة المقنعة، البطالة الموسمية،وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة ويمكن توضيح مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم07: تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2000-2019.

السنوات	العاملون في الزراعة (%من إجمالي المشتغلين)	السنوات	العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)
2000	22.05	**2010**	84.11
2001	72.21	**2011**	77.10
2002	67.21	**2012**	21.10
2003	72.21	**2013**	66.9
2004	18.20	**2014**	15.9
2005	66.18	**2015**	66.8
2006	19.17	**2016**	34.8
2007	73.15	**2017**	39.9
2008	4.14	**2018**	4.9
2009	96.12	**2019**	21.9

المصدر:سفيان الشارف بن عطية،**مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**،جامعةأحمد زيان، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، 2021،ص41.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن قوى العمالة بقطاع الزراعة في تراجع مستمر لكن بنسبة تتعدى 2% سنويا وهذا مايوضح أن هناك تواجد عمالة مؤقتة أي موسمية تراوح نسبتها إلى حوالي 39% من مجموع العمالة الكلية ولذا على السلطات المسئولة عن قطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم

[1] سفيان الشارف بن عطية، **المرجع السابق**، ص41.

التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهوما تقوم الدولة به في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من 2008.[1]

3- معوقات تنمية القطاع الفلاحي:

أ. سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة المتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية الصناعية للاقتصاد الجزائري،حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة أو المتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية ،وتلك الثقافة الراسية تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة،وباستثناء20 أو30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغلب المؤسسات المتبقية مازال تسييرها ضعيف جدا.

ب. البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية،ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبيرفي تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشيطين في المجال[2].

ت. تملح التربة: حيث تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي.

- **التصحر:** تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر.
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل انجاز الأعمال المتعلقة بالأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز.
- **معوقات امنية:** تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي.[3]

---

[1] سفيان الشارف بن عطية، **مرجع سابق**،ص41.

[2] بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الطاقات المتجددة بديلا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص119.

[3] مصطفى بوعقل، سميرة مباركي، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017، ص98.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر

بهدف المرور من مرحلة البلد المصدر للمواد الأولية إلى مرحلة البلد المصنع بقيمة مضافة هامة (الصناعات البتروكيماوية،الحديد والصلب والألمونيوم،الروابط الهيدرولية، والكيمياء) كهدف أول وتكثيف النسيج الصناعي كهدف ثاني وترقية صناعات جديدة كهدف ثالث صناعة السيارات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ثم تحديد خطة صناعية بإمكانها أن تضمن للجزائر القدرة التنافسية في السوق العالمية.

أولا: تنمية المناطق الصناعية:

بموجب المرسوم رقم 73-45 الصادر في 28 فيفري 1973 والمرسوم رقم84-55 الصادر في 3 مارس 1984 تم وضع جهاز عام لإنشاء المناطق الصناعية وتأطيرها والتي تشكل مساحات محددة مخصصة لاحتضانالاستثمارات الصناعية، ثم البدء في برنامج موسع خاص بإعادة تأهيل المساحات المخصصة للمناطق الصناعية مند1999(فضاءات قابلة للدوام)، في إطار"التنمية المستدامة" من احترام البيئة ومحطات صرف المياه المستعملة ومراقبة التفريغ والمساحات الخضراء.

وتنص الإجراءات المتعلقة بالاستثمار على تحديد المناطق المراد تطويرها بغية تحقيق التوازن والإنصاف فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للاستثمار على تحديد المناطق المراد تطويرها بغية تحقيق التوازن والإنصاف فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للاستثمار مما يستدعي مساهمة الدولة، حيث يتم استحداث إجراءات تحفيزية من أجل توزيع جغرافي أمثل للاستثمار واستعماله لصالح مناطق البلد المهمشة اقتصاديات توسيع الامتيازات لتشمل مشاريع مرحلة الإنتاج لمدة ثلاث سنوات بهدف رفع الإنتاج الوطني ومساهمة في التنمية بالإضافة إلى توفير ضمانات الحماية في تحويل أموال الاستثمار وصافي أرباح الضرائب من خلال هيكل الواردات الجزائرية الذي يبين لنا مدى اعتماد الجزائر على استيراد التجهيزات الصناعية والمنتجات نصف المصنعة.ك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية،ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدريين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبيرفي تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ،لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشيطين في المجال.[1]

[1] زيدان زهية، **دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1992-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013-2014، ص209.

إن الفرص المتاحة حاليا ومستقبلا متعددة، إذا اتبعت الجزائر بعض سياسات الدول التي أصبحت متقدمة، وبهدف إحلال الواردات وتنمية القطاع الصناعي حيث تهدف الإستراتيجية الصناعية إلى:[1]

6. تثمين الموارد الطبيعية وترقية الصناعات عن طريق نقل الجزائر من مرحلة مصدر للمواد الأولية نحو منتج ومصدر للمواد المحولة.

7. تكثيف النسيج الصناعي وتطوير صناعات جديدة أو الغير متطورة كتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمركبات بأنواعها.

8. انتشار فضائي للصناعات من خلال وضع مناطق التطير الصناعي المدمج أقطاب تقنية ومناطق متخصصة ووضع المؤسساتضمن شبكة هيئات التنظيم العمومية وهياكل البحث.

وقد خصص للقطاع الصناعي في برنامج الاستثمارات العمومية ضمن المخطط الخماسي(2010-2014) مبالغ استثمارية مهمة منها:

أ. مايقارب2 مليار دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية.

ب. أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعات البتروكيماوية.

ثانيا: الصناعات الصيدلانية:

بلغت فاتورة استيراد الأدوية سنة2011 نحو1.967 مليار دولار سنة 2001،ويغطي الإنتاج المحلي من الأدوية 1.17 مليار من قيمة حجم السوق البالغة 2.9 مليار دولار،منها84%من إنتاج القطاع الخاص و16%للقطاع العام.

وعليه يقدم هذا القطاع الكثير من الفرص الاستثمارية بفتح الاستثمارات أمام القطاع الخاص الوطني، أو الشراكة مع المستثمر الأجنبي ودعما للاستثمار في هذا القطاع قدمت العديد من الحوافز أهمها:[2]

1. إعفاء المنتجات الصيدلانية المدرجة في المدونة الوطنية للأدوية ب7%على الأعمال الطبية.

2. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للكراسي المتحركة ،و المركبات المماثلة المخصصة للأشخاص العاجزين،بما في ذلك تلك المزودة بمحرك أو آليات أخرى للدفع والدراجات النارية المزودة بمحرك ملحق والمهيأة خصيصا للأشخاص العاجزين.

[1] زيدان زهية، **المرجع السابق**، ص109.

[2] **المرجع نفسه**، ص 110.

3. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات بيع الأكياس المخصصة للأشخاص الذين يعانون من عجز كلوي.

4. تعفى من الرسوم،عمليات شراء المواد الأولية والمكونات و مواد التعبئة الخاصة التي تستعمل لإنتاج الأدوية أو توضيفها أو العرض التجاري لهذه الأخيرة.

5. تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30% لفائدة عمليات بيع الأدوية المصنعة محليا، التي يقوم بها البائعون والمنتجون بالجملة.

ثالثا: فرص الاستثمار في قطاع الصحة:

من خلال المخطط التوجيهي للصحة 2009-2025 والتي بلغت قيمة استثمارية 20 مليار دولار تشمل:[1]

1. بناء مراكز صحية جديدة وكذلك تحديث المستشفيات الموجودة.

2. لتحقيق هدف تغطية السوق من الإنتاج المحلي تصل إلى 70% سنة 2014 عن طريق الاستثمار.

3. وتم تسجيل 130 مشروع في مجال الصناعة الصيدلانية للفترة 2002-2012 لدى وكالة الوطنية لتطويرالاستثمار بمبلغ 73213 مليون دينار جزائري بعدد الوظائف8654 منصب.

4. كما استفاد القطاع في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014)من غلاف مالي قدر ب619 مليار دينار جزائري موزع على العديد من المشاريع الحيوية.

المطلب الثالث: قطاع الخدمات في الجزائر

يعد قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، وبالرغم من الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع إلا أن دولة الجزائر لاتزال تراهن على عائدات النفط والمحروقات في بناء
اقتصادها وهذا ماجعلها تسعى وتعمل على جعل قطاع الخدمات قلب الاقتصاد المعاصر مثل ماكانت الصناعة قلب الاقتصاد الصناعي والزراعة قلب الاقتصاد التقليدي.

[1] زيدان زهية، **المرجع السابق**، ص211.

أولا: مقومات قطاع الخدمات:

يقوم قطاع الخدمات في الجزائر على عدة مقومات تتركز على:[1]

1. قطاع الصحة:

إن النظام الصحي الجزائري شهد تطورا ملحوظا منذ استرجاع السيادة الوطنية، وذلك بفضل الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع حيث أن الفترة مابين 2004-2013 محدودية الخدمة بسبب معاناة المؤسسات من عدة اختلالات متعلقة بالتنظيم أو بالتسيير المالي وكذلك بوسائل التسيير، مما دفع بالسلطات العمومية اتخاذ مبادرة عملية إصلاح المنظومة الصحية في سبيل تحسين وإصلاح المستشفيات التي تهدف إلى تخطيط وتنظيم العلاج بها كما تهدف هذه السياسة إلى تأمين الخدمات وعصرنة النشاطات تناسبا مع الطلبات، مما يسمح بتوفير خدمة ذات نوعية جيدة مع المحافظة على مبدأ العدالة المكرس من طرف الدولة، وهو ما لوحظ في السنوات الأخيرة الماضية فقد حقق هذا القطاع عدة مكاسب تمثلت في تعميم التغطية اللقاحية بنسبة90% لدى الأطفال في أواخر سنة 2017 على معدل حددته المنظمة العالمية للصحة، إضافة لانخفاض وفياتالحوامل بنسبة5% كل سنة، إذ عزز القطاع بتجهيزات طبية معاصرة لعبت دورا هاما في الكشف المبكر والتشخيص الدقيق للأمراض المزمنة التي سجلت ظهورها خلال السنوات الأخيرة مما يدل على مواكبة المجتمع الجزائري للتحولات التي شهدتها المجتمعات المتقدمة.[2]

2. قطاع النقل:

يعتبر واحد من الركائز الأساسية لتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

تعد شبكة الطرقات الجزائرية واحدة من الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية حيث يقدر طولها ب112696 كلم من الطرق، أما شبكة السكة الحديدي فتقدرب2.150 كلم إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد، ولقد حاولت الجزائر تطوير قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب60 مليار دينار جزائري600(مليون أورو)لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017 كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة، كما ستتم عملية شراء طائرتي

[1] أسماء دريسي، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال(2004-2013)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، جامعة الجزائر03، 2015، ص152.

[2] **المرجع نفسه**، ص152.

شحن لنقل البضائع أما فيما يخص النقل البحري فالشركة الوطنية الجزائرية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين، ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر ومعظم العبارات.(السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب للشواطئ الأوربية ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.

وبافتتاح مترو الجزائر العاصمة بتاريخ 31أكتوبر2012،وهو أول ماجعل الجزائر أول مدينة في المغرب العربي مجهزة بمترو الأنفاق،أما في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 أطلقت الجزائر مخطط آخر لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري مابين المدن عبر السكك الحديدية أي التراموي.[1]

3. قطاع السكن:

يعتبر قطاع السكن قطاع حيوي، فهو يضع تحت تصرف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية منتج حيوي كونه ذو أهمية كبيرة في حياة الفرد باعتباره حاجة ضرورية لايمكن الاستغناء عنها، حيث أن الدولة لم تتبقى المسئولة الوحيدة عن هذا القطاع بل أصبحت هناك مشاركة مع المؤسسات والخواص والتعاونيات في انجاز المشاريع السكنية سعيا للتخفيف من هذا العائق.

كشفت الإحصائيات الوطنية السكنية خلال 20 سنة الأخيرة عن تطور القطاع بوتيرة متسارعة من حيث زيادة حجم الإنتاج وتنوع العرض، حيث استطاعت وزارة السكن خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 تسليم 1045000 سكن من بينها و5%من السكنات الحضرية و 41% من السكنات الريفية أما بالنسبة لبرامج القضاء على السكن الهش فقد أحصت المصالح المختصة بالعاصمة لوحدها قرابة 24000 سكن هش و54000 سكن هش على المستوى الوطني سنة 2003.

رغم المشاكل والعراقيل التي تواجه المشاريع السكنية في الجزائر منذ انطلاقها وخلال فترات انجازها إلى توزيعها، إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق الجزائر قفزة نوعية في قطاع السكن حيث تكشف الإحصائيات عن الانتهاء من 93%من السكنات المبرمجة في الخماسيين الماضيين، فيما يتواصل العمل على انجاز مليون و600 ألف وحدة سكنية خلال الخماسي الثالث الممتد من 2015-2019 وعبر مختلف الصيغ السكنية.[2]

3. قطاع التعليم:

يعتبر التعليم في الجزائر أحد أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي، سواء من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع، حيث بلغت نسبة المتعلمين في الجزائر 70% سنة2003 مقارنة مع المعايير العالمية، ورغم الجهود المبذولة للدولة إلا أن قطاع التعليم لايزال مصحوبا بعدة نقائص إذ أنه يأخذ ربع الميزانية، وحسب إحصائيات وزارة التعليم والتربية لسنة 2009-2010 أن عدد المتعلمين قد بلغ 7960723 تلميذ أما عدد المدرسين في مختلف

[1] سمير بوختالة وآخرون، **واقع وآفاق تطوير النقل في الجزائر ودوره في تطوير التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد06، جوان2017، ص ص51-53.

[2] http://www. Elhiwardz.com أطلع عليه يوم 2022/05/04على الساعة 20:12.

الأطوار وصل إلى 369142 مدرس كما عرف ارتفاعا في السنوات الأخيرة2016-2017 إذ قدر عدد التلاميذ بأزيد من 8.6 مليون تلميذ وذلك بطاقة تأطير بيداغوجي تتجاوز 495000 أستاذ من بينهم أزيد من 28000 أستاذ جديد.[1]

5. قطاع السياحة:

تزخر السياحة في الجزائر بإمكانيات طبيعية من المعطيات الجغرافية تتوزع عبر كامل التراب الوطني ومن ضمنها الموقع الجغرافي ،التضاريس ومقومات تاريخية وغيرها ممايجعلها بلدا سياحيا بالدرجة الأولى وقادرة على منافسة العديد من دول العالم ويمكن عرض مقومات القطاع السياحي في الجزائر كمايلي:[2]

1. **المعطيات الجغرافية:** تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية ، بين خطي طول 9°غربا و12°شرقا، ودائرتي عرض19°جنوبا و37°شمالا، بمساحة إجمالية تقدر ب2381741 كلم، تملك واجهة مطلة على البحر بطول 1200 كلم وامتداد من الشمال إلى الجنوب بطول 1900 كلم، وتعتبر الجزائر بوابة افرقيا مما جعلها مهد للعديد من الحضارات.
2. **المقومات التاريخية:** يعتبر موقع " التاسيلي " من أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر، والذي يعتبر واحدا من أهم المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 600 سنة قبل الميلاد، وتبرز أهميته من خلال حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهاته المنطقة، وقد تم تسجيله كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة1982 حيث يحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء.
3. **المقومات الإدارية:** حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر وتواجد هيئات وإدارات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد، وتتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على تسيير القطاع السياحي، تتمثل هذه الهيئات والإدارات في وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الديوان الوطني للسياحة،النادي السياحي الجزائري،وكالات السياحة والأسفار، الجمعيات السياحية،مؤسسات التكوين السياحي.

[1] **الديوان الوطني للإحصائيات**، سنوات 2013-2015، ص28.

[2] مرباح طه ياسين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري حالة الجزائر1990-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص ص160-161.

ثانيا: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام:

من خلال الشكل التالي سنحاول معرفة مدى مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة مابين2017-2020.

الشكل رقم03: توزيع الناتج الدّاخلي الخام حسب القطاعات للفترة مابين 2010-2019 **الوحدة:** مليار دولار.

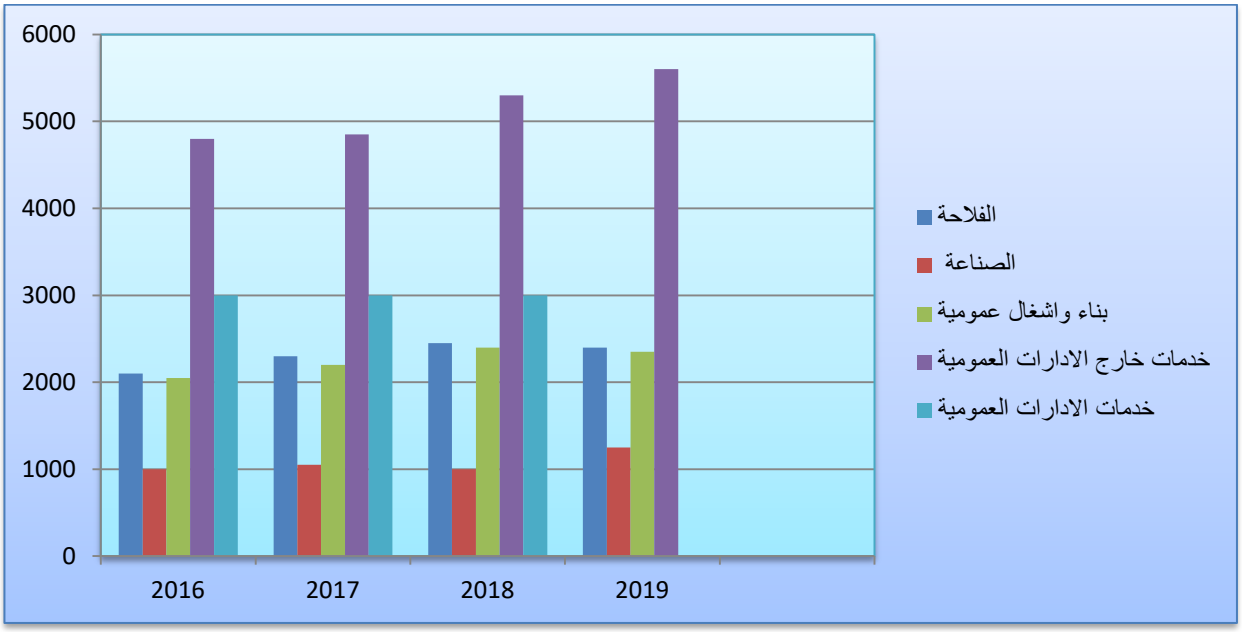

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، 2020، ص26.

من خلال شكل توزيع الناتج الدّاخلي الخام حسب مجموعة من القطاعات نلاحظ أن الخدمات خارج الإدارات العمومية في المرتبة الأولى من حيث تكوين الناتج المحلي الإجمالي الخام، حيث شهد نموا معتبرا خلال الفترة مابين 2016 إلى 2019، وهذا باعتبار أن الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر وأكثر مرونة،ومن بين الأسباب المؤذية إلى هذا النمو تعاظم خدمات التوزيع والنقل تليها خدمات الإدارات العمومية والتي تعتبر قيمتها متقاربة من سنة 2016 إلى سنة 2019 هذا مايفسر زيادة تدخل الخدمات في الاقتصاد الوطني ، وتشجيع للقطاعات الخدماتية من أجل بناء إستراتيجية للتنويع الاقتصادي ومواكبة التطور الذي فرضته الساحة الدولية.

ثالثا: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل:

من خلال الشكل الموالي والذي يوضح نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل في الجزائر:[1]

[1] سفيان غواس، سليمان كعوان، **تحرير قطاع الخدمات كآلية لتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة سكيكدة، الجزائر، مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال، المجلد04، العدد02، 2021، ص242.

الشكل رقم04: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل2018 **الوحدة:** (النسبة المئوية)%.

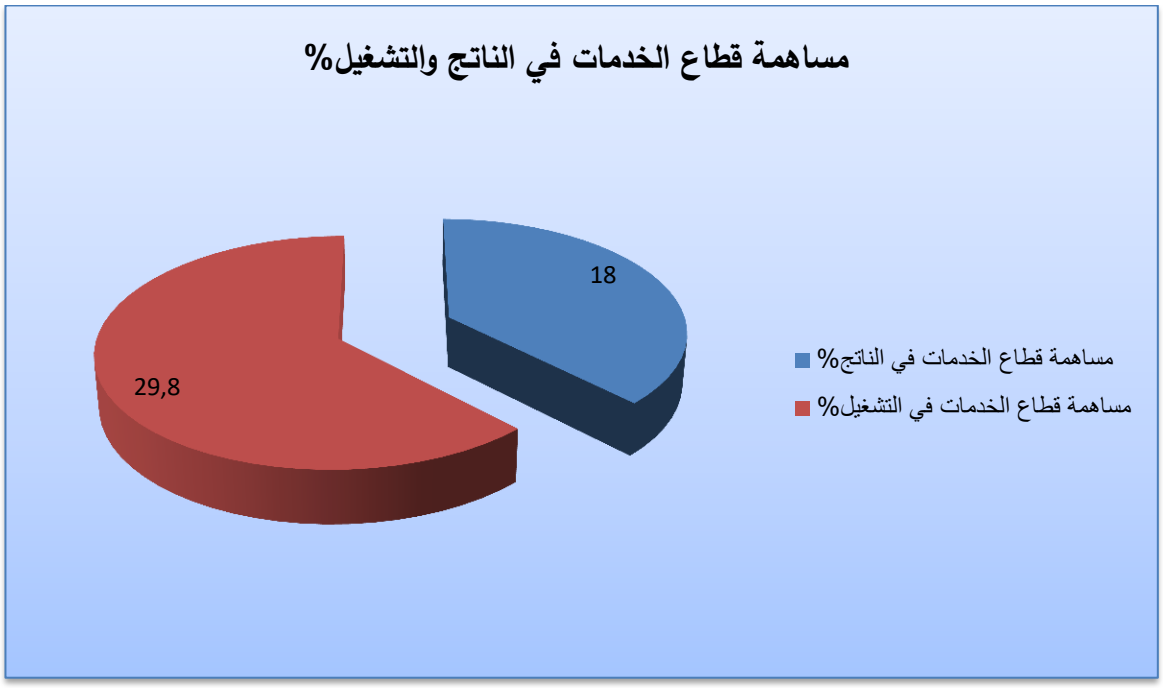

المصدر:التقرير العربي الموحد، 2019، ص235

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل تقدر ب29.8%وهي منخفضة نوعا، وهذا لكون أن مساهمة هذا القطاع يمتاز بارتفاع القيمة المضافة فيه لاعتماده على الموارد البشرية وأنه يزخر بالفرص في جميع مكوناته وكون التحديات المماثلة أمامه قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى.[1]

[1] سفيان غواس، سليمان كعوان، **المرجع السابق**، ص243.

المبحث الثالث: تحليل دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمثل الصناعة البترولية عصب النشاط الاقتصادي الجزائري، وذلك سواء من حيث استثماراتها أوأرباحها أومداخليها التي تتحدد أساسا حسب وضعية السلعة البترولية في السوق العالمية، حيث إنأي تغيير أو اختلال على مستوى العرض أو الطلب البترولي وخاصة التغير في أسعاره بالاقتصاد الوطني نظرا للأهمية التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر النفطية

تملك الجزائر إمكانيات نفطية هامة أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها منتجة ومصدرة للنفط ويظهر هذا من خلال حجم الاحتياطات والقدرة الإنتاجية.[1]

أولا: احتياطات النفطية للجزائر خلال الفترة 2000-2020

تزخر الجزائر باحتياطات هامة من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، المرتبة 15 عالميا من حيث الاحتياطي النفطي بحيث ترتكز معظم هذه الاحتياطات في جنوب الشرق للبلاد، حيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر.

والجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم08:تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة(2000-2020). **الوحدة:** مليون برميل.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي الإحصائي**،2021 ص8، 2019 ص8، 2017 ص22، 2007 ص17، 2005 ص19.

ثانيا: الطاقة الإنتاجية من النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة 12 في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلىأن تكون لها مكان فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة

[1] بن عوالي خاليدة، **الاقتصاد الجزائري في ضل أزمات النفط (من منظور أزمة 2014)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد05، العدد الأول،جوان 2020، ص8.

1971، منذ هذا التاريخ والإنتاج النفطي في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 **الوحدة:** برميل/اليوم.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج	796.0	776.6	729.9	942.4	1331.4	1352.0	1368.8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الإنتاج	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8	1162.0	1199.8	1202.6
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الإنتاج	1193.0	1157.0	1020.3	933.0	970.0	954.2	838.5

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الإحصائي، 2021 ص18، 2019 ص28، 2014 ص14، 2007 ص21.

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر النفط أهم مصادر إيرادات الخزينة المالية الجزائرية والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية منه، وفيما يلي سوف نتطرق إلى تبيان أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

أولا: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

نظرا للأهمية الكبيرة التي احتلها النفط أصبح يشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، ونمو هذا الأخير أصبح مرتبط حد الارتباط بنمو القطاع النفطي وهذا ما يوضحه الشكل التالي :[1]

[1] بن عوالي خاليدة، **المرجع السابق**، ص10.

الشكل رقم05: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)خلال الفترة 2000-2017 **الوحدة:**%.

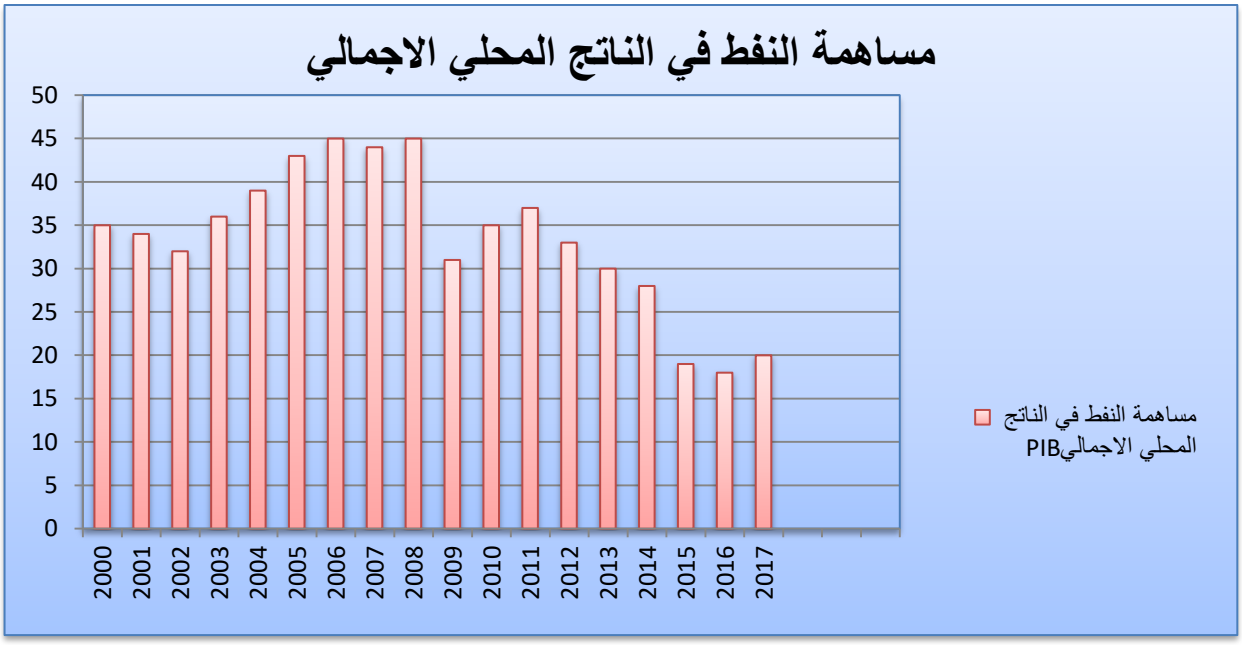

المصدر: بن عوالي خاليدة ، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط(من منظور أزمة2014)**، مجلة المشكاة في إقتصاد التنمية والقانون، المجلد05، العدد01،2020، ص10.

من خلال ملاحظة الشكل رقم يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي،اذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 2000 إلى 2017 مايعادل 33.72%من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة وذلك عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع النفطي على الأجانب،بحيث حقق القطاع النفطي نسبة لابأس بها في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين مقارنة مع نهاية التسعينات، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في هذه السنة والتي كانت نتيجتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 ب45.9% وهذا بسبب الارتفاع الكبير عاشته أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخيرة.

ثانيا: مساهمة النفط في حجم الصادرات:

منذ وقت بعيد وصادرات القطاع النفطي تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر وهذا ماسوف نوضحه في الجدول التالي:[1]

[1] إسماعيل مومني، وآخرون،**صدمات أسعار النفط وإجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر(2000-2020)**،مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، المجلد5،العدد1، 2022،ص576.

الجدول رقم10: مساهمة النفط في حجم الصادرات للفترة2008-2019 **الوحدة:**%.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019
مساهمة النفط في حجم الصادرات	97	97	97	98	96.7	97	98	97	93.8	94.5	94.8

المصدر: اسماعيل مومني، وآخرون، **صدمات أسعار النفط واجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر (2000-2020)**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، جامعة فرحات عباس سطيف(الجزائر)، المجلد(5)، العدد(1)،2022، ص576.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكلية ويتضح ذلك من خلال قيمة الصادرات النفطية التي تمثل حوالي97% من حجم الصادرات الإجمالية،غير أنانخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة2014 والتي أدّت إلى انخفاض أسعار النفط، مما أدّى إلى تدهور الصادرات النفطية إلى 93.8 سنة 2016.

ثالثا: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة:

تتكون الإيرادات العامة من من عدة عناصر وتختلف أهمية هذه العناصر من دولة إلى أخرى و باعتبار الجزائر تعتمد على مورد البترول بصورة أساسية، وهذا ماسوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة 2000-2017.[1]

[1] بن عوالي خالدية، **المرجع سابق**، ص12.

الشكل رقم06: مساهمة الجباية البترولية في الايرادات الكلية خلال الفترة(2000-2016) **الوحدة:**%.

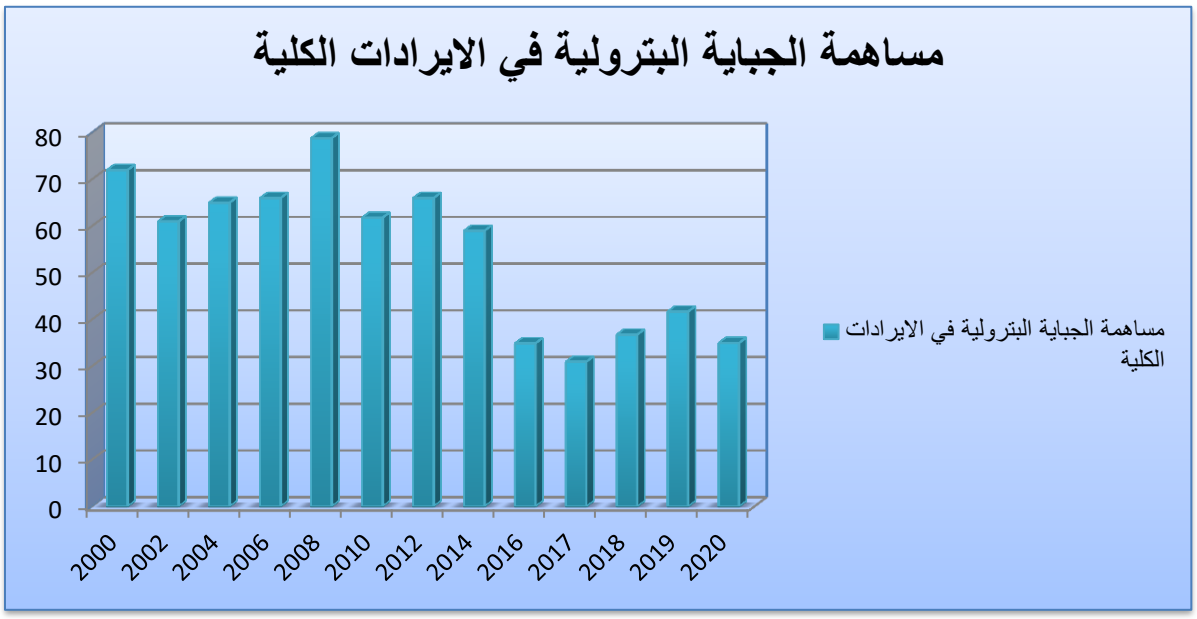

المصدر: بن عوالي خاليدة ، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط(من منظور أزمة2014)**، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، المجلد05، العدد01،2020، ص12.

يتضح من خلال الشكل أن:

1. ايرادات الجباية النفطية خلال السنوات الأولى للقرن العشرين تراوحت مابين 60%إلى 70% من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العالمية.
2. سجلت قيمة الجباية النفطية خلال سنة 2009 تدهورا وصل إلى مانسبته 65.6%مقارنة مع النسبة السابقة2008، اذ قدرت نسبتها في هذه السنة 78.8% وبالتالي كانت نسبة الإنخفاض 13.2%بين سنتي 2009 و2008، لتواصل في سنة 2011 انخفاضها فسجلت نسبة 44.93% من مجموع الايرادات الكلية وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية.
3. أما في سنة 2014 فقد شكلت الجباية النفطية نسبة 59% من الايرادات الكلية مقابل 66% سنة 2012 وهذا نتيجة الإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال منتصف هذه السنة لتواصل في انخفاضها لتصل إلى مستوى 34.9%سنة 2016.
4. عرفت مساهمة الجباية البترولية في الايرادات الكلية انخفاضا كبيرا سنة 2017بعد تاثرها بمستوى الاسعار الدولية بعد الازمة النفطية حيث قدرت نسبتها من الايرادات الكلية 30.96%، لتشهد ارتفاع خلال سنتي 2018و2019بعد عودة اسعار المحروقات الى الارتفاع في السوق الدولية، اما في سنة 2020 فقد سجلت ايرادات الجباية البترولية انخفاضا اخر بعد الازمة الصحية وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

رابعا: دور قطاع المحروقات في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية:

إن شركة سونطراك هي المسيطر لقطاع المحروقات في الجزائر و التي تهدف منذ الإستقلال إلى تحقيق الأهداف الانتاجية منها:[1]

1. استيراد السيادة الوطنية مع الثروات الطبيعية واستغلالها.
2. إ نشاء وتطوير وتقوية الصناعة البترولية في البلاد.
3. تأمين احتياجات الطاقة في السوق المحلية.
4. تطوير الصادرات وزيادة ارادات الخزينة من أجل تمويل المشاريع التنموية.
5. تأميم النقل البري للبترول بصدور قرارات التأميم في إطار المرسوم التشريعي71-22 الصادر في تاريخ 12-4-1971 أي بعد شهر من التأميم الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الإمتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

من خلال هذه الاهداف نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية حيث:

انتهجت الجزائر نموذجا يتميز بإنشاء قاعدة انتاجية تملك القدرة على تحقيق التكامل في مختلف القطاعات، وبالتالي فإن دور قطاع المحروقات في عملية التنمية يتمثل في الأهداف التالية:

أ. التعجيل في استيراد مقومات السيادة مع الثروات الطبيعية واستثمارها وطنيا

ب. قطاع المحروقات يتسم بالدينماكية، بحيث أنه يشرف على توسيع التكامل الصناعي عن طريق امداد باقي القطاعات بالطاقة والمنتجات البيتروكميائية.

ت. مما سبق ذكره فإن الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على عوائد الفوائض البترولية ومايمثله دور هذا الأخير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية لكن القطاع الجزائري معتمد على قطاع المحروقات.

[1] إيمان بودراع، صباح بولكسيات، **فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020،ص ص56-57.

المطلب الثالث: تداعيات انخفاض أسعار المحروقات على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد أسعار النفط جعل من التوازنات الداخليةوالخارجية عرضة لأي تقلب في السوق النفطية الدولية، وسنحاول إبراز ذلك من خلال أهم مؤشرات الاستقرار الداخلي والخارجي.[1]

أولا: تداعيات تقلبات أسعار النفط على التوازن الداخلي:

1. **تداعيات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة**

إن الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة العمومية جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، وكل ما انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبها انخفاض موازي لحصيلة الإيرادات العامة للدولة باعتبار النفط يسهم في تمويل موازنة الدولة حوالي (55%للفترة المدروسة) وعموما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه[2]:

الجدول رقم 11: تطور رصيد الموازنة العامة بين 2000-2018. **الوحدة:** مليار دينار جزائري.

السنوات	نفقات الموازنة	إيرادات الموازنة	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من إجماليالإيرادات%	رصيد الموازنة
2000	1278,12	15578.1	1213.2	76.87	399.9
2002	1550.64	1603.2	1007.9	62.86	52.29
2004	1891.76	2229.7	1570.7	70.44	337.9
2006	2459.01	3639.8	2799.0	76.90	1186.7
2008	4191.05	5,190.5	4088.5	78.76	999.4
2010	4466.94	4379.6	2905	66.33	-87.3
2012	7058.17	6339.3	4184.3	66.01	-718.8
2014	6995.76	5738.4	3388.4	59.04	-1157.3
2015	7656.3	5103.1	2373.5	46.51	-2553.2

[1] إسماعيل مومني وآخرون، **المرجع السابق**، ص577.

[2] **المرجع نفسه**، ص577.

2016	7984.1	4747.4	1682.5	35.44	−3236.7
2017	6882.1	5563.1	2200.1	39.03	−1319
2018	8628	6714.2	2776.0	41.35	−1913.8
2019	8200.1	6507.0	2714.0	41.70	−1693.1
2020	9443.2	6290.28	2200.06	34.98	−3152.9

المصدر: http://dgpp-mf.gov.dz/index.phphois-de-finances(2000-2020)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم08 أن موارد النفط تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة أنالإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية وعليه فان أي تذبذب في أسعاره سينعكس لا محالة على حجم الإيرادات وبالتالي حجم الإنفاق العام، ولعل العجز الموازني الذي سجلته الموازنة العامة خير دليل على ذلك، حيث بلغت نسبة 15% سنتي 2014 و 2016 وذلك عند سعر مرجعي حسابي للميزانية في حدود 37دولار للبرميل الواحد مع العلم أن سعر تعاد الموازنة 90 دولار للبرميل الواحد، حيث أن تنامي تقلبات رصيد الموازنة خلال الفترة بين سنتي 2000و2019، وتزايد حدة العجز الموازني في السنوات الأخيرة يعكس الآثار الوخيمة للازمة النفطية على التوازنات المالية للدولة.

2. **تداعيات انخفاض أسعار النفط على التضخم**

يؤدي انخفاض أسعار النفط في البلدان التي تفتقر إلىتثبيت التوقعات بالقدر الكافي حول تقلبات أسعار صرف عملاتها إلى سرعة وصول التضخم إلى مستويات عديدة بالغة الارتفاع، والجزائر كغيرها من هذه الدول فقد عرفت تخفيضا كبيرا في سعر صرف عملتها تعدى 40% سنتي 2014 و 2015، بالإضافةإلى اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي سنة 2017، والجدول التالي يبرز ذلك: [1]

الجدول رقم12: تطور معدلات التضخم من 2012−2020. **الوحدة:** %

التغير لمتوسط الأسعار	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	**8.89**	**3.25**	**2.92**	**4.78**	**5.90**	**4.8**	**4.3**	**2**	**2.4**

المصدر: https://www.ONS.dz

يتضح لنا من خلال الجدول رقم09 أن معدلات التضخم في الجزائر ارتفعت على مدى السنوات الأخيرة نتيجة ضعف الدينار وزيادة أسعار الطاقة المحلية، حيث ارتفع من 2.9سنة 2014الى 4.8 سنة2015

[1] إسماعيل مومني وآخرون، **المرجع السابق**، ص580.

ليصلإلى حوالي 5.9سنة 2016، ثم يعاود الانخفاض إلى 2.4سنة 2020 وقد جاء ذلك كمحصلة لارتقاءالأسعار التي شهدتها المجموعات السلعية الخاصة بالملابس، النقل، الصحة، السكن، الأثاث، المواد الغذائية، وكذلك للضغوط التضخمية الناتجة عن تخفيض مستويات الدعم بالنسبة لمنتجات الطاقة، وكذلك الضغوط المتولدة عن سعر صرف الدينار الجزائري، مع تراجع احتياطات النقد الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014، غير أن معدل التضخم عاود الانخفاض إلى 2.4 سنة 2020 بفعل جملة من التدابير النقدية.

3. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

يمكن تبيان تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتقسيمه بين قطاع المحروقات وباقي القطاعات في الفترة(2004-2016) من خلال عرض الجدول التالي:[1]

الجدول رقم13: تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2004-2020. **الوحدة:** مليار دينار.

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
خارج المحروقات	3829.3	4619.4	6045.1	6858.9	7811.2	10673.2	12570.9	12570.8	13567.9
قطاع المحروقات	2319.8	3882.2	4997.6	3109.1	4180.4	5536.4	4968	4657.8	3134.3
قيمة الناتج	6149.1	8501.6	11043.7	9968	11991.6	16647.9	16647.9	17228.6	16702.1
السنة	2016	*2017		*2018		*2019		*2020	
خارج المحروقات	14881.2	15176.5		15711.2		17094.1		15808.7	
قطاع المحروقات	3025.6	3699.7		4574.8		3190.1		2575.1	
قيمة الناتج	17406.8	18876.2		20259.0		20284.2		18383.8	

المصدر: فتيحة خوميجة، كريمة فرخي، **آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(2004-2016)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02، الجزائر، سبتمبر 2019، ص185.

[1] فتيحة خوميجة، كريمة فرخي، **آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(2004-2016)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02، الجزائر، سبتمبر 2019، ص185.

*: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، سنوات 2017-2021، ص26.

من خلال الجدول رقم10 نلاحظ ما يلي:

أ. التطور المتسارع والمتتالي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2004-2020) من 6149.1 مليار دينار في سنة 2004الى 17228.6 مليار دينار في سنة 2014 وذلك بزيادة وصلت إلى 11079.5 مليار دينار مع نهاية سنة 2015 عرف تراجعا إلى 16702.1 مليار دينار.

ب. عرف الناتج في قطاع المحروقات تزايدا من 2319.8 مليار دينار في سنة 2004 إلى 4997.6 مليار دينار في سنة 2008 بسبب المستويات العالية التي عرفتها أسعار النفط ومع سنة 2009 وبتأثيرالأزمة المالية العالمية تراجع الناتج إلى 3109.1 مليار دينار لكنه عاود الارتفاع من جديد ومع الأزمة النفطية ومع انهيار أسعار النفط عرف الناتج المحلي تراجعا في الفترة (2014-2016).

ت. من جهة أخرى عرفت مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج تزايدا بسبب مختلف الإصلاحات التي مست هذه القطاعات وكذا المبالغ الضخمة التي أقرت بموجب برامج الإنعاش الاقتصادي.

ث. أما خلال الفترة 2017-2020 فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا، كان للقطاعات الأخرى الحصة الأكبر في نسبة المساهمة خاصة بعد تأثرالإيرادات الكلية بانخفاضأسعار النفط وتوجه الدولة إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات من اجل اعتماد الجباية العادية محل الجباية البترولية في كمورد أساسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

4. تداعيات انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي

من المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بتقلبات التي تشهدها أسعار النفط معدل النمو الاقتصادي ويظهر ذلك في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم14: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2004-2016). **الوحدة:%.**

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو خارج المحروقات	6.2	5.6	6.1	9.6	6.3	7.2	7.1	5.6	5.0	2.3
معدل نمو المحروقات	3.3	2.5-	2.3-	0.8-	2.2-	3.4-	5.5-	0.6-	0.4	7.7
المعدل	5.2	2.0	2.4	1.6	3.6	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سنوات مختلفة.

من خلال قراءتنا الأولية للجدول رقم11 نلاحظ أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات عرف تذبذبا في هذه الفترة فكانت أعلى قيمة له في سنة 2009 بواقع 9.6%وأدنى قيمة له في سنة 2016 بواقع 2.3%، ومن

[1] فتيحة خوميجة، كريمة فرخي، **المرجع السابق**، ص ص 185-186.

جهة عرف قطاع المحروقات في سنة 2004 معدل موجب لكن بداية من سنة 2006 وهو يحقق معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 2015 أين حقق نموا موجبا ب 0.4% وفي 2017 لما حقق 7.7%، ومن هذا كان تأثير معدل نمو قطاع المحروقات كبيرا على النمو الإجمالي حيث في سنة 2009 رغم أن معدل النمو خارج المحروقات بلغ 9.6%إلا أن معدل النمو الإجمالي بلغ فقط 1.6%.

ثانيا: تداعيات تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي

يظهر التوازن الخارجي في عنصرين هما وضعية ميزان المدفوعات وحجم احتياطي الصرف المتكون.

1. **تداعيات انخفاضأسعار النفط على وضعية ميزان المدفوعات**

لمعرفة مدى تأثرميزان المدفوعات بالتقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الفترة (2004-2016) نقوم بإدراج الجدول التالي: [1]

الجدول رقم15: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة2004-2016. **الوحدة:** مليار دولار.

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	32.22	54.74	78.59	45.18	57.09	71.74	64.87	60.13	34.6	29.1
صادرات المحروقات	31.55	53.61	77.19	44.41	56.12	70.58	63.82	58.46	33.1	27.9
الواردات	17.95	20.68	37.99	7.40	38.88	51.51	54.99	59.67	52.6	49.4
رصيد الميزان التجاري	14.27	34.68	40.60	7.78	16.2	20.17	9.88	0.46	-18	-20.1
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	17.73	36.99	3.86	15.33	12.06	0.13	-5.88	-27.5	-26.0

السنة	2017	2018	2019*	2020*	2021*
الصادرات	34.57	20.66	17.39	10.82	9.13
صادرات المحروقات	33.20	19.49	10.42	9.84	7.89
الواردات	48.98	24.23	20.57	17.58	9.04
رصيد الميزان التجاري	-6.51	-3.58	-3.18	-6.76	0.09

[1] فتيحة خوميجة، كريمة فرخي، **المرجع السابق**، ص187.

رصيد ميزان المدفوعات	-10.70	-7.89	-6.90	-9.44	1.90

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سنوات مختلفة.

*: بنك الجزائر، النشرة الإحصائيةالثلاثية، سنوات 2019، 2020، 2021، ص15.

من القراءة الأولية للجدول نلاحظ مايلي:

أ. يرتكز هيكل الصادرات في الجزائر على سلعة واحدة وهي المحروقات والتي تمثل حوالي 98% وعرفت الفترة السابقة مرحلتين أساسيتين2004-2008 حيث شهدت ارتفاعا مستمرا ومتزايدا من 32.22 مليار دولار في سنة 2004الى 78.59 مليار دولار في سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وفي سنة 2009 عرفت تراجعا بسبب تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي.

ب. مع بداية 2010 عاودت بالارتفاع بعودة أسعار المحروقات إلى مستوياتها، وفي الفترة 2013-2016 عرفت قيمة الصادرات انهيارا من 64.87 مليار دولار في سنة 2013 إلى 29.1 مليار دولار في سنة 2016 بواقع 35.77 مليار دولار.

ت. منذ سنة 2004 وصادرات الجزائر في تزايد إذ بلغت 59.67 مليار دولار في سنة 2014 مقابل 17.95 مليار دولار سنة 2004 بزيادة قدرت ب 41.72 مليار دولار، لكن في سنة 2015-2016 عرفت تراجعا بسبب مختلف التدابير من اجل كبح الطلب المتزايد على منتجات العالم الخارجي.

بناءا على الإحصائيات السابقة الذكر سجل الميزان التجاري فوائض مالية في كل السنوات وبلغ أعلى مستوى له في سنة 2008 بفائض وصل ل 40.6 مليار دولار، ومع نهاية 2016 حقق عجزا قدر ب20.1 مليار دولار بسبب التراجع الحاد في الصادرات والانخفاض الضعيف في قيمة الواردات ومن جهة عرف رصيد ميزان المدفوعات فائضا في الفترة 2004-2013 وبداية من سنة 2014 بدأ يظهر العجز في الميزان التجاري حتى وصل إلى 27.5 مليار دولار نهاية سنة 2015-2016 وذلك بسبب أزمةأسعار النفط.

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على احتياطات الصرف الأجنبي

تؤثر تقلبات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف ايجابيا وسلبيا وهذا ما يوضحه الجدول التالي :[1]

الجدول رقم16: تطور قيمة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2004-2018**الوحدة:** مليار دولار

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014
القيمة	43.1	77.8	143.1	148.6	162.2	190.7	194	178.9
السنة	2015		2016		2017*		2018*	
القيمة	144.1		114.1		99.7		79.88	

[1] فتيحة خوميجة، كريمة فرخي، **المرجع السابق**، ص188.

المصدر:فتيحة خوميجة، كريمة فرخي، **آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(2004-2016)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02، الجزائر، سبتمبر2019، ص188.

*: بنك الجزائر، **التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي**، سنوات 2017-2018، ص49.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ المستويات القياسية التي بلغتها احتياطات الصرف والتي ارتفعت من 43,1 مليار دولار سنة 2004 وصولا من 194 مليار دولار سنة 2013 بزيادة قدرت نسبتها ب350% لكن مع الأزمة النفطية سنة 2014 عرفت هذه احتياطات تراجعا بحوالي 64.8 مليار دولار منتقلا من 178.9 مليار دولار سنة 2014 إلى 114.1 مليار دولار نهاية سنة 2016، لتعرف تراجعا خلال الفترة 2017-2018 وهذا بعد الضائقة المالية التي عرفتها البلاد سنة 2017 وتأثر حجم احتياطات الصرف الأجنبي بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية مما أثر على حج الصادرات الجزائرية إلى العالم الخارجي.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري وبحكم التركيبة القطاعية التي يتكون منها،فهو اقتصاد مديونية حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارةأزماته بالاعتماد على الاستدانة،إضافةإلى كونه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الذاتية التي يمتلكها خاصة الثروة البترولية التي تعد عصب الاقتصاد الجزائري، مما جعله عرضة الإختلالات التي تمس أسعار المحروقات في السوق الدولية وأي تذبذب في أسعار هذا المورد الهام ينعكس بالسلب أوالإيجاب على المتغيرات الاقتصادية الكلية،لهذا وجب على الدولة الجزائرية العمل على إقرارإصلاحات جديدة من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات كون الجزائر تزخر بموارد طبيعية هامة وذلك بإعطاءأهمية اكبر لكل من قطاع الزراعة الصناعة والخدمات، وهي قطاعات ذات مساهمة ضعيفة في الاقتصاد الوطني، وبذلك نخلص إلىأن الجزائر أمامها تحديات كبيرة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

تحليل آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تمهيد:

عرفت وضعية الموازنة العامة في الجزائر، حالة من التدهور في الألفية الثالثة وخاصة بعد الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة من جهة، والتوسع في برامج الإنفاق الحكومي من جهة أخرى، فوضعية الموازنة العامة في الجزائر مرتبطة بالتغيرات في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فأي تذبذب في سعر النفط ينعكس مباشرة على وضعية الموازنة العامة، لذلك سنقوم من خلال فصلنا هذا بدراسة مختلف التغيرات التي مست بنية الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار المحروقات وكذا طرق تمويل هذا العجز من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة2000-2021.

المبحث الثاني: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

المبحث الثالث: التمويل الغير بنكي كآلية لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

المبحث الأول: تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021.

قبل التطرق للآليات المعتمدة في تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2021، سنتطرق لتطور الإيرادات والنفقات وكذا تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر فيظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021.

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية

أولا: تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2021:

تمثل عوائد النفط نسبة عالية من إجمالي الإيرادات وهذا ما يبين لنا أهمية الجباية البترولية كمصدر في رفع إيرادات الدولة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم17: تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	أسعار النفط دولار/البرميل	الإيرادات العامة	الجباية العادية	نسبتها من الإيرادات الكلية(%)	الجباية البترولية	نسبتها من الإيرادات الكلية(%)
2000	28.59	1138.9	418.9	36.78	720.0	63.22
2001	24.9	1400.9	560.3	40.00	840.6	60.00
2002	25.31	1570.3	653.9	41.64	916.4	58.36
2003	28.9	1520.5	684.4	45.01	836.1	54.99
2004	38.63	1599.3	737.1	46.09	862.2	53.91
2005	54.33	1718.8	820.8	47.73	899.0	52.27
2006	65.40	1835.5	919.5	50.10	916.0	49.60
2007	74.40	1951.4	978.4	50.14	973.0	49.86
2008	99.0	2895.2	1179.8	40.75	1715.4	59.25
2009	61.52	3275.4	1348.4	41.17	1927.0	58.83

49.13	1501.7	50.87	1555.0	3056.7	79.91	**2010**
44.02	1529.4	55.98	1944.7	3474.1	112.9	**2011**
39.93	1519.0	60.07	2285.5	3804.5	110.70	**2012**
41.48	1615.9	58.52	2279.4	3895.3	109.1	**2013**
40.17	1577.7	59.83	2350.0	3927.3	99.1	**2014**
37.85	1722.9	62.15	2829.0	4552.5	60.0	**2015**
33.57	1682.5	66.43	3329.0	5011.6	40.0	**2016**
30.96	1121.3	69.04	2500.8	3622.1	50.0	**2017**
36.77	2349.7	42.43	2711.8	6389.4	54.12	***2018**
41.70	2714.0	58.30	3793.0	6507.0	71.44	****2019**
34.98	2200.06	48.75	3047.1	6290.28	64.49	****2020**
37.44	2346.11	45.07	2824.4	6266.73	74.5	****2021**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- وعيل ميلود وآخرون، العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، مخبر السياسات والدراسات الاستشرافية، ط1، الجزائر، 2020، ص355.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الإحصائي، التقرير السنوي الإحصائي لسنوات 2000-2021.
- *: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، ص65.
- **: قوانين المالية لسنوات 2019، 2020، 2021.

من أجل تسهيل تحليل المعطيات الموجودة في الجدول نقوم بترجمتها إلى شكل بياني كما يوضح الشكل الموالي رقم07:

الشكل رقم07: تطور حجم إيرادات الجباية البترولية في الجزائر في ضل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2021.

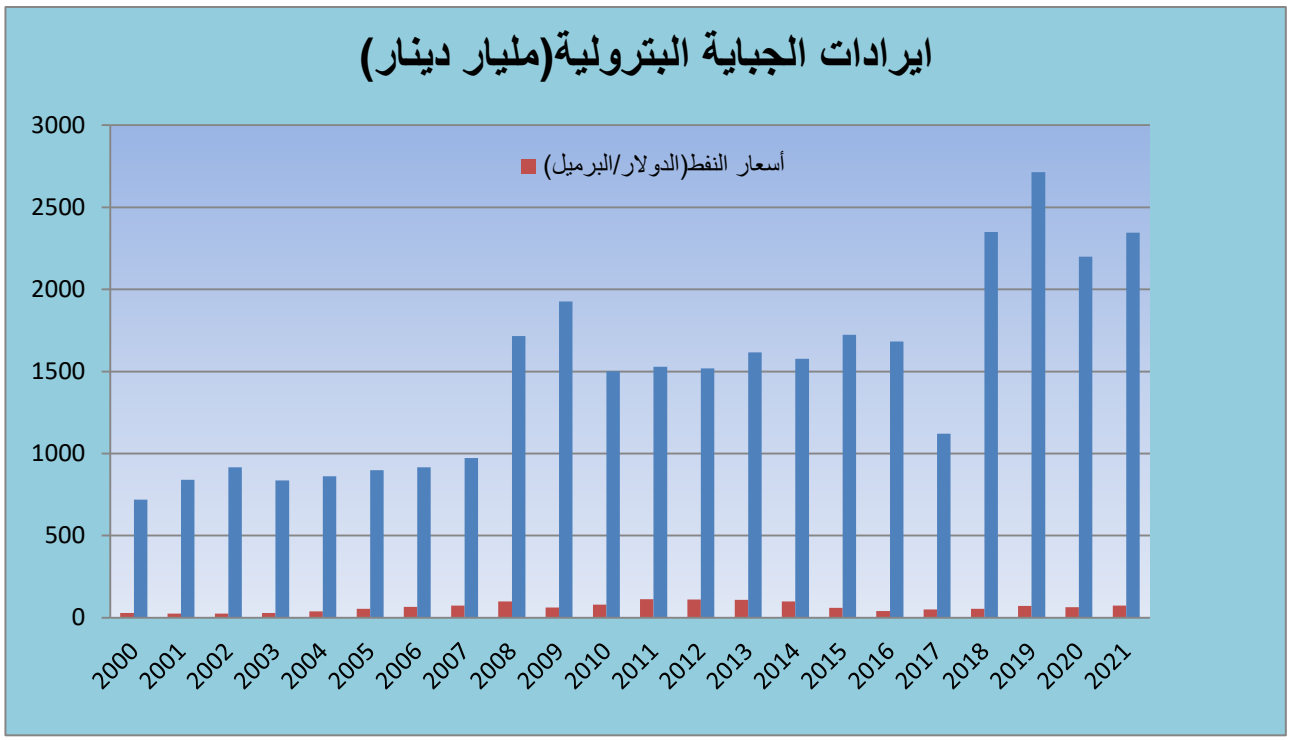

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم19،ص92.

نستنتج من خلال الشكل رقم 07 أن تطور إيرادات الجباية البترولية تميزت بثلاثة مراحل و التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- **الفترة 2000-2007:** عرفت إيرادات المحروقات ارتفاعا مستمرا، وذلك نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات خلال الألفية الثالثة، حيث بلغ سعر البرميل 28.5 دولار سنة 2000 رافقه تحسن في حصيلة الجباية البترولية، وهو ما دفع الحكومة إلى الاعتماد عليها بدرجة كبيرة، حيث بلغت سنة 2000 حوالي 720مليار دج وبنسبة 63.22% من الإيرادات الكلية، وشهدت الجباية البترولية خلال الفترة 2001-2007 نوع من الاستقرار حيث تراوحت قيمتها بين 840 مليار دينار و970 مليار دينار بعد ارتفاع أسعار النفط إلى 99دولار للبرميل في السوق العالمية.

2- **الفترة 2008-2017:** خلال سنة 2008 أي بداية ظهور تداعيات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة والانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات والتي تراوحت أسعارها سنة 2009 و2010، بما قيمته 61.52 و79.91دولار للبرميل على التوالي ، حيث سجلت الجباية البترولية إيرادات بقيمة 1501مايار دينار سنة 2010 كحد أدنى وارتفعت سنة 2014 إلىإن

بلغت 1577.7مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 40.17%من إجمالي الإيرادات الكلية، كما عرفت إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة الممتدة بين 2014-2017 بداية انهيار أسعار المحروقات مما اثر بشكل سلبي على إيرادات الجباية البترولية حيث بلغت سنتي 2015 و2016، 1723و1682.5 على التوالي، كما انخفضت نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات في سنة 2017 إلى ادني قيمة لها حيث قدرت بنسبة 30.96% من إجمالي الإيرادات ما يعكس رغبة الدولة إلى التوجه إلى تنمية الإيرادات العادية في ضل عدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولية.

3-الفترة2018-2021: مع بداية سنة 2018 ودخول العالم في أزمة فيروس كورونا سنة 2019 شهدت أسعار المحروقات ارتفاع طفيف بلغ 71.44دولار للبرميل لتسجل إيرادات الجباية البترولية قيمة قدرها 2714 مليار دينار، لتعود وتنخفض سنة 2020حيث قدرت ب2200.06مليار وذلك راجع إلى توقف كبرى المصانع العالمية عن النشاط بسبب الأزمة الصحية وانخفاض الطلب العالمي على النفط، وفي مطلع سنة2021 وبداية انفراج الأزمة الصحية العالمية وعودة العديد من البلدان المصنعة إلى نشاطها العادي سجلت الجباية البترولية في الجزائر ارتفاعا بلغ 2346.11 مليار دينار بعد الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات في هذه السنة والتي بلغت 74.5دولار للبرميل.

ثانيا: تحليل تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000-2021:

عرفت إيرادات الجباية في الجزائر ارتفاع مستمر منذ بداية 2001 إلى غاية 2020 كما يوضح الشكل في الأسفل:

الشكل رقم08: تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021. **الوحدة:** مليار دينار.

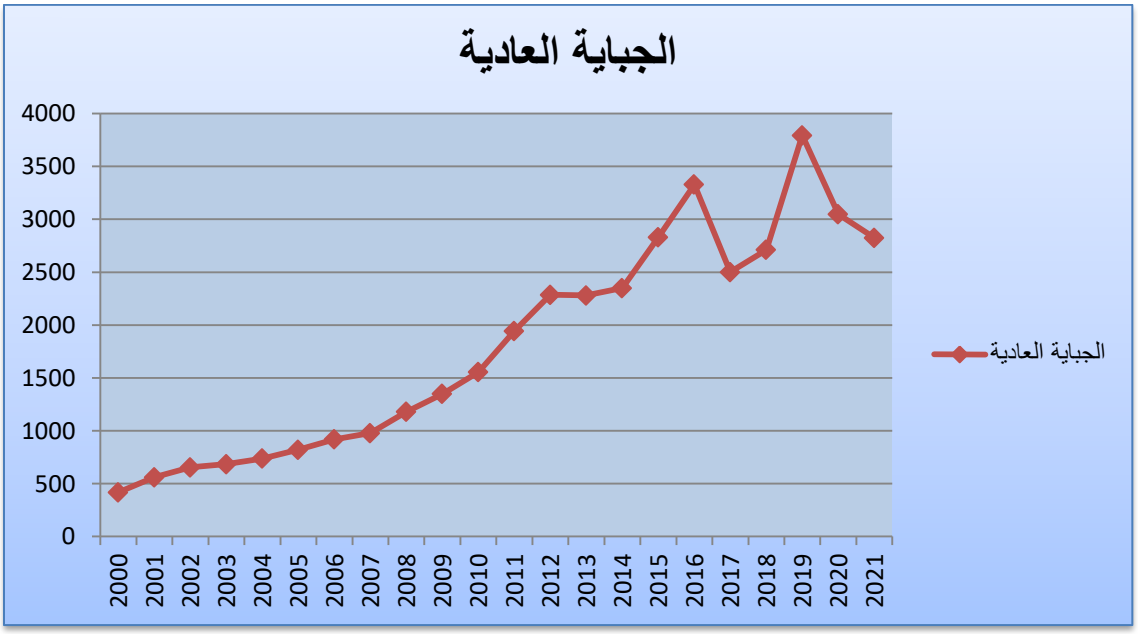

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم19، ص92

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه يتضح لنا ما يلي:

1- المرحلة الأولى (2000-2016): بحلول سنة 2000 عرفت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 419 مليار دينار، لتستمر في التحسن من سنة إلى أخرى لتبلغ سنة 2016،هذه الزيادة راجعة لارتفاع الحصيلة الضريبية على الدخل الإجمالي وذلك نتيجة الزيادة في الدخل الإجمالي، كما يتبين لنا أيضا عدم استقرار هذه النسب وذلك بسبب عدم استقرار النظام الضريبي الذي يمثل القاعدة الأساسية للجباية العادية.

2- المرحلة الثانية(2016-2017): عرفت إيرادات الجباية العادية حلال هذه المرحلة انخفاضا حيث بلغت 2500مليار دينار سنة 2017 وهذا بسبب التراجع الذي عرفته أسعار المحروقات منذ سنة 2014 والتي أثرت على إيرادات نسب مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية.

3- المرحلة الثالثة(2017-2019): نلاحظ عودة الجباية العادية للارتفاع خلال هذه الفترة حيث بلغت 2711.8 مليار دينار سنة 2018 لتواصل في الارتفاع خلال سنة 2019 حيث قدرت ب3793 مليار دينار، وهذا راجع إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة ما اثر إيجابا على إيرادات كل من الجباية البترولية والجباية العادية.

4- المرحلة الرابعة(2019-2021): نلاحظ انخفاض إيرادات الجباية العادية خلال هذه الفترة حيث بلغت 3074.1 مليار دينار سنة 2020 لتواصل انخفاضها خلال سنة 2021 حيث قدرت ب 2824.8 مليار دينار، وهذا راجع إلى تأثر مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تأثر حصيلة الجباية البترولية بسبب الأزمة الصحية العالمية التي عرفها العالم.

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

تنعكس الخصوصيات الهيكلية للاقتصاد الجزائري على كل مفاصله وتعتبر الإيرادات العامة من أهم المجاميع تأثرا بذلك و يمكن توضيح أهم التغيرات التي شهدتها الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم09: تطور حجم الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

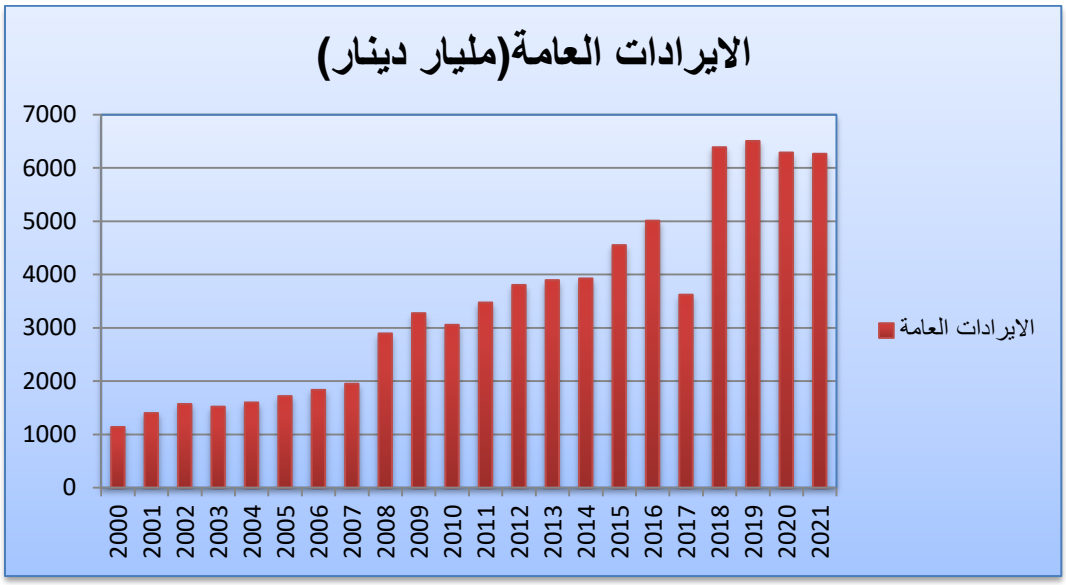

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم19، ص92.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإيرادات العامة في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2000-2016 حيث عرفت منحنى متزايد ابتداء من سنة 2000 حيث انتقلت من 1138.9مليار دينار سنة 2000 لتبلغ 5011.6مليار دينار وهي اكبر قيمة حققتها طول الفترة الممتدة بين 2000 و2016، وهذا الارتفاع راجع إلى تحسن الإيرادات البترولية بعد ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، أما في فترات الأزمات أي سنوات 2008و2014 فقد عرفت الإيرادات العامة بعض التذبذب بعد تأثر إيرادات الجباية البترولية بمستوى أسعار النفط خاصة وأنها هي المسيطرة على تمويل الموازنة العامة مقارنة بالإيرادات العادية، لتعرف تراجع كبير سنة 2017 حيث قدرت قيمتها ب 3622 مليار دينار لتأثرها بالأزمة النفطية لسنة 2014، لتنتهج الدولة سياسة التمويل الغير تقليدي لتمويل رصيد الموازنة بعد نفاد مخزون صندوق ضبط الموارد وهو ما نلاحظه في حجم الإيرادات العامة المسجلة خلال الفترة 2017-2019، لتشهد الإيرادات العامة انخفاض سنة 2021 حيث قدرت ب8164.8 مليار دينار مقارنة بسنة 2020 والتي عرفت خلالها الإيرادات العامة أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الإجراءات التصحيحية التي قامت بها الحكومة وتوجيه سياستها نحو الاعتماد على الإيرادات العادية بدل إيرادات الجباية البترولية في تمويل نفقاتها العامة.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2021

على اثر عودة أسعار النفط إلى الارتفاع مطلع سنة 2000 أخذت بعض المؤشرات الاقتصادية في التحسن ف من بين هذه المؤشرات النفقات العامة حيث انتقلت الدولة بداية من سنة 2000 في الانتقال من سياسة التقشف المتبعة آنذاك إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية، حيث شرعت الحكومة في تنفيذ برامج الاستثمار وذلك بهدف الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهذا ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة للدول خلال هذه الفترة.

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2021

لقد تطورت نفقات التسيير بشكل كبير منذ سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا، و للوقوف أكثر على حجم هذا التطور لزم علينا الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم18: تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2021. **الوحدة:** مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نفقات التسيير	881.0	1037.7	1038.6	1163.4	1241.2	1232.5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نفقات التسيير	1452.0	1642.7	2290.4	2255.1	2736.2	2945.1
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التسيير	4691.3	4131.5	4494.3	4617.0	4585.5	2473.1
السنوات	2018	2019	2020		2021	
نفقات التسيير	4648.3	4954.4	4893.1		5011.2	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- وعيل ميلود وآخرون، العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، مخبر السياسات والدراسات الاستشرافية، ط1، الجزائر، 2020، ص355.
- *: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 65.
- **: قوانين المالية لسنوات2019، 2020، 2021.

ولتسهيل تحليل تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2021 قمنا بترجمتها إلى الشكل البياني رقم 10:

الشكل رقم10: تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2021.

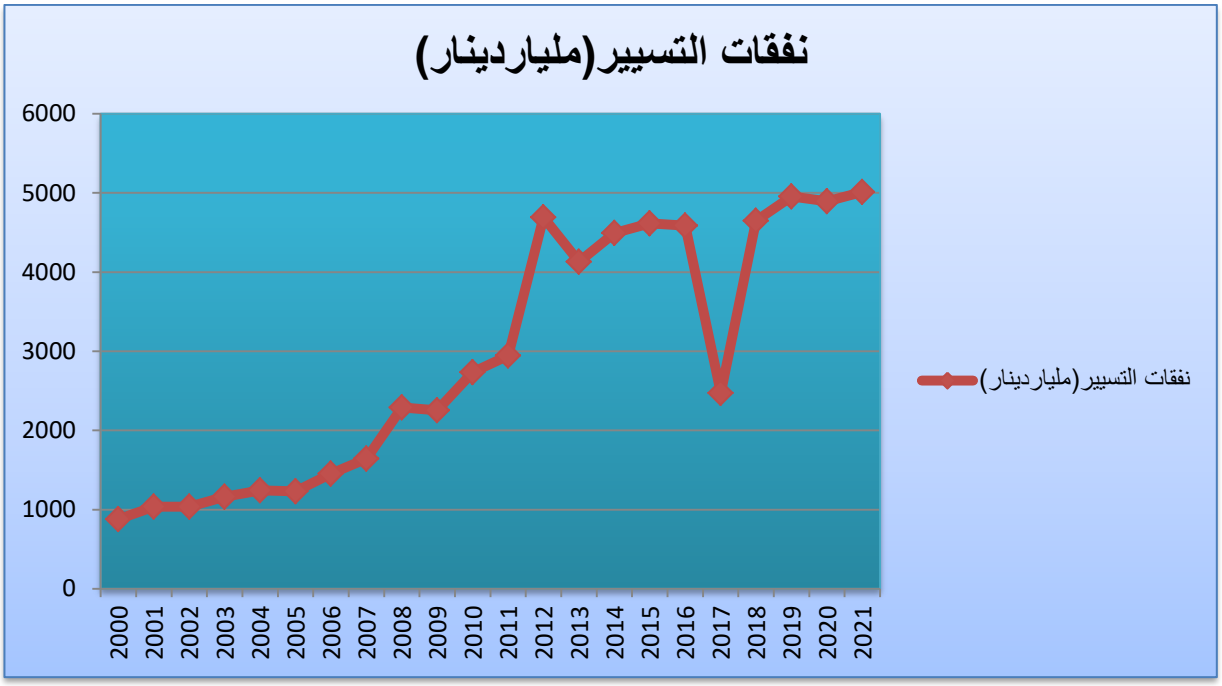

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم20، ص98.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2021، ارتفاع نفقات التسيير بشكل كبير خلال الفترة 2000-2014 حيث انتقلت من 881 مليار دينار سنة 2000 إلى 4094.3 مليار دينار سنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل أبرزها تسديد الدين العام، إضافة إلى ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، ويظهر هذا الارتفاع جليا سنة 2008 نتيجة تطبيق شبكة الأجور الجديدة.

أما خلال الفترة 2015-2017فقد عرفت نفقات التسيير نقطة تحول حيث انخفضت قيمتها من 4617 مليار دينار سنة 2015 إلى 2473.5 مليار دينار سنة 2017 وذلك راجع لانخفاض عائدات الجزائر من الجباية البترولية بسبب أزمة أسعار النفط خلال سنة 2014 وكذا السياسة التقشفية المنتهجة من قبل الدولة، والإجراءات التصحيحية التي قامت بها الحكومة بتجميد التوظيف، أما خلال سنتي 2018 و2019 سجلت ارتفاعا محسوسا حيث بلغت قيمتها 4648.3 و 4954.4 مليار دينار على التوالي بعد التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات وعودة الدولة للإنفاق من جديد، لتعود للانخفاض نهاية سنة 2019 و 2020 حيث بلغت قيمتها 4893.1 مليار دينار سنة 2020، وذلك نتيجة المخلفات التي سببتها أزمة كورونا، لتعود للارتفاع

مجددا نهاية سنة2021وذلك نتيجة بداية التعافي من الأزمة الصحية وعودة الإنفاق إلى مساره المخطط، وانتعاش إيرادات الجباية البترولية نتيجة بداية الارتفاع في أسعار المحروقات خلال هذه السنة.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة2000-2021

خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى تضاعفا كبيرا وهذا ما يدل على مجال توسع الخدمة العمومية، وكذا الإنفاق الحكومي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم19: تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2021. **الوحدة:** مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نفقات التجهيز	318.8	434.0	502.3	567.5	618.7	872.5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نفقات التجهيز	1091.4	1552.2	1898.0	1944.6	1921.6	2140.2
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التجهيز	2363.0	1892.6	2501.4	3039.3	2711.9	1403.3
السنوات	2018*	2019**	2020**		2021**	
نفقات التجهيز	2509.4	3039.3	4550.1		3153.5	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- وعيل ميلود وآخرون، العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، مخبر السياسات والدراسات الاستشرافية، ط1، الجزائر، 2020،ص356.
- *: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 65.
- **: قوانين المالية لسنوات2019، 2020، 2021.

الشكل رقم11: تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2021:

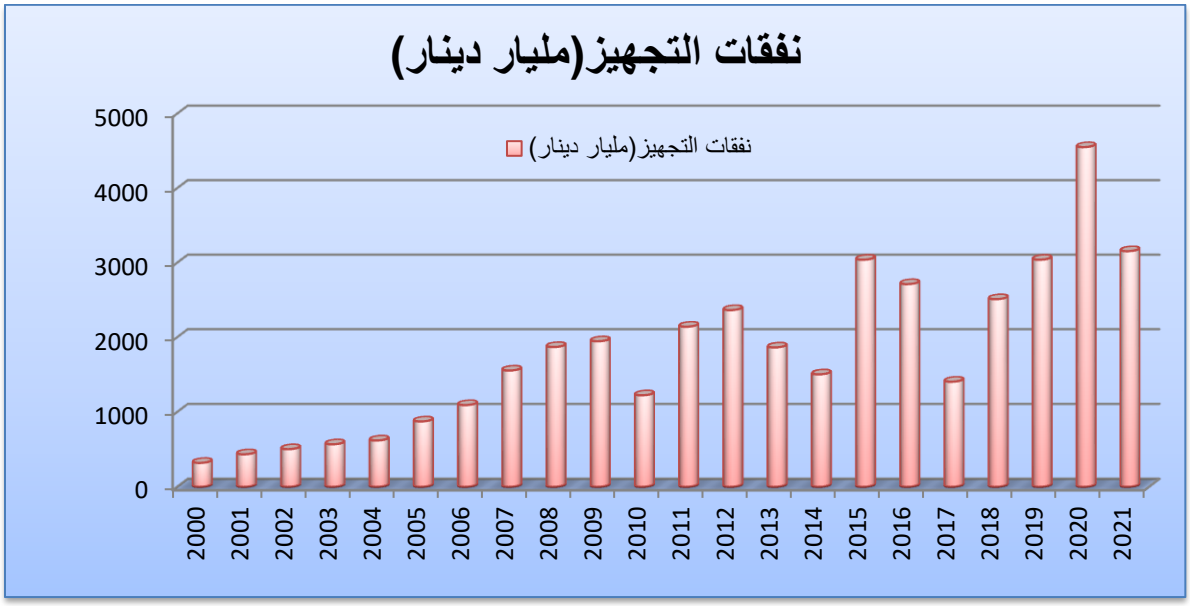

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم21، ص100.

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم11 ارتأينا إلى تقسيم تطور نفقات التجهيز في الجزائر إلى أربع مراحل نوضحها كما يلي:

المرحلة الأولى2000-2009: نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن نفقات التجهيز شهدت ارتفاعا هي الأخرى خلال سنوات 2000-2009 وذلك نتيجة لارتفاع إيرادات المحروقات، وانتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية عن طريق تبني برامج تنموية كبيرة، حيث بلغت نفقات التجهيز 318.8 مليار دينار سنة 2000، إلىأن تبلغ سنة 2009 حجم 1944.6 مليار دينار.

المرحلة الثانية 2010-2014: كما نلاحظ أيضا انه خلال الفترة 2010-2014 وهي الفترة التي تم فيها إطلاق البرنامج الخماسي في إطار مواصلة سياسة التنمية من قبل الدولة الجزائرية، حيث عرفت خلالها نفقات التجهيز ارتفاعا خاصة سنة 2013 والتي بلغت خلالها 1862 مليار دينار، كما شهدت سنة 2014 انخفاض حجم نفقات التجهيز حيث بلغت1501.4 وذلك نتيجة الأزمة النفطية العالمية وعزوف الدولة الجزائرية عن الإنفاق بعد تأثر إيرادات الجباية البترولية بانخفاض أسعار المحروقات.

المرحلة الثالثة 2015-2017: بعد إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر من 2015-2019، لكن ونضرا لضائقة المالية التي انخفضت على إثرها أسعار المحروقات، وانخفاض مستوى

الاحتياطي النقدي إلى اقل من100 مليار دولار، فقد اقتصر تنفيذه فقط على سنة 2015 والتي بلغت خلالها نفقات التجهيز 3039.3 مليار دينار، أما خلال سنتي 2016و2017 فقد عرفت نفقات التجهيز انخفاضا حيث قدرت ب2711.9 مليار دينار و1403.3 مليار دينار على التوالي.

المرحلة الرابعة 2018-2021: عرفت نفقات التجهيز منحنى متصاعد خلال سنوات2018، 2019، 2020، حيث بلغت سنة اكبر قيمة لها 2020 ب4550.1مليار دينار، وذلك نتيجة الزيادة في حجم الإيرادات العامة، لتسجل انخفاضا سنة 2021 حيث بلغت 3153.1مليار دينار بعد الإجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة من اجل مسايرة الوضع الصحي في البلاد بسبب COVID-19.

ثالثا: تحليل تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 2000-2021.

ما ميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هو التزايد المستمر للنفقات العامة، وبما ان الجباية البترولية هو مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هذه النفقات والتي سنقوم بتحليلها وما مدى تغطية الجباية البترولية لهذه النفقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم20: تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 2000-2021. **الوحدة:** مليار دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفقات العامة	1199.8	1471.7	1540.9	1730.9	1859.9	2105.1	2543.4	3194.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفقات العامة	4188.4	4199.9	4657.6	4657.6	7054.4	6024.1	6995.7	7656.3
السنة	2016	2017	2018	2019	2020		2021	
النفقات العامة	7297.5	7282.7	7726.3	8200.1	9443.2		8164.8	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- وعيل ميلود وآخرون، **العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر**، مخبر السياسات والدراسات الاستشرافية، ط1، الجزائر، 2020،ص361.
- معطيات الجدول رقم14.
- *: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، ص65.
- **: قوانين المالية لسنوات، 2019، 2020، 2021.

ومن اجل القدرة على تحليلنا لبيانات الجدول رقم17 قمنا برسم الشكل التالي:

الشكل رقم12: تطورالنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

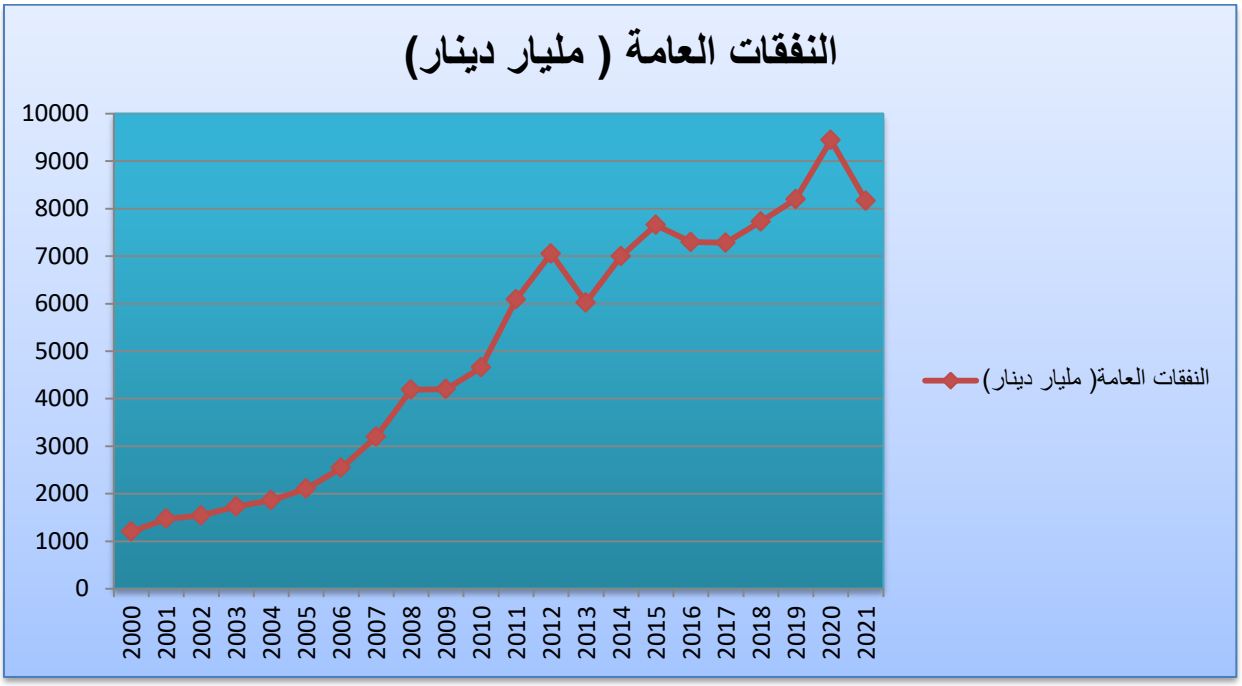

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم22، ص102.

يمكن تقسيم تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2021 إلى ثلاث مراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى 2000-2014: من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن النفقات العامة في الجزائر شهدت خلال فترة الممتدة بين 2000-2013 نموا مستمرا، حيث ارتفعت من 1199.8مليار دينار خلال سنة 2000إلى6024.1 مليار دينار سنة 2013، وهي فترة عرفت خلالها تبني الدولة لمشاريع تنموية كبيرة في إطار سياسة توسعية كنزية من خلال تحسين المستوى المعيشي للسكان وإطلاق مشاريع سكنية بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين، وهو ما يفسر ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية والانتعاش الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية مند مطلع سنة 2000.

لتشهد سنة 2014 انخفاضا في حجم الإنفاق العام بعد السقوط الحر لأسعار المحروقات حيث قدر حجم النفقات خلال هذه السنة ب 6599 مليار دينار.

المرحلة الثانية 2015-2017: شهدت النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاع مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت سنة 2015 ب 7656.3 مليار دينار بعد قرار إطلاق مشروع توطيد النمو الاقتصادي والذي خصص له مبلغ ضخم قدر ب 262 مليار دولار حيث اقتصر تنفيذه على سنة 2015 حيث قررت الحكومة الجزائرية غلق حساب هذا المشروع بعد الانهيار الذي شهدته إيرادات الجباية البترولية نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014، وهو ما انعكس على حجم الإنفاق العام خلال سنتي 2016 و2017 حيث قدرت النفقات العامة ب 7282مليار دينار مقارنة بسنة 2016 والتي بلغ خلاله حجم الإنفاق العام 7297 مليار دينار وذلك لتبني الدولة لسياسة ترشيد النفقات.

المرحلة الثالثة 2018-2021: عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة نموا جديدا خاصة بعد ارتفاع حجم الإيرادات العامة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات ما انعكس ايجابيا على حجم الإنفاق العام حيث بلغت سنة 2020 اكبر قيمة لها خلال فترة الدراسة قدرت ب 9443.2 مليار دينار.

شهدت سنة 2021 انخفاض حجم الإنفاق العام حيث قدر ب 8164 مليار دينار مقارنة بسنة 2019 وسنة2020، وهذا نتيجة الأزمة الصحية العالمية ما انعكس سلبا على مستوى حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019-2021.

المطلب الثالث: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 في ظل تقلبات أسعار المحروقات.

لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العمومي إلى اتساع الفجوة بين النفقات العامة للدولة وإيراداتها، ما انعكس بشكل واضح على توازن الموازنة، وذلك رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة عند ضخ الموارد البترولية في الدائرة الاقتصادية، تجنبا للضغط النقدي الناجم عن إغراق السوق الوطنية بالنقد في ضل الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني رغم جهود الدولة المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية فقد ضل اختلال الموازنة العامة واضحا لفترة زمنية طويلة، هذا العجز الذي ارتبط كثيرا بمستوى أسعار المحروقات في السوق العالمية ما انعكس على رصيد الموازنة العامة ، والذي يعبر عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويمكن تقدير رصيد الموازنة العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم21: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021في ضل تقلبات أسعار المحروقات

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات العامة(2)	الإيرادات العامة(1)	أسعار النفط (دولار/البرميل)	رصيد الموازنة (1-2)
2000	1199.8	1138.9	28.59	-60.9
2001	1471.7	1400.9	24.9	-70.9
2002	1540.9	1570.3	25.31	29.4
2003	1730.9	1520.5	28.9	-210.4
2004	1859.9	1599.3	38.63	-260.6
2005	2105.1	1718.8	54.33	-385.3
2006	2543.4	1835.5	65.40	-707.9
2007	3194.9	1951.4	74.40	-1243.6
2008	4188.4	2895.2	99.0	-1293.2
2009	4199.9	3275.4	61.52	-924.3
2010	4657.6	3056.7	79.91	-1600.9
2011	6085.3	3474.1	112.9	-2611.2
2012	7054.4	3804.5	110.70	-3249.9
2013	6024.1	3895.3	109.1	-2128.8
2014	6995.7	3927.3	99.1	-3068.0
2015	7656.3	4552.5	60.0	-3103.3
2016	7297.5	5011.6	40.0	-2285.9
2017	7282.7	3622.1	50.0	-3660.6
2018	7726.3	6389.4	54.12	-1136.9
2019	8200.1	6507.0	71.44	-1693.1
2020	9443.2	6290.28	64.49	-3152.9
2021	8164.8	6266.73	74.5	-1898.1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم19،ص92، والجدول رقم22، ص102.

الشكل رقم13: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

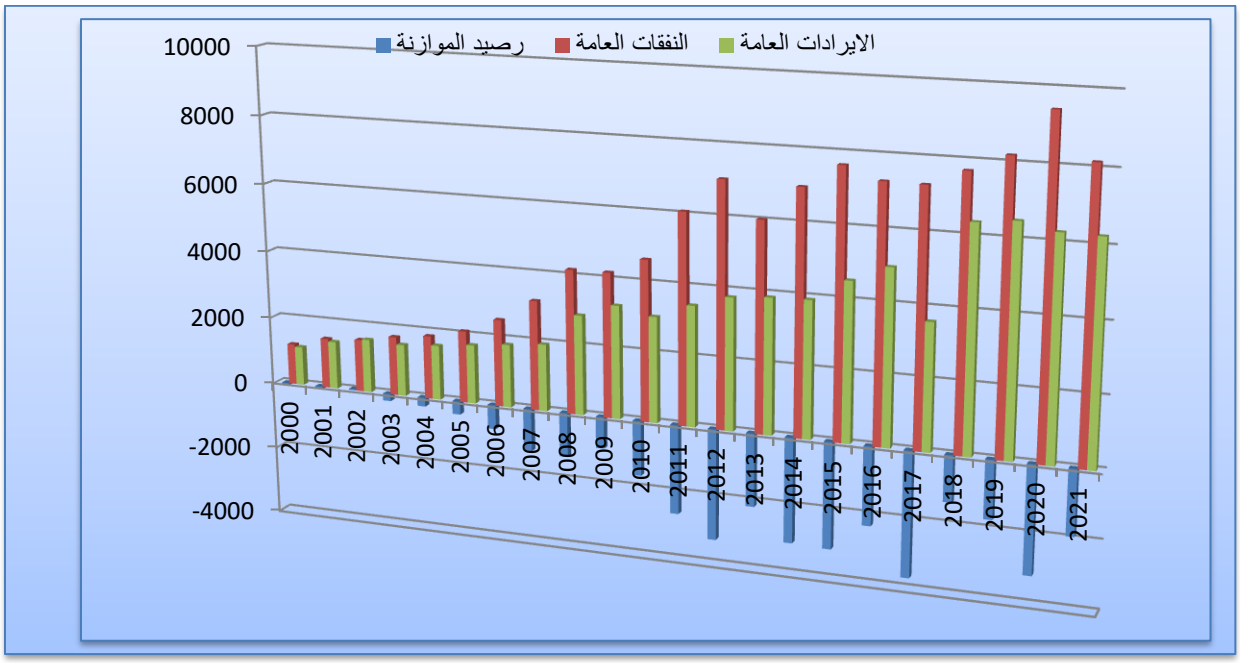

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مطيات الجدول رقم23،ص105.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة شهد تطورا ملحوظا مند سنة 2000 حيث حقق عجزا قدر بحوالي 60.9 مليار دينار وتواصل هذا العجز خلال سنة 2001 بزيادة قدرت ب10 مليار دينار وهذا بعد تأثر الإيرادات العامة في الجزائر وانخفاض أسعار النفط بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001، أما في سنة 2002 فقد حقق رصيد الموازنة العامة فائضا قدر ب29.4 مليار دينار بعد الارتفاع الذي شهدته الجباية البترولية وانتعاش الإيرادات العامة في تلك السنة، بعد ذلك تواصل عجز الموازنة في الجزائر طول الفترة الممتدة من 2004-2017 حيث بلغ 260.6مليار دينار سنة 2004 و 3660.6مليار دينار سنة 2017 وهي اكبر قيمة بلغها عجز الموازنة العامة في الجزائر طول فترة الدراسة وذلك بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض الحصيلة في الجباية البترولية، وكذا ظاهرة النفقات المتزايدة بعد اعتماد الحكومة الجزائرية مجموعة من المشاريع التنموية خلال هذه الفترة، أما خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 فقد عرف رصيد الموازنة حالة من العجز لكن بمستويات اقل من السنوات السابقة بعد انتهاج الدولة لسياسة التمويل الغير تقليدي لتمويل عجز الموازنة العامة وكذا الارتفاع المحسوس في الإيرادات العامة وانخفاض النفقات العامة بسبب الإجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، حيث قدر العجز الموازني في آخر سنة من فترة الدراسة ب 1898.1مليار دينار.

المبحث الثاني: مصادر تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

مما لاشك فيه أن العجز الموازني يضع اقتصاد الجزائر أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله، أهمها الضرائب بشتى أشكالها، والاقتراض سواء بطرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاستدانة من المؤسسات الدولية بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي خاصة مع تراجع أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية منذ جوان 2014 وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق الحكومي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

يكتسب موضوع ترشيد النفقات العامة أهمية قصوى في العصر الحديث، نتيجة تزايدها المضطرد حتى يمكن التأكد من أن هذا التزايد يؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة حقيقية دون أي تأثير سلبي في الإنتاج أو التوظيف أو الأسعار.

أولا: تعريف ترشيد الإنفاق العام

ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، [1]ويعني ترشيد الإنفاق العام أيضا العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الدّاخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أقل حدّ ممكن، و الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام،[2] ويعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام على أنه توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها وفقا لمنظور معامل وعام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى حد من التكلفة.[3]

ومما سبق يمكن أن نسوق مفهوما شاملا لترشيد النفقات العامة، بالقول أنه التزام قدر محدد من الإنفاق العام وتحري الرشادة عند صرف الأموال العامة مما يحقق أقصى قدر من احتياجات المجتمع بكل كفاءة وفعالية.

---

[1] حنيش أحمد، **المرجع السابق**، ص46.

[2] محمد ماحي، **المرجع السابق**، ص125.

[3] لحسن دردوري، **المرجع السابق**، ص137.

ثانيا:أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي

يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما يلي: [1]

1. رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

- ❖ تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- ❖ خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة و الإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمساهمة في تدعيم وإحلال وتحديد مشروعات البنية الأساسية.
- ❖ مراجعة هيكلة المصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- ❖ دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة وتحدياتها.
- ❖ محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر و أشكال سوء استعمال السلطة والمال العام
- ❖ الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

ثالثا : دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

يكتسب موضوع ترشيد النفقات العامة أهمية قصوى في العصر الحديث، نتيجة تزايدها المضطرد حتى يمكن التأكد من أن هذا التزايد يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي زيادة حقيقية دون أي تأثير سلبي في الإنتاج أو التوظيف أو الأسعار.[2]

[1]خضرة عثمانية، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020-2021، ص50.

[2]كزيز نسرين، حميدة مختار، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، مجلة الإبداع، مجلد8، رقم1، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ديسمبر2018، ص116.

الجدول رقم22: تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021. **الوحدة:** مليار دينار جزائري.

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	الجباية البترولية من الإيرادات الكلية
2014	6995.7	3927.3	-3088.8	40.17
2015	7656.3	4552.5	-3123.3	37.85
2016	7297.5	5011.6	-2285.9	33.57
2017	7286.7	3622.1	-3660.6	30.96
2018	7726.3	6389.4	-1336.9	36.77
2019	8200.1	6507.0	-1693.1	41.70
2020	9443.23	6290.28	-3152.95	34.98
2021	8164.8	6266.73	-1898.1	37.44

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 19، ص92، والجدول رقم22، ص102، والشكل رقم 13، ص106.

من خلال الجدول رقم19 نلاحظ أن وتيرة النفقات العامة للدولة عرفت زيادة وبشكل كبير من سنة لأخرى خلال الفترة المنحصرة من 2000-2021، ويرتبط نمو الإنفاق العام ارتباط وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر.

الفترة 2000-2004عرفت هذه المرحلة ارتفاع في النفقات العامة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الفترة 2000-2009 سجلت الموازنة العامة أكبر عجز بقيمة 1293.2 مليار دينار جزائري سنة 2008، ويعود ذلك لعدة عوامل منها مايتعلق بالداخل وأهمها تزايد الإنفاق العام وأخرى خارجية أهمها أزمة الرهن العقاري.

الفترة 2010-2014 تراجع ملحوظ في نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية من 49.13 سنة 2010 إلى 40.17 سنة 2014، وفي المقابل كان أثر صدمة أسعار النفط واضحا على ميزانية الدولة حيث سجلت الميزانية رصيد سالب بقيمة (8.3088 مليار دينار).

الفترة 2015-2017 تم تسجيل عجز في الميزانية ب2285.9 مليار دينار جزائري خلال سنة 2016، كما أن الجباية البترولية واصلت تراجعها ولكن بوتيرة أقل من سنة 2015 وسبب كبح العجز خلال سنة 2016 بعض إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي منها تدابير التقشف وشملت الإلغاء التدريجي للنفقات الغير متكررة عبر

تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع التراموي والمستشفيات ...الخ)، خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة.

من 2018-2021 عرف رصيد الميزانية عجز بنسب كبيرة، وقد كان من الأسباب تزايد النفقات العامة بوتيرة أعلى من زيادة الإيرادات العامة.

المطلب الثاني:الضرائب ودورها في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة2000-2021:

الضريبة عنصر دينامكي حساس يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، كما أنه يؤثر على مجموعة من المؤشرات الحساسة داخل الاقتصاد كالميزانية مثلا باعتبارها المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة.[1]

أولا: بنية إيرادات الموازنة العامة

تتمثل إيرادات الموازنة العامة في الموارد العادية والجباية البترولية:

1- الموارد العادية: تتكون الموارد العادية من الإيرادات الجبائية وتنقسم إلى:

أ-الإيرادات الضريبية:

- **حاصل الضرائب المباشرة:** تتمثل في الضرائب التي تستهدف الدخل، وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي وضريبة أرباح الشركات.
- حاصل حقوق التسجيل والطابع.
- **حاصل الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة كالرسوم الثابتة، والقيمة على استهلاك منتجات الكحول مثلا بالإضافة إلى الرسم الدّاخلي على الاستهلاك.

ب- حاصل الرسوم الجمركية (الإيرادات غير جبائية): وتشمل إيرادات أملاك الدولة، والتي تتمثل في حصيلة استغلال كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يشتغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكفآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة، وكذا مختلف الإيرادات الأخرى للميزانية مثل أرباح بنك الجزائر، أرباح بعض المؤسسات العمومية، الهيئات والمنح رغم قلتها.

2- الجباية البترولية: تتمثل في النظام الجبائي المطبق على نشاطات التنقيب على المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب، وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وتتكون الجباية البترولية من:

[1] وعيل ميلود وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص219-220.

- ❖ رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية، يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلو متر مربع سواء في مرحلة التنقيب أو الاستغلال.
- ❖ إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات المعاد ضخها، تحدد على أساس كمية المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المعاد ضخها في الجيوب، أو المستهلكة في عملية الإنتاج.
- ❖ الرسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية، وهو عبارة عن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا.
- ❖ الضريبة التكميلية على النتائج محسوبة حسب نسبة ضريبة أرباح الشركات، حسب الشروط والمجال المعمول بها عند تاريخ الدفع.
- ❖ ضرائب النظام العام هي الضرائب المشتركة كالرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

ثانيا: دور الإيرادات الضريبية في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2000-2021:

يهدف الإصلاح الضريبي ككل إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر:[1]

[1] علوي شمس نريمان، بن الزاوي عبد الرزاق، **أثر إصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر،المجلد07، العدد01، جوان2020، ص469.

الجدول رقم23: دور الإيرادات الضريبية في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2000-2021 **الوحدة:** مليار دج.

السنوات	الإيرادات الضريبية*	الإيرادات العامة	النفقات العامة	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في النفقات العامة	رصيد الميزانية
2000	349.5	1138.9	1199.8	30.69	29.13	-60.9
2001	398.2	1400.9	1471.7	28.42	27.06	-70.9
2002	482.9	1570.3	1540.9	30.75	31.34	29.4
2003	524.9	1520.5	1730.9	34.52	30.33	-210.4
2004	580.4	1599.3	1859.9	36.29	31.21	-260.6
2005	640.4	1718.8	2105.1	37.25	42؟30	-386.3
2006	720.8	1835.5	2543.4	39.27	28.34	-707.9
2007	766.8	1931.4	3194.9	39.70	24.00	-1243.6
2008	965.2	2895.2	4188.4	33.34	23.04	-1293.2
2009	1146.6	3275.4	4199.7	35.01	27.30	-924.3
2010	1298.0	3056.7	4657.6	42.46	27.87	-1600.9
2011	1527.1	3474.1	6085.3	43.96	25.09	-2611.2
2012	1905.6	3804.5	7054.4	50.09	27.01	-3249.9
2013	2031.0	3895.3	6024.1	52.14	33.71	-2128.8
2014	2091.4	3927.3	6995.7	53.25	56.14	-3068.8
2015	2354.7	4552.5	7656.3	51.72	30.76	-3103.3
2016	2422.9	5011.6	7297.5	48.35	33.20	-2285.9
2017	2761.1	3622.1	7286.7	76.23	37.89	-3660.6
2018	2336.0	6389.4	7726.3	36.56	30.23	-1336.9
2019	3041.4	6507.0	8200.1	46.74	26.96	-1693.1
2020	2843.3	6290.28	9443.23	45.20	30.10	-3152.95
2021	2635.6	6266.73	8164.83	42.05	32.27	-1898.1

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- معطيات الجدول رقم19، ص92.
- *: وزارة المالية، الجزائر، المديرية العامة لسياسات والتقدير، متاح على الموقع: .http://www.dgpp.mf.gov.dz-

ما نلاحظه من الجدول تطور الإيرادات الضريبية للجباية العادية من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2000-2021، حيث ارتفعت حصيلتها من 349.5 في بداية الفترة لتسجيل ما يقارب 2635.6 سنة 2021،

وهذا مابين أن هيكل الإيرادات الضريبية للجباية العادية قد تحسنت مردوديتها بفعل الإصلاحات الضريبية بإدخال الضرائب الجديدة (IBS، IRG ، TVA) إلا أن هذا التطور الإيجابي لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث لا تزال نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة ضئيلة وذلك لغياب الوعي الضريبي لدى المكلفين بها، بسبب انتشار حالة الغش والتهرب الضريبي.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة في الجزائر بالوسائل التقليدية خلال الفترة 2000-2021

يتم تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بمصادر داخلية وأخرى خارجية، وذلك نتيجة لقصور الإيرادات العامة للدولة عن الوفاء بمتطلبات الإنفاق العام.

أولا: الاقتراض الحكومي الدّاخلي: تعد القروض الدّاخلية من أهم مصادر تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، بحيث تستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام على وجه التحديد.

ثانيا: الاقتراض الحكومي الخارجي: يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة في حالة عدم قدرة مصادر التمويل الدّاخلية على توفير التمويل الضروري وذلك من خلال تنفيذ إستراتيجية تقليص الدين العام والحد من الاقتراض الخارجي.[1]

ثالثا: تطور حجم الاقتراض الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

يمكن توضيح حجم القروض الداخلية والخارجية التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2021 وذلك بهدف الاستمرار في بناء الاقتصاد الوطني خاصة بعد تبني لسياسة إنفاقية توسعية من خلال مجموعة من المشاريع التنموية بعد انتعاش إيرادات الجباية البترولية، هذه الأخيرة كانت عرضة لتغيرات التي تحدث على مستوى السوق العالمية، كل هذا دفع بالدولة إلى محاولة إيجاد حلول للعجز المحقق فتوجهت إلى الاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي والجدول التالي والشكل رقم12يوضح ذلك:

[1] شليق عبد الجليل، عبد الوهاب داون، **العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي حقيقته وآليات تمويله**، مجلة رؤيا اقتصادية، الجزائر، المجلد7،العدد2، ديسمبر2017، ص ص213-214.

الجدول رقم24: تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة 2001-2021**الوحدة:** مليار دج

السنوات	بنك الجزائر	البنوك التجارية	قروض أخرى	صافي قروض الدولة	القروض الداخلية
2001	-276.2	739.5	106.4	569.7	1468.1
2002	-304.7	773.9	109.4	578.6	1845.4
2003	-464.1	757.3	130.1	423.4	1803.5
2004	-915.8	736.8	158.3	-20.5	1514.1
2005	-1986.5	777.2	276.0	-933.1	846.5
2006	-2510.7	870.2	335.8	-1304.1	601.3
2007	-3294.9	723.0	378.6	-2193.3	12.0
2008	-4365.7	278.5	459.8	-3627.4	- 1011.8
2009	4402.0	340.2	572.8	-3488.0	-402.3
2010	-4919.2	790.8	735.4	-3392.0	-124.8
2011	-5458.4	1017.7	1034.0	-3406.6	319.9
2012	-5712.2	1029.2	1039.0	-3334.0	953.0
2013	-5640.7	930.0	1481.3	-3235.4	1920.9
2014	-4487.9	1012.3	1483.4	-1992.3	4512.3
2015	-2156.4	1479.3	1244.6	567.5	7844.8
2016	-870.2	2387.9	1164.4	2682.2	10592.1
2017	1967.1	1688.7	1035.8	4691.9	13571.9
2018	3857.8	1362.4	1105.5	6325.7	16302.1
2019	4782.4	1051.1	1190.5	7023.9	17881.8
2020	6480.3	1319.7	1553.5	9353.5	20535.7
2021	6499.4	3864.9	1929.2	12293.5	22496.4

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر- النشرة الإحصائية الثلاثية، ص10 المتاحة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

يمكن توضيح حجم المديونية الخارجية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 14: تطور مجموع الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2021. **الوحدة:** مليار دولار.

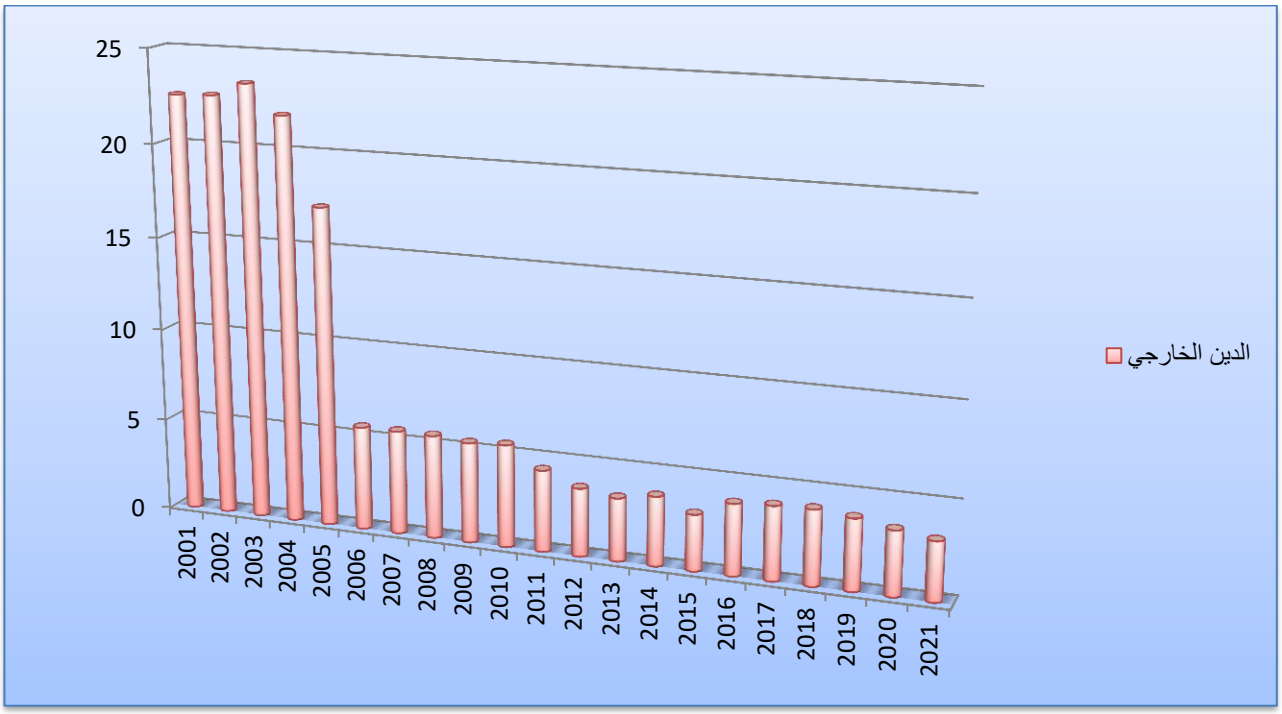

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ص 16 المتاحة على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz. -

نلاحظ من خلال الجدول رقم21 انه خلال الفترة 2001-2021 عرفت الجزائر راحة مالية مكنتها من التخلص من مديونيتها اتجاه القطاع المصرفي، خاصة بنك الجزائر ابتداء من سنة2004 لكنها لازلت تستحوذ على جانب كبير من قروض البنوك التجارية، حيث نجد أن الدولة إجمالا سددت تجاه القطاع المصرفي ما لقيمته 3627.4 مليار دينار جزائري سنة 2008 إذ تبلغ القروض المتخلص منها سنة2021 قيمة 12293.5 مليار دينار جزائري، ومع ذلك اقترضت من البنوك التجارية ما قيمته 3864.9 مليار دينار جزائري.

أما بالنسبة للديون الخارجية فقد لوحظ من خلال الشكل رقم12 انخفاض كبير في مجموع الدين الخارجي حيث بلغ 3.176 مليار دولار سنة 2021، مقابل 23.353 مليار دولار سنة 2003.

المبحث الثالث: التمويل الغير بنكي لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

يعتبر التمويل الغير بنكي من السياسات النقدية المتاحة التي تلجأ إليها الدول لتمويل وسد احتياجاتها المالية وعجز موازنتها العامة، ويظهر التمويل الغير بنكي في عدة أشكال سيتم التطرق إليها ومعرفتها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

شهدت سنة 2000 ارتفاعا محسوسا في الفوائض المالية لم يسبق للجزائر وان حققتها، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع حصيلة الجباية البترولية، ولاحتواء هذه الفوائض قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك بهدف معالجة العجز الموازني وكذا حماية الجزائر من شبح المديونية الخارجية.

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات ودوافع إنشائه

1- **تعريف صندوق ضبط الإيرادات:** قامت الحكومة باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي سنة 2000، حيث ينتمي هذا الصندوق إلى الحسابات الخاصة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص ورقمه 102-103، وهو مستقل عن الميزانية العامة للدولة وتعتبر وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي بان وزير المالية هو الأمر الرئيسي لهذا الصندوق، ويقيد في حساب هذا الصندوق ما يلي:[1]

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات في تلك المتوقعة في قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

[1] وعيل ميلود وآخرون،**المرجع سابق**، ص61.

2- دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

تعود دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات إلى دوافع داخلية ودوافع خارجية:[1]

أ- **دوافع داخلية:** يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفق ثلاث مستويات:

- **تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي:** يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.
- **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل احد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات فان توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات.
- **تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة:**تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بشكل مباشر مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة فانه يمكن القول إن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ السياسة الاقتصادية في الجزائر.

ب- **دوافع خارجية:** و تتمثل في الأسباب والظروف الخارجية التي دفعت الجزائر إلى إنشاء صندوق سيادي نوجزها فيما يلي:

- **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية:** تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في السوق العالمية.
- **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول:** تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية.

[1] وعيل ميلود وآخرون، **المرجع السابق**، ص62.

ثانيا: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة2000-2018.

تزامنت فترة إنشاء صندوق ضبط الموارد مع الانتعاش الكبير في السوق النفطية العالمية، التي أثرت على وضعية الصندوق بالإيجاب، حيث عرف الصندوق مداخيل كبيرة انعكست على الأهداف المسطرة، والجدول التالي يوضح دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

الجدول رقم25: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

السنوات	إيرادات ضبط الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	الرصيد المتبقي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز%
2000	453.23	-53.20	00	13.232	00
2001	356.00	68.70	00	5.171	00
2002	198.03	26.10	00	94.27	00
2003	476.89	-164.60	00	9.320	00
2004	944.39	-285.40	00	69.716	00
2005	2090.5	-338.0	00	92.33	00
2006	3640.86	-611.10	91.53	7.29	14.97
2007	4669.8	-1159.4	531.9	35.32	45.88
2008	5503.6	-1288.7	758.18	12.42	58.83
2009	4680.7	-971.0	364.28	52.43	51.37
2010	5634.75	-3545.4	791.93	83.48	34.22
2011	7143.15	-5074.1	1761.45	7.53	71.34
2012	7917.15	-4276.44	2283.2	75.56	39.53
2013	7995.98	-3059.82	2132.47	51.55	69.69
2014	7373.83	-3437.98	2965.67	15.44	26.86
2015	4960.35	-4173.51	2886.50	84.20	16.69
2016	2172.39	-3236.45	1387.9	45.78	88.42
2017	784.45	-1047.7	784.45	00	87.74
2018	437.1	-1913.5	131.91	305.5	6.89

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- قوانين المالية لسنوات 2000-2018.
- وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية، متاح على الرابط.
- http://www.mf.gov.dz.

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أعلاه ما يلي:

1- الفترة 2000-2004:

تعد الفترة الأولى التي دخل فيها صندوق ضبط الإيرادات حيز الخدمة سنة 2000 ، وذلك بهدف امتصاص الفرق بين الجباية البترولية القدرة و الجباية البترولية الفعلية المحققة، حيث شهدت هذه الفترة حسب قوانين المالية في سنوات 2003، 2004، 2005، عجزا كبيرا وذلك خلال المخطط الخماسي الذي عرف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 525 مليار دينار جزائري.

ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي الميزانية، عمدت الدولة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية، هل تقتصر النشاط الفعلي للصندوق خلال هذه الفترة على سداد الدين العمومي فقط، رغم ذلك شهد رصيد الصندوق تراكمات وصلت إلى 2428.5 مليار دينار، وتم استخدام حوالي 39%من إيرادات الصندوق بسداد المديونية الخارجية، كما تم إدخال تعديل جديد على موارد الصندوق سنة 2004 يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر وذلك من أجل دعم نشاط الصندوق الموجه لتسيير النشاط المديونية الخارجية.

2- الفترة 2005- 2009:

تميزت هذه الفترة بقانون المالية التكميلي لسنة 2006، والذي تم من خلاله تحديد السقف الادنى للصندوق على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل العجز الخزينة والذي ارتفع نتيجة تزايد الإنفاق الحكومي الاستثماري وذلك بعد تبني المخطط الخماسي الثاني، بالإضافة إلى الاستمرار في سداد الدين العمومي ابتداء من سنة 2004، أما فيما يخص موارد الصندوق فقد حقق الصندوق موارد ماليه معتبره وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية يعني السعر المرجعي لبرميل في قانون المالية، وفي مقابل تم استخدام مبلغ 399.7 مليار دينار أي بنسبة 19% من إيرادات الصندوق منها 41% المديونية و 15% لتسديد تسبيقات بنك الجزائر و 43% لتمويل عجز الموازنة.

3- الفترة 2010 -2014:

تميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير لعجز الموازنة من سنه إلى أخرى حتى وصل إلى 3437,98 مليار دينار نتيجة الارتفاع في الإنفاق الحكومي بعد تبني الحكومة برنامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تسجيل فوائض في الجباية البترولية وذلك سنة 2013، كما أنه تم الانتهاء من تسديد المديونية الخارجية وكذا تسديد تسبيقات بنك الجزائر كما تم تسجيل تراكمات في إيرادات الصندوق 3574.7 مليار دينار في المقابل

قدر مجموع استخدامات الصندوق 9933.7 مليار دينار يتم استخدام حوالي28% من الإيرادات الصندوق كلها لتمويل عجز الميزانية.

4- الفترة 2015-2018:

تميزت هذه الفترة بتراجع عجل الميزانية العامة، حيث تراجع من 7695.95 مليار دج إلى 3103.7 مليار دج سنة 2015، نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي بعد تجميد العديد من المشاريع الكبرى وتم استخدام كل موارد الصندوق في 2017 حيث سجل رصيد الصندوق 00 دج حسب تقرير وزارة المالية الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة في الجزائر في السنوات المتبقية.

المطلب الثاني: القرض السندي كوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

يعد التمويل بالقروض السندية مصدرا من مصادر التمويل الهامة التي تلجأ إليه المؤسسات الاقتصادية أو الحكومات بهدف الحصول على أموال بتمويل الاستثمارات بالنسبة للمؤسسات أو العجز الذي يضرب الموازنة العامة بالنسبة للدولة.

أولا: ماهية القرض السندي

1- تعريف القرض السندي: يعرف القرض السندي كما يلي:[1]

أ- يعرف القرض السندي وفقا المنظور الاقتصادي بأنه عبارة عن قرض ينشأ من إصدار السندات التي توزع بين العديد من المقرضين وهي قروض مخصصة للشركات الكبرى لأن الثقة في المصدر أمر أساسي.

ب- وفقا لنص المادة الأولى بالجريدة الرسمية الصادرة في 4 ماي 2016 العدد 27 انه يمكن إعطاء تعريف خاص القروض السندية حيث عرفتها بأنها سندات تصدر من مؤسسة حكومية كجهة مقترضة والمواطنين كمقرضين من جهة ثانية من أجل الحصول على أموال الخزينة العمومية مقابل نسبة محددة قانونيا لمدة خمس سنوات.

2- خصائص القرض السندي:

يتميز القرض السندي بالخصائص التالية:[2]

أ- **القيمة الاسمية:** هي القيمة التي يصدر بها السند وتبقى ثابتة لا تتغير من تاريخ الإصدار إلى تاريخ الاستحقاق وتكون مسجله على السند.

ب- **القيمة الجارية:** تمثل قيمة السند في السوق وتعرف بالقيمة السوقية وتكون معرضة للتقلبات باستمرار.

ت- **سعر الفائدة:** يحمل ميزتان:

- **سعر الفائدة الاسمي:** هو الذي يصدر به السند ويمثل معدل الإيراد الذي يحصل عليه حامل السند ويكون مسجلا على السند بقيمة ثابتة.
- **سعر الفائدة الجاري:** يمثل سعر الفائدة الفعلي في الأسواق المالية وهو متغير بفعل العوامل المؤثرة فيه.

[1] بن عبيد فريد، قسوري إنصاف، **آليات التمويل بالقرض السندي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، الجزائر، 2017، ص132.

[2] **المرجع نفسه**، ص133.

❖ **تاريخ الاستحقاق:** وهو تاريخ تسديد القيمة الاسمية للسند.

❖ **تكلفة الإصدار:** القيمة المدفوعة من طرف المكتتب إلى الجهة المصدرة وتحتوي سندات القرض على الجهة المصدرة والذي يعرف بالرسم التسلسلي للسند، قيمة القرض، عدد الأوراق المالية، مدة حياة القرض، تاريخ الاكتتاب وشروط الامتلاك.

ثانيا: أسباب اللجوء إلى القرض السندي، مخاطره، طرق إصداره

1- أسباب اللجوء إلى القرض السندي:

يعد اللجوء إلى القرض السندي من المصادر الرئيسية التي تمكن الشركات والحكومات من الحصول على الأموال الدائمة وتتمثل أهم الأسباب التي تدفع بالشركات إلى تفضيل هذه التقنية لتمويل احتياجاتها التمويلية فيما يلي:[1]

- **المتاجرة بالملكية:** يكون إصدار السندات عمليه مربحة لو استطاعت تلك المصدرة استثمار الأموال المفترضة بمعدل عائد أعلى من المعدل الفائدة المدفوعة عليها مما يؤدي إلى زيادة معدل الإرباح.
- **التكلفة:** عادة ما تكون تكلفة السندات أقل تكلفة من الأسهم إلا إذا كان احتمال الربح أكبر بكثير من الفائدة للسندات.
- **الميزة الضريبية:** ينطوي إصدار السندات على ميزة ضريبية نظرا لأن سعر الفائدة على السندات يعتبر من النفقات التي تؤخذ في الحسبان قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة بينما تعتبر عائدات الأسهم بنوعيها توزيعا للأرباح وليست نفقات للشركة.
- استعمال الأموال الغير دون إشراكهم في الإدارة.
- زيادة موارد التمويل المتاحة للشركة، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقطاب المستثمرين.

2- مخاطر إصدار القرض السندي:

يثير إصدار القروض السندية العديد من المخاطر نذكر منها ما يلي:[2]

- **مخاطر سعر الفائدة:** هو أكثر المخاطر تأثيرا بطريقة مباشرة في القيمة السوقية للسند، فارتفاع سعر الفائدة السوقي من شانه أن يؤثر سلبا في قيمة السند السوقية بأحجام المستثمرين عن طلب السندات لان عائده ثابت.
- **مخاطر عدم السداد:**وهي المخاطر التي تنتج عن سداد فوائد واصل القرض في التوقيت المحدد.
- **مخاطر السعر:** وهي المخاطر الناتجة عن انحراف الأسعار بسبب تغيرات في أوضاع السوق وأسعار الفائدة لذلك فان المستثمر يقوم بتقديم المخاطر قبل شراء السند.

[1] بلبقرة عبلة، بن حمودة محبوب، **القرض السندي وتنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2019، ص ص 495-496.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص135-136.

- **مخاطر السيولة:** تأتي هذه المشاكل في سوق الأوراق المالية ذاته بمعنى مدى قابلية السندات للبيع في السوق أي مدى إمكانية تسويق السند بسرعة وسهولة دون أن يتعرض حامل السند إلى خسائر.
- **مخاطر اجل الاستحقاق:** تنتج عن تغير أسعار الفائدة السوقية التي تزداد مع تزايد اجل استحقاق السند فتأثر طول الفترة الزمنية في الاستحقاق على الاستثمار في السندات.
- **مخاطر التضخم:** يحصل المستثمر في السندات على تدفقات نقدية ثابتة وبالتالي هو معرض أكثر من غيره من المستثمرين لمخاطر التضخم.

3- الشروط القانونية لإصدار القرض السندي:

القرض السندي عبارة عن عملية مالية مهمة وخطرة لأنها تمس عدد كبير من الجمهور لهذا فان المشرع وضع قوانين صارمة لهذا النوع من العقود، وهناك القرض السندي الخاص والذي يصدر دون اللجوء إلى النداء العلني للجمهور وهو مخصص لبعض المكتتبين ونادر الاستعمال، أما عن المؤسسات المصدرة لهذا النوع من القروض يجب أن تتوفر فيها هذه الشروط:[1]

- أن تكون شركة ذات أسهم .
- أن يكون رأس مالها محرر.
- أن يكون قد مضى على وجودها سنتين وتقدم ميزانيتين متتاليتين، تمت الموافقة عليها بصفة منتظمة، وتقوم الجمعية العامة للمساهمين العاديين بقرار إصدار قرض سندي في خالة إصدار سندات عادية لان هذا القرار لا يؤثر على رأس مال الشركة ولا يمكنها منح تفويض لمجلس الإدارة إلا بسلطة حقيقية.
- أما في حالة إصدار سندات قابلة لتحويل فان الجمعية العامة الاستثنائية التي تقرر إصدار القرض.
- أما إذا كان القرض المصدر موجه للجمهور يجب نشر وثيقة المعلومات في الكشف الرئيسي في الإعلانات القانونية، والتي تتضمن كل المعلومات المالية والقانونية للشركة وكل ما يتعلق بالإصدار.

ثالثا: سندات القرض الوطني لنمو الاقتصادي

أطلق رسميا وزير المالية عبد الرحمان بن خالفه يوم 2016/04/12 آلية القرض السندي بنسبة فائدة5% لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية عن طريق المديونية الداخلية خاصة وان العجز المتوقع لسنة 2016 يقدر ب35مليار دولار مقابل أن صندوق ضبط الإيرادات المكلف بتغطية أشهر إفلاسه في شهر ماي 2016، وحددت وزارة المالية جميع الشروط و الكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض السندي الذي انطلق في 16افريل والممتد إلى 17اكتوبر2016، تم تحديد نسبة فائدة السندات و كيفية شرائها والتنازل عنها أو حتى رهنها في حالة ما أراد المكتتب ذلك، وهدفه الأساسي تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق مشاريع البنى التحتية التي تتيح فرص الاستثمار.

[1] بن عبيد فريد، قسوري إنصاف، **المرجع السابق**، ص ص 134-135.

وعن آخر حصيلة للقرض السندي كشف وزير المالية عبد المالك سلال عن قيمة القرض يوم 2016/07/17 الذي قدر ب 461.72 مليار دينار، كما تفاجأت الحكومة بالقيمة السالبة التي تم جمعها لمشروع القرض السندي التي تطلعت إلى بلوغ 400مليار دينار لكنها تجاوزت الرقم في غضون شهرين من إطلاق المشروع.[1]

رابعا: تحليل بيانات القرض السندي

بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، وبعد النتائج الغير مرضية للإجراءات المتخذة لتخفيض عجز الموازنة قررت الحكومة سنة 2016 إطلاق ما يسمى بالقرض السندي، وذلك للاعتماد عليه كمصدر لتمويل الخزينة العمومية في ضل شح الموارد وعدم نجاعة ترشيد النفقات ورفع التحصيل الجبائي وقد بدا طرح سندات الاكتتاب العام بقيمة تقارب 600مليار دينار جزائري، والجدول التالي يوضح الإحصائيات موارد هذا القرض خلال سنوات إصداره:

الجدول رقم26: تطور حصيلة القرض السندي خلال سنوات إصداره (2016-2017). **الوحدة:** مليون دج.

السنوات	2016	2017	المجموع
القيم	557828	25124	582952

المصدر: تقارير وزارة المالية لسنوات، 2016، 2017.

ولتسهيل تحليل معطيات الجدول رقم 23 قمنا بالاستعانة بالشكل التالي الذي يوضح تطور القرض السندي خلال سنوات إصداره:

[1] بن عبيد فريد، قسوري إنصاف، **المرجع السابق**، ص137.

الشكل رقم15: حجم حصيلة القرض السندي خلال الفترة 2016-2017. **الوحدة:** مليون دج.

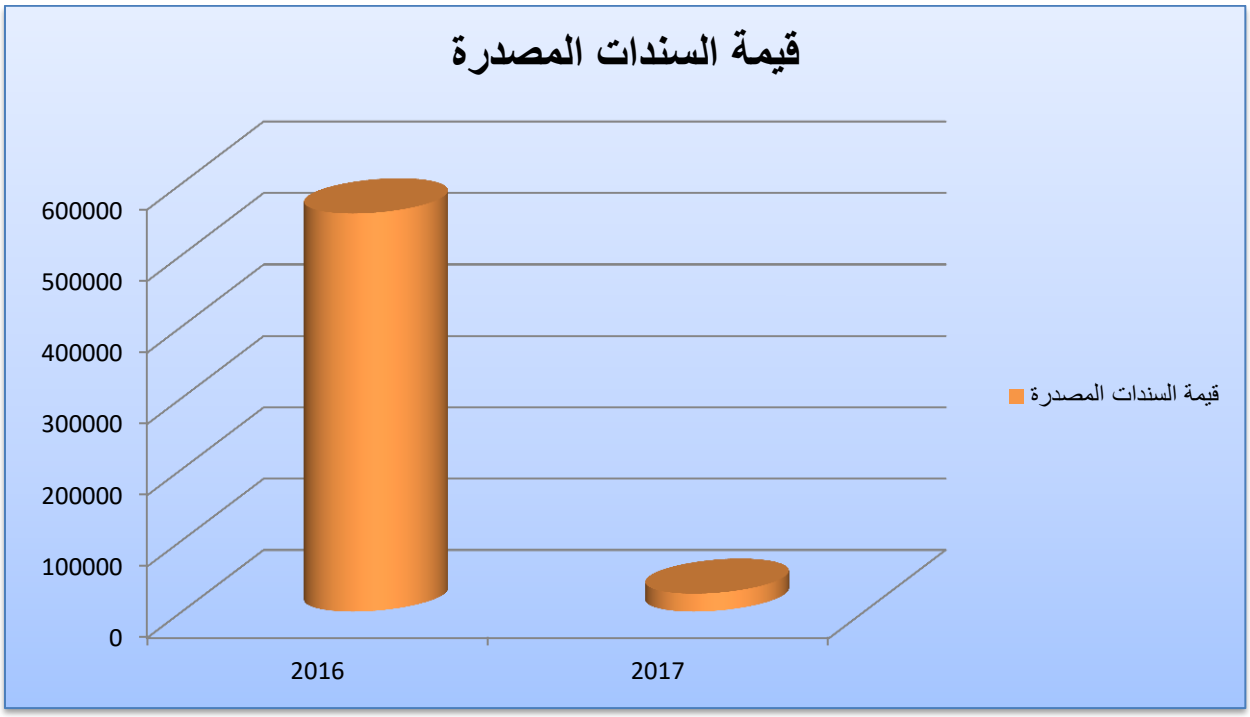

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم23.

يمثل الشكل أعلاه إحصائيات القرض السندي بالجزائر خلال سنوات تبنيه في ضل ظروف تمويلية صعبة عانت منها الجزائر، وهي خطوة ايجابية من حيث الابتعاد عن الاستدانة الخارجية وتعبئة الموارد الداخلية، فعلى الرغم من أن سعر الفائدة الممنوح على هذا القرض من طرف الخزينة قدر ب5% ونسبة التضخم كانت تقارب4.5%، فقد قدرت قيمة المبالغ المعبئة ب557828 مليون دينار سنة 2016 في حين انخفضت في السنة الموالية بنسبة 95.49%ليصل إلى 25124 مليون دينار ويرجع ذلك إلى استبدال الحكومة، والتخلي عن هذا الخيار واللجوء إلى التمويل الغير تقليدي المتمثل في خلق النقود.

المطلب الثالث: دور التمويل غير تقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلالالفترة2000-2021.

يعد اللجوء إلى التمويل غير تقليدي، كخطة عمل استثنائية لمواجهة الظروف الاقتصادية الناجمة عن الصدمة النفطية والتي أدت إلى تراجع مداخيل الدولة الجزائرية، بسبب تآكل احتياطات صندوق ضبط الموارد.

أولا: مفهوم التمويل غير تقليدي

يمكننا النظر إلى التمويل غير تقليدي من جانبين الجانب القانوني، والجانب الاقتصادي وبناءا على ذلك يمكن تعريفه كما يلي:

1- **التعريف القانوني:** التمويل غير التقليدي هو اتفاق يقرض بمقتضاه بنك الجزائر مبلغا من المال للدولة أو إحدى إدارتها، مقابل تعهدها بدفع فائدة سنوية ولمدة خمس سنوات.[1]

2- **التعريف الاقتصادي:** يتمثل التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/17في إصدار النقود من طرف بنك الجزائر لتغطية عجز الخزينة العمومية بمدة محددة زمنيا بخمس سنوات، وغير محددة بسقف معين.[2]

ثانيا: الإجراءات المنتهجة قبل تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

كنتيجة لانخفاض أسعار النفط و تقلص الإيرادات وتجنبا للاستدانة الخارجية لجأت الجزائر الى عدة آليات وإجراءات تتمثل في:

- ❖ تخفيض معدل الاحتياط الإجباري من 12% إلى 8%.
- ❖ تخفيض معدل إعادة الخصم من 4 %إلى 3.5%.
- ❖ القرض السنوي هو القرض الوطني للنمو الاقتصادي بمدة اكتتاب بستة أشهر مع سندات بمعدل فائدة محددة طبقا لفترة السداد، مدة سداد ثلاث سنوات بسعر فائدة 5%ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5.75% تم إطلاقه يوم 17 أفريل 2016، وانقضت آجاله في 16 أكتوبر ويتحصل 568 مليار دينار. ومن بين الآليات الأخرى التي انتهجتها الجزائر لتمويل العجز الموازني الناتج عن انخفاض أسعار النفط هي الزيادات في الرسوم و الضرائب فمثلا الجزائر في سنة 2017 قامت ب:[3]
- ❖ رفع الضريبة على القيمة من 17 %إلى 19%.

---

[1] وعيل ميلود وآخرون، **المرجع السابق**،ص310

[2] عماد غزازي، بولصنام محمد، **العجز الموازني في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة2000-2019**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد12،عدد4،أكتوبر2020، ص621.

[3] لعرابي فاطمة، هيشر أحمد، التجاني، **دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد4، العدد2، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، ص ص80-81.

- ❖ رفع الرسوم على التحويلات العقارية "بيع- شراء إيجار.
- ❖ رفع قيمة رخص البناء و شهادات المطابقة.
- ❖ رفع رسوم استيراد السلع الفاخرة والسجائر والسيارات رباعية الدفع.
- ❖ ارتفاع أسعار الوقود.
- ❖ رفع رسوم الأجهزة الكهرومنزلية.
- ❖ 1000دينار لتحديد البطاقة البيومترية و مليون لجواز السفر.
- ❖ ضريبة جديدة على عجلات الشاحنات و السيارات.

ثالثا: تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

لجأت الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في أكتوبر 2017 في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03، الصادر في أوت 2003 ويظهر التعديل من خلال إدراج المادة 45 مكرر من الأمر11/03، والتي تنص "على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية من خلال ما يعرف بالحد الأدنى للإقراض بين الخزينة العمومية و البنك المركزي المقدر حاليا ب10% من أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية، تمويل الدين العمومي الدّاخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.[1]

رابعا: تمويل الخزينة العمومية بواسطة التمويل غير تقليدي

إن وضعية المالية العمومية قد بعثت على الانشغال، حيث تترتب صعوبات مالية متكررة جراء تراجع الجباية البترولية، مما أدى إلى استهلاك مجمل ادخار الخزينة الذي كان يختصه صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفذ مند فيفري 2017.

[1] لعرابي فاطمة، هيشر أحمد التجاني، **المرجع السابق**، ص82.

الجدول رقم 29:مبالغ التمويل الغير تقليدي التي استفادت منها الخزينة العمومية في الجزائر. **الوحدة:** مليار دج.

الفترة	المبلغ	التمويل	المجموع
الثلاثي الأخير 2017	570 354 452 545 264	- تمويل العجز في الخزينة العمومية. - موجهة للصندوق الوطني للاستثمار. - إعادة شراء الجزء الأول من الخزينة العمومية التي تحوزها شركة سوناطراك. - إعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون. - موجهة لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي	2185
جانفي2018	900 500	- تسبيق لتغطية عجز الخزينة العمومية. - موجهة للصندوق الوطني للتقاعد لتسديد دينه لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.	1400
سبتمبر2018	100 320	- إعادة شراء سندات الخزينة العمومية. - موجهة للصندوق الوطني للاستثمار(سيقرضه إلىcpa قصد تمويل مؤخرات تسديد برامج سكن عدل سنتي2017-2018).	420
يناير2019	6556.2	المبلغ الذي تم طباعته	6556.2

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- تقرير محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة2017 وتوجهات سنة2018 متاح على الموقع:

-https://www.bank.of algeria.dz/PDF/intervention apn12, 2018, P18.

-https://www.p.s.dz>economice,21:41,29/5/2022.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع مبالغ التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية، من طرف بنك الجزائر بلغت 4005 مليار دينار جزائري في نهاية سبتمبر 2018 منها 1470 مليار دينار جزائري موجهة لتغطي العجز في الخزينة العمومية و1261 مليار دينار موجهة لتمويل الدين العمومي غير أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي اعتمدته الجزائر مند نهاية سنة2017 لمواجهة تراجع السيولة البنكية بسبب انهيار أسعار النفط قد تم تجميده لسنة2019 غير أنه يبقى كآلية لتمويل صالحة إلى غاية2022.

خامسا: التمويل غير تقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي

والمقصود هنا هو توجه الدولة لعملية الإصدار النقدي لتغطية الإنفاق العام وهو ما تعتمده الجزائر في سنة 2014، ورغم أهمية التمويل غير تقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي التي اعتمدتها الكثير من الدول خلال الأزمات المالية على غرار اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي من الدول العربية، مصر

وغيرها، إلا أن الإشكال بالنسبة للجزائر هو عدم توفر الشروط الدنيا لنجاح هذه العملية والمتعلقة بتحرير سعر الصرف، ووجود قاعدة إنتاجية وتمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة، وأن يتم الإصدار النقدي لتمويل المشروعات الإنتاجية أي لتمويل الإنفاق الاستثماري وليس الاستهلاكي بالإضافة إلى ضرورة إصداره بشكل دفعات ولفترات متباعدة وإلا سينتج عنه انعكاسات سلبية على الاقتصاد ككل، خاصة بارتفاع معدل التضخم وانهيار القدرة الشرائية بانهيار قيمة العملة وبالتالي ارتفاع الإنفاق العام والخاص من جديد.[1]

المطلب الرابع: البدائل المستدامة لتمويل عجز الموازنة في الجزائر

إن علاج عجز الموازنة في الجزائر يتطلب تطبيق جملة إصلاحات هيكلية، تساهم في تفعيل وتعزيز مكانة القطاع الخاص بالشكل الذي يسمح للدولة بالحد من نفقاتها العامة من جهة وزيادة ايرادتها الضريبية من جهة أخرى وتتمثل هذه الإصلاحات فيما يلي:[2]

أولا: إصلاح سوق السلع والخدمات

إن أهمية نشاط المقاولاتية والاستثمار في خلق الثروة ومناصب العمل ومن ثم التأسيس لقاعدة اقتصادية حقيقة للازدهار الاقتصادي على المدى الطويل، يدفع إلى ضرورة العمل على أن يولى لسوق السلع والخدمات أهمية كبيرة من حيث الإجراءات العملية التي تعزز من مرونته والمنافسة بين المتعاملين فيه، مما يمكن من خلق ديناميكية تطور في الجهاز الإنتاجي الحقيقي المحلي تضفي عليه المزيد من المرونة والكفاءة بالإضافة إلى الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات في إطار ما يسمى بالمقصلة الجزائرية قصد تمكين ذوي الموهبة والأفكار المتطورة من تأسيس مؤسسات ومنشآت أعمال إذ يشمل ذلك جانبين رئيسين هما:

1- تعزيز عملية الدخول إلى السوق.
2- تعزيز المنافسة بين المتعاملين المتواجدين.

ثانيا: دعم الابتكار

إن دعم الابتكار والاستثمار فيه يتم من خلال العمل على:

1- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
2- توفير الدعم المالي من طرف الدولة لتشجيع الابتكار.
3- تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات وتسويق البحوث.

[1] حليمي حكيمة، باهي نوال، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة2001-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر،العدد04، جوان2018، ص49.

[2] وعيل ميلود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

ثالثا: تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يعتبر التوجه نحو تعزيز عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، من الآليات التي تؤثر من جهة على أداء سوق السلع والخدمات من حيث تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، كما يؤثر من جهة أخرى بالإيجاب على أوضاع المالية العامة للدولة من حيث تقليص حجم النفقات العامة الرأسمالية وتراكم عجز الميزانية.

رابعا: تطوير القطاع المالي

إن أهمية تطوير القطاع المالي تكمن من كونه الركيزة الأساسية التي ينطلق منها النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يسمح القطاع المالي سواء من خلال الوساطة المالية أو سوق رأس المال بتعبئة المدخرات وتوفير التمويل بالتكلفة الأقل وكدا توجيه رأس المال في ظل وجود المنافسة نحو الاستخدام الأمثل له وعليه فإن إصلاح القطاع المالي في الجزائر يرتكز بالأساس على:

1- زيادة عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني.
2- تعزيز حوكمة القطاع المصرفي.
3- تفعيل دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد.

خامسا: إصلاح سوق العمل

إن تطبيق الإصلاحات في سوق العمل يعتبر عاملا رئيسيا، في رفع إنتاجية عنصر العمل وتحسين معدل المشاركة، حيث أن رفع إنتاجية عنصر العمل يساهم في زيادة الطلب على العمل ومن تم تراجع أكبر في معدلات البطالة مما يدفع من التمويل على المدى الطويل وذلك من خلال:[1]

1- إصلاح اللوائح التنظيمية في سوق العمل حسب الدراسة التي قام بها فيرشوري(2012) حول البطالة وسوق العمل في الجزائر، إلى أن التحسين في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معيارية ساهم في انخفاض معدل البطالة إجمالا بنقطة مئوية، خصوصا معدل البطالة لدى الشباب الذي يعتبر أكثر تأثيرا بجمود اللوائح التنظيمية التي لا تخدم بالأساس طالبي العمل الشباب والجامعيين الذين لايحوزون على الخبرة، حيث أنه على الرغم من اللوائح التنظيمية في سوق العمل تؤدي لزيادة احتمال بقاء العاملين في مناصب عملهم، إلا أنها تؤدي بالنسبة لهم في حالة بطالة إلى الحد من فرص العثور على وظيفة أو الدخول مجددا لسوق العمل.
2- تحسين نوعية التعليم والتدريب من خلال تعزيز الارتباط بين مخرجات نظام التعليم العالي والتكوين المهني مع متطلبات سوق العمل وتفعيل دور سوق العمل

[1] وعيل ميلود وآخرون،**المرجع السابق**، ص253.

سادسا: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا إلى توفر لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن:[1]

1- **إدارة السيولة:** تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار السوق المفتوحة فهي تمكن من:

- ❖ تخفيض معدلات التضخم وتعمل على استقرار أسعار الصرف.
- ❖ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- ❖ زيادة معدلات النمو الاقتصادي على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

2- **تعبئة الموارد:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية ، بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.

3- **تمويل عجز الموازنة:** تعد الصكوك الإسلامية من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.

4- **تمويل المشاريع التنموية:** تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية.

5- **تحقيق التنمية الاجتماعية:** وذلك عن طريق

- ❖ توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع.
- ❖ إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص العمل مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

[1] حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير،**استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة البحث في العلوم المالية والمحاسبة ، العدد4، 2017،ص ص80-81.

خلاصة الفصل:

اتبعت وضعية الموازنة العامة للجزائر نفس مسارات الإيرادات العامة، وعلى اعتبار أن المحدد الأساسي لحجم هذه الأخيرة هو مستوى حجم الإيرادات النفطية التي ترتبط بدورها بمستويات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يعني أن الموازنة العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط، وفي ظل هذا التراجع في الإيرادات الكافية لتغطية النفقات العامة والفوائض التي كونتها في السنوات الماضية أقرت الحكومة الجزائرية الاعتماد على بعض الخيارات الرامية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.

خاتمة

خاتمة عامة:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية فهي تعتبر مرات عاكسة لتجسيد خطة عمل الحكومة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك تسعى الحكومات إلى تحقيق توازن الموازنة العامة وتجنب حدوث عجز الموازنة الذي يؤدي إلىاختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

والجزائر كغيرها من الدول التي لطالما عانت من عجز في ميزانيتها العامة، وهذا راجع إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية لتمويل نفقاتها العامة، والتي تتأثر بشكل مستمربتغير أسعار النفط في السوق العالمية، مما تطلب على الدولة اتخاذ جملة من الإجراءات لمعالجة هذا العجز.

ومن هذا المنطلق تمحور بحثنا حول دراسة الآلياتالمتخذة من قبل الدولة لمعالجة العجز في الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2021 وتوصلنا إلىأن هذا العجز ناتج عن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري، إذ ينبغي على الحكومة تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على النفط وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.

1. اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال دراستنا لهذا البحث بخصوص اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على إن ظاهرة تزايد النفقات العامة هي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز الموازنة العامة، **فرضية صحيحة**وهذا بسبب تبني الجزائر لسياسة توسعية بعد تحقيقها لفوائض مالية بعد ارتفاع أسعار المحروقات، وإقرار مشاريع تنموية ضخمة(التوسع في الإنفاق الحكومي).
- **الفرضية الثانية:** والتي تقول بان علاج عجز الموازنة العامة يكون باعتماد الأساليب التالية: زيادة الضرائب، ترشيد الإنفاق الحكومي، التمويل البنكي والغير بنكي، وهي حلول ظرفية وليست مستدامة **فرضية صحيحة**، حيث اعتمدت الجزائر لهذه الآليات لمعالجة العجز وتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال إنشاءصندوق ضبط الإيرادات سنة 2006، ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بعد الأزمة البترولية لسنة 2014، مع اعتمادالتمويل الغير تقليدي الذي تمثل في إصدار النقود وتجربة إطلاق القرض السندي وهي حلول ظرفية وذلك لكون اقتصاد الجزائر اقتصاد ضعيف يعتمد على قطاع المحروقات فقط، لذلك

وجب على الدولة الجزائرية ايجا ذاليات أخرى على المدى المتوسط والبعيد تسمح بنمو اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوع.

- **الفرضية الثالثة:** تنص على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة هي **فرضية صحيحة**، بعد الاهتمام الذي أولته الجزائر مند الاستقلال للجباية البترولية تماشيا مع أهميتها، خاصة وان اختلالات الموازنة العامة جعلها مرتبطة بتأثر مداخيل بالأسعار على المستوى الدولي.

3. نتائج الدراسة:

سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج نبرزها فيما يلي:

أولا: النتائج النظرية

- تعد الموازنة العامة للدولة وثيقة تقديرية لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فهي المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية والمالية للدولة.
- عجز الموازنة العامة من اكبر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول لما لها من تأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- يعبر رصيد الموازنة العامة عن الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات وياخد قيمة سالبة عندما يفوق حجم النفقات العامة عن حجم الإيرادات العامة وهو ما يعرف بعجز الموازنة العامة في هذه الحالة.

ثانيا: النتائج التطبيقية

- إن مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تبقى محتشمة في ضل الإمكانيات الكبيرة الممكن استغلالها للنهوض بهذه القطاعات.
- تعد ظاهرة زيادة النفقات العامة من أهمالأسباب المؤدية إلىتفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر، لذلك سعت الدولة إلى ترشيد إنفاقها الحكومي وذلك من اجل التخفيض من حدة العجز.
- تعد الجباية البترولية المساهم الأكبر والمصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الموازنة العامة في الجزائر.
- تتأثرالإيراداتالعامة للدولة بمستوى أسعار المحروقات في السوق الدولية، مما يؤدي إلى عجز مزمن على مستوى الموازنة العامة للدولة.

- شهدت الإيرادات العامة في الجزائر نمو مند سنة 2000 يفوق معدل نمو النفقات العامة، وذلك مكنها من تحقيق فوائض مالية دفعت بالدولة إلى توجيهها إلى صندوق ضبط الإيرادات وذلك من اجل مواجهة أي اختلال في الموازنة العامة.
- في ظل الصدمات البترولية وأثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري يمكن للجباية العادية أن تحل محل الجباية البترولية، وذلك من اجل إنهاء التبعية إلى قطاع المحروقات.
- تبني الجزائر لآلية التمويل الغير تقليدي نتيجة لهشاشة مالية الدولة في ضل غياب تنويع اقتصادي والإفراط في طباعة النقود يؤدي إلى ارتفاع التضخم وبالتالي زيادة الإنفاق.
- تجربة الجزائر في القرض السندي فاشلة نتيجة انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة.
- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات من أهم مصادر التمويل وذلك في ضل العجز الهيكلي أو مساهمته في تخفيض المديونية في تخفيض المديونية، إلا انه استنزف موارده بداية من سنة 2017.
- من الضروري البحث عن مصادر أخرى للتمويل خارج قطاع المحروقات لتغطية حجم الإنفاق المتزايد من اجل الحفاظ على توازن واستقرار الوضع المالي والاقتصادي للتخلص من العجز.

4. التوصيات والاقتراحات:

طبقا للنتائج المتحصل عليها في البحث نقترح التوصيات الآتية:

- تشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير نظرا للإمكانيات و الثروات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار.
- عند ارتفاع أسعار النفط من الضروري على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلالا امثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار النفط لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة ومواصلة عملية التنمية.
- وجب على الدولة الجزائرية إصلاح النظام الضريبي باعتباره عنصر أساسي في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التركيز على إصلاح هيكل الجباية العادية من اجل إحلالها محل الجباية البترولية.
- وجب على الحكومة الجزائرية استثمار الفوائض المالية في مشاريع تنموية كبرى، وذلك من اجل ضمان حصص الأجيال القادمة من الثروات الطبيعة باعتبارها موارد مهددة بالزوال.

5. آفاق الدراسة:

في نهاية دراستنا هذه وكآفاق مستقبلية نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لبحثنا هذا نوجزها فيما يلي:

- بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية.
- سياسة إعادة الهيكلة ودورها في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع: .....

أولا: الكتب:

1. أعاد حمود قسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2000.
2. بن إسماعيل حياة، **تطور إيرادات الموازنة العامة للدولة**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2009.
3. بوكبوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري: (محاولتان من أجل التنمية 1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.
4. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1992.
5. حمود علي ، **موجز في المالية العامة** ، الدار الجامعة الجديدة ،الأزاريطة ،2004.
6. خير العكام محمد، **المالية العامة 1**، الجامعة الافتراضية السورية ، الطبعة الأولى، 2018.
7. راتب حسن، يوسف ريان، **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، 1999.
8. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
9. الشيح عبد الله، محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992.
10. عايب وليد عبد الحميد وليد، **آثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
11. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
12. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
13. العبيدي سعيد علي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011.
14. عصفور شاكر محمد، **أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
15. العلي عادل فليح ، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2007.
16. كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

17. لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004.
18. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت،2002.
19. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، الطبعة الأولى، 2000.
20. وعيل ميلود وآخرون، **العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020.

ثانيا: المقالات والمجلات:

1. باشوش حميد، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** "دراسة حالة للفترة (2000-2015)، جامعة الجزائر 03، مجلة دفاتر بوداكس، العدد06، 2016.
2. بلبقرة عبلة، بن حمودة محبوب، **القرض السندي وتنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2019.
3. بن عبيد فريد، قسوري إنصاف، **آليات التمويل بالقرض السندي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، الجزائر، 2017.
4. بن عطية الشارف سفيان، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**، جامعة أحمد زبانة، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، 2021.
5. بن عوالي خاليدة، **الاقتصاد الجزائري في ضل أزمات النفط (من منظور أزمة 2014)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد05، العدد الأول، جوان 2020.
6. بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي2020.
7. بوختالة سمير وآخرون، **واقع وآفاق تطوير النقل في الجزائر ودوره في تطوير التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد06، جوان2017.
8. بوعقل مصطفى، مباركي سميرة، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017.
9. حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، **استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة البحث في العلوم المالية والمحاسبة ، العدد4، 2017.
10. حليمي حكيمة، باهي نوال، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة2001-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، العدد04، جوان2018.

11. حيطة علي، **أثر الإنفاق العام على معدل التضخم**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسة اقتصادية-2/26، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
12. خوميجة فتيحة، فرخي كريمة، **آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(2004–2016)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02، الجزائر، سبتمبر 2019.
13. دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد14، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013.
14. دريسي أسماء ، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال(2004-2013)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، جامعة الجزائر2015،03.
15. شريط عادل، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.
16. شليق عبد الجليل، داون عبد الوهاب، **العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي حقيقته وآليات تمويله**، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، المجلد7،العدد2، ديسمبر 2017.
17. علوي شمس نريمان، بن الزاوي عبد الرزاق، **أثر إصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر،المجلد07، العدد01، جوان2020.
18. غزازي عماد، بولصنام محمد، **العجز الموازني في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة2000-2019**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد12،عدد4،أكتوبر 2020.
19. كزيز نسرين، حميدة مختار، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، مجلة الإبداع، مجلد8، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ديسمبر 2018.
20. لعرابي فاطمة، هيشر أحمد التجاني، **دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد4، العدد2، جامعة عمار ثليجي، الجزائر.
21. لعمارة جمال، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد الأول، نوفمبر 2001..
22. ماريو بليجر، أوربين نشبيستي، **كيف يقاس العجز المالي**، مجلة التمويل والتنمية، 1992.
23. مومني إسماعيل، وآخرون،**صدمات أسعار النفط وإجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر(2000-2020)**، مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، المجلد5،العدد1، 2022.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. أولاد يحي سعد، **دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2008.
2. إيمان بودراع، صباح بولكسيات، **فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماسثر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل– ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020.
3. بن يحيى نسيمة، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ضل العولمة: دراسة قياسية تحليلية للفترة(1980–2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018–2019.
4. بوبلوطة عبد الحكيم، بلغياط كريمة، **تقييم أساليب تمويل عجز الموازنة في الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات (2000-2016)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماسثر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017–2018.
5. بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الطاقات المتجددة بديلا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.
6. ترع نورة، **إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010–2011.
7. حمو زعبي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية (دراسة بعض الدول الإسلامية والغربية)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2016.
8. حنيش أحمد، **دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق الحكومي دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2015-2016.
9. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013–2014.

10. زيدان زهية، **دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1992-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013-2014.

11. سلامة وفاء، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الاورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016.

12. شباب سيهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة :دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر 1980-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2018-2019.

13. عبدات مراد، **التجارة الخارجية في ضل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

14. عثمانية خضرة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020-2021.

15. عوامر محمد، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الإختلالات الاقتصادية في الجزائر:دراسة قياسية للفترة(1980-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلالي بونعامة، الجزائر، 2018-2019.

16. فتيحة بومزبر، صورية بلهولة، **الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية(دراسة حالة: النرويج، أبو ظبي، الجزائر)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماسشر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021 .

17. لويزي سارة، بن حبيلس بشرى، **آلية تمويل عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري 2008-2017**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

18. ماحي محمد، **طبيعة الموازنة العامة في ضل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر 2009/2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

19. مرباح طه ياسين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري حالة الجزائر1990-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019.

20. نصير أحمد، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة:1990-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

رابعا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. قوانين المالية لسنوات 2000-2021.

خامسا: التقارير:

1. بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سنوات مختلفة.

2. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، 2020.

3. التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)**، الجزائر.

4. **التقرير العربي الموحد**، سنة 2019.

5. منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي الإحصائي**، 2021، 2019، 2017، 2007، 2005.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. http://www. Elhiwardz.com.
2. http://www.dgpp.mf.gov.dz.
3. https://www.bank-of-algeria.dz.

الملاحق

الملاحق (أ)

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.391.701.000
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	136.805.000
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.097.116.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة).....	(500.220.000)
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	397.405.000
المجموع الفرعي (1)	**3.033.027.000**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	27.000.000
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	78.000.000
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	20.000
المجموع الفرعي (2)	**105.020.000**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	800.000.000
المجموع الفرعي (3)	**800.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.938.047.000**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.776.218.000
المجموع العام للإيرادات	**6.714.265.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الفلاحة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.940.506.936**	**2.175.012.423**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	—	400.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	—	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**330.000.000**	**1.868.303.602**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.270.506.936**	**4.043.316.025**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.859.006.000
مصالح الوزير الأول	4.458.622.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الشؤون الخارجية	35.216.850.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	425.576.433.000
العدل	74.543.069.000
المالية	86.823.922.000
الطاقة	50.806.569.000
المجاهدين	225.169.592.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.244.314.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	313.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	46.840.000.000
الثقافة	15.272.000.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.344.644.000
الشباب والرياضة	35.237.000.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.379.794.000
الصناعة والمناجم	4.612.355.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	211.814.118.000
السكن والعمران والمدينة	16.624.426.000
التجارة	19.979.062.000
الاتصال	20.702.804.000
الأشغال العمومية والنقل	25.984.720.000
الموارد المائية	14.099.310.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.157.141.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	392.163.373.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154.011.680.000
العلاقات مع البرلمان	229.880.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.109.479.306.000**
التكاليف المشتركة	474.982.927.000
المجموع العام	**4.584.462.233.000**

الملاحق (2)

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.453.911.724,7
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	108.548.222,8
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.120.087.480,5
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	503.171.694,8
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000,0
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	348.870.663,0
المجموع الفرعي (1)	**3.041.418.091,0**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	29.000.000,0
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	123.000.000,0
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	20.000,0
المجموع الفرعي (2)	**152.020.000,0**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	600.000.000,0
المجموع الفرعي (3)	**600.000.000,0**
مجموع الموارد العادية	**3.793.438.091,0**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.714.469.557,3
المجموع العام للإيرادات	**6.507.907.648,3**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000
الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.704.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	–	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	–	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.942**

الملاحق (3)

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.428.440.000
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	93.944.000
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.182.631.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	444.741.000
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	47.159.000
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	294.691.000
المجموع الفرعي (1)	**3.046.865.000**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	35.047.000
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	174.436.000
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**209.533.000**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	833.000.000
المجموع الفرعي (3)	**833.000.000**
مجموع الموارد العادية	**4.089.398.000**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.200.325.000
المجموع العام للإيرادات	**6.289.723.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقّعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

الملاحق (47)

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2021

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.254.158.162
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	61.639.866
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	997.330.825
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	401.985.672
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	29.618.500
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	308.956.650
المجموع الفرعي (1)	**2.651.704.004**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	35.397.324
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	156.800.000
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**192.247.324**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	565.000.000
المجموع الفرعي (3)	**565.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.408.951.328**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	1.919.231.097
المجموع العام للإيرادات	**5.328.182.426**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.180.694.000
مصالح الوزير الأول	4.498.985.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	39.843.200.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	555.565.924.000
العدل	82.385.764.000
المالية	88.844.915.000
الطاقة	62.212.609.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	268.450.000
المجاهدين وذوي الحقوق	235.317.071.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.453.234.000
التربية الوطنية	771.349.354.000
التعليم العالي والبحث العلمي	370.596.356.000
التكوين والتعليم المهنيين	51.568.735.000
الثقافة والفنون	15.241.761.000
الشباب والرياضة	38.060.439.000
الرقمنة والإحصائيات	150.000.000
البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	2.288.950.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	132.651.092.000
الصناعة	4.536.161.000
المناجم	2.097.763.000
الفلاحة والتنمية الريفية	224.454.908.000
السكن والعمران والمدينة	17.484.735.000
التجارة	16.224.651.000
الاتصال	18.179.761.000
الأشغال العمومية	16.429.247.000
النقل	7.802.104.000
الموارد المائية	13.929.430.000
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	3.244.688.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	410.672.176.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	163.123.879.000
العلاقات مع البرلمان	228.953.000
البيئة	2.426.351.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.329.987.000
الصناعة الصيدلانية	327.000.000
المجموع الفرعي	**4.620.969.327.000**
التكاليف المشتركة	693.537.202.000
المجموع العام	**5.314.506.529.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	—	3.692.317
المناجم والطاقة.....	1.820.000	1.820.000
الفلاحة والري.....	46.563.940	214.972.239
دعم الخدمات المنتجة.....	52.332.900	54.615.196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	380.636.944	588.064.297
التربية والتكوين.....	94.349.228	122.154.192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	40.986.844	116.718.336
دعم الحصول على سكن.....	193.755.820	434.244.266
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.710.445.676**	**2.236.280.843**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	395.583.535
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	171.740.000	166.660.545
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**171.740.000**	**562.244.080**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.882.185.676**	**2.798.524.923**

الملحق 05

جدول رقم (1): تطور نفقات التسيير خلال الفترة من 2000 إلى نهاية جوان 2017. (الوحدة مليار دينار).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات التسيير	881,0	1 037,7	1 038,6	1 163,4	1 241,2	1 232,5	1 452,0	1 642,7	2 290,4
نسبتها من الإنفاق الإجمالي	73,43	70,51	67,40	67,21	66,73	58,55	57,09	51,42	54,68
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التسيير	2 255,1	2 736,2	3 945,1	4 691,3	4 131,5	4 494,3	4 617,0	4 585,5	2 473,1
نسبتها من الإنفاق الإجمالي %	53,70	58,75	64,83	66,50	68,58	64,24	60,30	62,84	63,80

Source : Ministère des Finances, Prévision et Politique, rétrospective, budget de l'état disponible sur le site : http://www.mf.gov.dz/article/42/Pr%C3%A9vision-et-Politiques/512/R%C3%A9trospective.html تاريخ الاطلاع 2017/11/23 ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, disponible sur le site : http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html تاريخ الاطلاع 2017/11/25.

الملحق رقم 05

جدول رقم (2): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة من 2000 إلى نهاية جوان 2017. (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات التجهيز	318,8	434,0	502,3	567,5	618,7	872,5	1 091,4	1 552,2	1 898,0
نسبتها من الإنفاق الإجمالي	26,57	29,49	32,60	32,79	33,27	41,45	42,91	48,58	45,32
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التجهيز	1 944,6	1 921,4	2 140,2	2 363,0	1 892,6	2 501,4	3 039,3	2 711,9	1 403,3
نسبتها من الإنفاق الإجمالي	46,30	41,25	35,17	33,50	31,42	35,76	39,70	37,16	36,20

Source : Ministère des Finances, Prévision et Politique, op cit ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, op cit.

جدول رقم (3): تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة من 2000-نهاية جوان 2017. (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28,59	24,9	25,31	28,9	38,63	54,33	65,40	74,40	99,00
الجباية البترولية	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0	1 715,4
نسبتها من الإيرادات الإجمالية	63,22	60,00	58,36	54,99	53,91	52,27	49,90	49,86	59,25
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط	61,52	79,91	112,9	110,70	109,1	99,1	60,0	40,0	50,0
الجباية البترولية	1 927,0	1 501,7	1 529,4	1 519,0	1 615,9	1 577,7	1 722,9	1 682,5	1 121,3
نسبتها من الإيرادات الإجمالية	58,83	49,13	44,02	39,93	41,48	40,17	37,85	33,57	30,96

Source : Ministère des Finances, Prévision et Politique, op cit ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, op cit.

جدول رقم (4): تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة من 2000- جوان 2017. (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية العادية	418,9	560,3	653,9	684,4	737,1	820,8	919,5	978,4	1179,8
نسبتها من إجمالي الإيرادات	36,78	40,00	41,64	45,01	46,09	47,73	50,10	50,14	40,75
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية العادية	1348,4	1555	1944,7	2285,5	2 279,4	2 350,0	2 829,6	3 329,0	2 500,8
نسبتها من إجمالي الإيرادات	41,17	50,87	55,98	60,07	58,52	59,83	62,15	66,43	69,04

Source : Ministère des Finances, Prévision et Politique, op cit ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, op cit.

جدول رقم (05): تطور رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000 – 2017. (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 520,5	1 599,3	1 719,8	1 835,5	1 951,4	2 895,2
النفقات	1199,8	1 471,7	1 540,9	1 730,9	1 859,9	2 105,1	2 543,4	3 194,9	4 188,4
رصيد الميزانية	-60,9	-70,9	29,4	-210,4	-260,6	-385,3	-707,9	-1243,6	-1293,2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	3 275,4	3 056,7	3 474,1	3 804,5	3 895,3	3 927,7	4 552,5	5 011,6	3 622,1
النفقات	4 199,7	4 657,6	6 085,3	7 054,4	6 024,1	6 995,7	7 656,3	7 297,5	3 876,5
رصيد الميزانية	-924,3	-1600,9	-2611,2	-3249,9	-2128,8	-3068,0	-3103,8	-2285,9	-254,4

Source : Ministère des Finances, Prévision et Politique, op cit ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, op cit.

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة تحليل ظاهرة العجز الموازني وآلية تمويله في الجزائر للفترة 2000-2021، والتعرف على الأساليب والتدابير التي انتهجتها السلطات المالية في الجزائر لمواجهة هذا العجز أو التخفيف منه.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العجز الموازني في الجزائر، يمثل اختلالا هيكليا يرتبط بالموازنة العامة للدولة مما يؤثر على كفاءتها، وهو ناتج عن ارتفاع النفقات العامة المرتبطة بتمويل المخططات الإنمائية وتراجع الإيرادات المرتبطة بأسعار النفط، وبذلك يجب الحث عن مصادر تمويلية بديلة لاستدامة تمويل الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة.

Summary:

This study reviews the analysis of the phenomenon of the budgetary deficit and its financing mechanism in Algeria for the period(2000 2021) and identifies the methods and measures taken by the financial authorities in Algeria to address or alleviate this deficit.

The study found that Algeria's balance sheet represented a structural imbalance linked to the State's general budget, affecting its efficiency, resulting from high public expenditures associated with financing development schemes and declining revenues associated with oil prices, with the need to seek alternative sources of financing for sustainable financing of the public budget.

Key words: General budget, general budget deficit, general expenditure, general income.